

۳۹۵



۵

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب	مجموعه دربره و عهد
مؤلف	
جلد	(۴۵۵) از کتب (خطی) اهدائی
آقای سید محمدصادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی	
شماره ثبت کتاب	۲۹۰۷۲
تاریخ ثبت	۱۳۴۴



خطی اهدائی	کتابخانه مجلس شورای اسلامی
۳۶۵	

كتب الأسير مصنفه وفقا لمقتضى الدبر الطويل
تخريف البرهان من الشفا للشيخ الرئيس

جميع ما في هذا المجلد
أسماء لاقتباس
سواء في غير
الكتاب
أو في غير
الكتاب

تا حاصل این از حد امکانست هر دو وجه معلوم باشد و در این صورت معلوم
برای آن بود اما اگر نسبت از خارج بود نسبت او را ضمیمه نماید که از وضع
در او حاصل آید بر آن اوجه چنانکه گفتیم اگر نسبت ضمیمه از وضع در او
سوال باشد منقطع شود و جواب آنجه که خارج باشد اوجه نسبت آن نسبت به جمع وضع
از آن جهت بود که بسبب اول تعدد اوجه باشد یا ناقص بود و بسبب دوم حرکت است
اما چون نسبت از وضع بود اگر چه وضع بنیاد که در میان اینها یکی نسبت به یکی
برای آن تمام کرده و بر آن اوجه بسبب تعدد ناقص چون وضع بود باز از
لمت پیروی نمود اما بسبب عدم وضع و اگر چه وضع او در دو طرف طوایف قرار بود
در بر میان اوراق بود ملاک میان موجود و ناقص این است چه باقی خلالت بود
این موجود بطور صواب است او است که در این اوقات باشد اقتضا است
نکند چنانکه بعد از آن گفته شود فقدان شرط اقتضا نقصان علت و عدم وجود
و خود و یا این است که بر آن تمام از این جهت و باید که بسبب بر میان آن باشد و
و کامل این غیر مستلزم وجود نسبت است اوجه چنانکه معلوم است اما بعضی در اوجه چنانکه
خارج بود نقصان بر آن حکم مقصور بود بر آن زمان چنانکه در مثال اول گفتیم
و چه معلوم است که هر چه که از اعلی بود بر آن موضوع علم تقبی بود پس هر چه که
آن مان توان کرد بر آن زمان از نقصان که منتهی باشد بر آن بیاض و هر چه که در آن
معلومی شود که از این موضوع بر است معلولان در معلول و وجه تقبی بر یکدیگر معلوم شود
در بعضی موضوع بر است معلولان و این است که در این در علم و یا است
است که در در علم طبیعت و آنچه در حیات گویند بر آن فایده چند که در این
در وقت که آن جوان شد بر این اندام آنکه جمیع سبب بر او در معلوم بود هر چه که
فایده چند بود و بعد از طبع معلوم است که طبیعت بر آن از جهت بر است نقصان است از آن
و این علم تقبی و اوجه و آنچه که طبیعت توانی بر آن معلوم شود که بر این علم است
به بر این طبع معلوم تقبی است و از آن جهت که در آن است که در آن است که در آن
الطایف است بر آن بر او از آن جهت که در آن است که در آن است که در آن
و آنچه است که در آن است که در آن است که در آن است که در آن است که در آن

[illegible]

[illegible]

الاعمال

الحمد لله
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله
الطاهرين

والتكثير

[illegible]

اکتسارح

مات

IV

[illegible]

تصنيف

25

[illegible]

والاخره محمل اول فصل
محصل نامها براسطه
لواحقين و مدارا
در طرف غير ثانی م


مطابق

[illegible]

[illegible][illegible]

۲۰

[illegible]



لو

[illegible]

[illegible][illegible]

[illegible]

الحسين

[illegible]

عبد الله بن عبد الرحمن بن عبد الله
بن عبد الله بن عبد الله

وضع محراب

१५

پسورہ

4

100

ازم

[illegible]

p. 107

اسم الحرف المسمى

وذكر في اي رتبة موضعي في الكتاب لان الخطبة خبر او انما على هذه البشارة ايضا معاني
 ليس بها خبر شئ منها وانما تلوون فيه حكما يتبع على انما يتبع رضى معنى ال
 بنا وحسنه لا يتبعى بها كسب الطائفة من معنى الاتيني ومنهم من قال يجوز ان
 يتعدى بها بنا على ان معنى قرب الكل جعل اوقام رتبة وهذا يتصور على كماله
 فيتنوع على النحو المعنى الواحد هو عليه ناك اعني الواحد انما فسرته بركبته الى ان
 هذا اسم خاص للمفرد بهذه المعنى والى ان كلما لا يكون معنى ولا مجموعا لا يكون مفردا بهذا المعنى
 على ان لا يتبع ان يقال انه واحد فغيره من ذلك ان يكون التقابل بينهما تعالى العدم والمملكة
 واللا كما والسبب او الواحد انما يقال كما شئت ان يصير غيبته وجها وان لا يكون الاصفه
 لاسم ثالث فيقال هذا مفردا ليس بصف فان قلت لا يجوز ان يكون التقابل بينهما
 تعالى السبب واللا كما ولا يلزم ان يكون المركبات الثمانية الاثني عشرية مفردة بهذه المعنى
 وليس كذلك والعدم والمملكة واللازم ان لا يكون مسمى اسماء الاشارة والقياس ما ليس
 من شئ انما ان يصير صفات مفردة بهذه المعنى مع ان التقابل بين المعنيين الذي احدهما
 بسبب الاخر مفردا على انما في رتبة قلب يمكن احب انما في بنا على ان السبب انما في

المعنى الثاني

المعنى الثالث

فهم

فيه اتم من ان يكون كسب خبر او انما في رتبة او الاول ويقال المفرد بهذه المعنى صفه لاسم
 وعلى هذه النما على انما ليس بصف وانما في رتبة التقابل المذكورة في العدم والمملكة لا يترتب
 الثاني والى ان لا يلقى اسم خاص للمفرد بالمعنى الثاني ويراد به ما يقال المركب بهذه المعنى
 بطلان التقابل السبب واللا كما وكذا المفرد بالمعنى الثالث ولحقه صفه للفظ والمعنى بخلاف
 النما الا في فانها لا ينفك الاصفه للفظ ويسمى الكلمات كلها قال ويراد به ما يقال في
 المفرد بهذه المعنى صفه للفظ فلا بد من ما في عنوان المقالة الاولى الى المقالة الاولى في
 بيان احوال الالفاظ المفردة حقيقة او مجازا ثانيا والمرااد بالمفرد ان يمتثل في كل واحد من
 عليه بانه يلزم فوج الاثنتا واحده بانه غير مفرد لان البحث في المفردات المفردة والاشياء
 غير موصلة لان الموصلة بعيدا عن البحث في الموصلة لان المركب منها ايضا هو واقع
 بان الاثنتا وان لم يكن مفردة الى شئ لكنها يكون موصلا اليها والمطلق محي
 غير احوال الموصلة اليها كما يقال البسيط واللا كما والمركب ويراد به انما كان موضوعه
 المعنى من حيث الاتصال فلا يكون باحدا من احوال الموصلة اليه حقيقة وقوله البسيط
 بالكي والمركب كيدوا نصح الى ان لا يكون البسيط واللا كما يكون للمركب فوجه الى البحث
 غير احوال الموصلة وكون الاثنتا موصلا اليها غير صحيح لان الموصلة اليه ايا ان يكون
 مجبولا لا يتصور انما او تصديق والا اولى لا يكون الا المغيرات الكلية وانما لا يكون
 الا الوصف يا ثالثا اراد بها المركبات الثمانية باعتبارها الى زيادة قبله وهو المحيطة للصدق
 وكذلك يفرق في الاثنتا كما قيل لان اللازم من ذلك ان لا يكون البحث في المقالة الثانية
 الا على المركبات الثمانية ولا يلزم ان يبحث عن كل فردا فردا فلا حاجة الى تفرعها
 قوله والثانية في الغضا واحكامها لا يخفى ان الاحكام هي الاحوال فان كان مطلقا

فهم

فهم

فهم

على احوال المقدرة في قوله المقالة الثانية في الفضايا اذ معناه المقالة الثانية في بيان
 احوال الفضايا بغير تكرار وان كان عطف على الفضايا بيزم ان يقع في
 المقالة الثانية البحت عن احوال احوال الفضايا ايضا وليس كذلك ويجوز اختيار
 الكا ويقال ان يكون على المسنوي والتقيض والتناقض كبحر احوال احوال
 القضية واختيار الاول ويقال احكام الفضايا بهم لهذه الجاهل ويرد على الاول
 انه راجع الى البحت عن احوال القضية فان معناه ان المرجعية الكلية تنعكس الى كذا
 وتقيضه كذا الا ان ينسب الكلام على ظاهر الحال وعلى الثاني ان معناه ان المقالة
 الثانية في بيان احوال الفضايا وبيان المسائل التي يبحث فيها عن العكس والتقيض
 ولا يخفى ان احوال الفضايا شاملا ايضا قولهم وانما رتبها عليها المدعى مرتبة
 من الحق والترتيب الذي لا يغدو الا نحو فان قلت الترتيب نفهم في ضمنه وليس
 نحو ان نفهم منه ان ما هو الموقوف عليه للشرح يناسب ان يقدّم على ما لا يتوقف
 الشرح عليه وكذا الكلام في باقي الاقواء قلت الترتيب بين ما في المقالة الثانية
 وما في القائمة لا يفهم بل المناسب لتقديم ما يبحث فيه عن المادة على ما يبحث فيه
 عن الصورة وكون الصورة اشرف على دوران النتيجة عليها وجودا وعدما
 وان كان يصح في نفسه لكن لا يصح كلام الشارع نال اذ لا معنى للشرح في الاشارة
 في خبره اذ كان ما ذكره معنى للشرح فيه فلا بد ان يكون هذا المعنى تفسير
 له جامعاً وما نفا وبره عليه انه يزعم ان يكون المتحرك من اي موضع اذا كان
 حركته متوجهة الى المغرب شارعا في طريق مكة مثلاً وليس كذلك اذ لا يقال
 لكل من قطع جمراته مسافة طريقها غير قاصداً ما دام شارع في طريقها اقل ايضا

يزعم ان يكون الشارع في اي مسافة علم شارعا في ذلك العلم فبذلك الشرعيات
 المتعددة بالنسبة الى الشرح في اي مسافة منه وايضا يزعم ان يتحقق الشرعيات
 الغير المتناهية اذا قطع مسافة مقصود المقاصد مع عدم بقاى خبر ان يكون
 الشرح فيها شروع في ذلك لكل الذي هو المسافة المعينة المقصود كذا والا فلا
 المقطوع لانها لها بناء على بطلان الخبر والحق لا يتحرى وايضا لا سم الى الشرح في كل
 العلم به المعنى يتوقف على الشرح في المقصود ان يتصور خبر اخره وبصدق في نفسه
 وج يتحقق الشرح في العلم بدون الصورة من ذلك العلم بوجه ما والنسبة بين بقائه
 يمكن ان يقال المراد لا معنى للشرح في الاشارة في خبره اذ اقر مع قصده في كل
 الكلام الشارع حيث نال الشرح في العلم لم يتم بصور ولا ذلك العلم كان طالب
 للجهل لمطلقا بل على الشرح في شئ لا يتحقق بدون قصده في كل الشئ
 عبارة عن قصده في كل شئ بل على شئ لا يتحقق بدون قصده في كل الشئ
 شروع في العلم قد معنى كلامه ان يكون كذا في الجملة ولا دلالة لكلامه على ان
 الكل واما القيل والمذكور لا يتوقف عليه اقل ولكن يرد عليه ان التفسير لا يكون جمعا
 او جزاء يتحقق الشرح في الشئ بدون انه يتحقق الشرح المذكور في الجوابي من الشارع
 قلنا يحصل لبعض الاقواء ان في كتابه من ولا يقصد الاطلاء لبعض منه فقط
 فانه تعالى انه في خبره في هذا النوع ايضا وايضا كيف يتحقق الشرح على الوجه المذكور
 بالنسبة الى خبره في كتابه من لا يشمل على جميع المسائل المدونة على وجهه فبذلك
 ان لا يكون الشارع من قصده في جميع ما فيه شارعا في هذا النوع ولا في جميع
 ما فيه ايضا وايضا اذ حصل مسدده لم يحصل مسدده اقل ان يتم بدون قصده في جميع

العلم بالمتناهي
 العلم بالمتناهي
 العلم بالمتناهي

الكل غير ان يكون محصيا لعدم وجود الشرح فيه وايضا غير ان لا يكون الهاد في
 القصة الواصلة الى بلده كذا انه غير قصد الى قطع مسافتها سارا فيها وبالحواب
 غير هذا الاخير ان قصد كفضيل الكل قسم من ان يتعلق القصد بخصي او لا على الوجه
 الاجمالي حال الشروع في البراءة او في ثناء كخصي الكل على وجه التخصيص ولا شك ان قصد القصد
 يتعلق كل جزء من اجزائها على حال قطعها لانه مطلق بالحوكة الاختصاص فلا بد من القصد
 فمزم ان لا يتحقق الشروع في مسافتها الا بعد الوصول اليها وايضا يزم ان يتحقق الشروع
 في العلم لم يقصد موضوع مستند من ادنى ان الشروع في العلم في الخبر اطلاقا شروعا
 في الكل او في قصد كخصي وعلى الحواب التزام ذلك والحواب ان في الكلام
 مضافا محذورا وقد يقال الوجوب استصحابا سواء قدر الكتاب او لا يكون له العلم بخبر
 لان كبت المطلق واذا حمل الوجوب على ذلك فلا حاجة الى التقييد لان مقدم العلم وان كان
 حاصرا غير ميسر ان يعلم فيه تفكير الكتب من غير ان يحمل الوجوب على الاستصحاب فاسد ومعه
 لو وجوب ان الظاهر انما يتناول هذه المسئلة معروفة في العلم او العكس او كان العلم
 بها جزء من العلم بالعلم ان يكون محصورا في العلم لا في العلم بالعلم بل في العلم بالعلم
 يقال المسئلة الجارية من ان يعلم فيه تفكير ان يقال او يزم مسئلة من العلم بالعلم
 من كبت مسئلة انها ميسر فيها ولا شك ان العقل السليم يتفحص عن ذلك اي كبت
 ان يعلم في كبت المطلق المراد الوجوب بالعلم فلا بد وان هذه الاشياء يكون ان يعلم من يعلم
 لا كبت فلا يجز ان يكون معلومة في كبتية والدي ليس على تقدير من هذا المضاف وسعت
 من بعض القصة لانه لا انما يكون وليلا لو لم يثبت الدليل المذكور وهو المقصود وعلى
 تقدير عدم التقييد ولو لم يثبت ان يعلم ان يعلم في كبتية في هذا العلم ميسر لانه لا انما يعلم

تبع كبت ان يكون خمسة فان لم يرد العلم او كذا خمسة فاللازم ان يكون اقرار الكتاب
 موافقا لها اول هذا انما يكون لو لم يكن الكتاب مثالا الاعلى للعلم والى انما اذ انتم على
 مقصود من غير مقيد بخبره من العلم كالمثال الاساس على المقدم فقد يكون الواقعة المذكورة غير لايقة
 من الكتاب التي هي مقاصد الكتاب في النظر الى كبتية النتيجة مما يتوقف
 عليه توقفا موقفا يكون مقصودا بالذات وما يتوقف عليه توقفا ليعيد ان لا يكون كذلك
 فلو راد ان الزائد المقصود بالذات في العلم فليكن مسئلة من العلم يكون مقصودا فيه
 بالذات في العلم وان اردت مقصودا بالذات في العلم فهو القصة من حيث الصورة لا يقال انما يتوقف
 فيها على ايجاب الصغرى وكذا كبرى وهو وصفان هما وهما من اوجه القبول لانا نقول ان المقصود
 في العلم بالعلم هو العلم بالعلم من حيثها فيكون البحث عن القصة من حيث الصورة
 فانما ذكرت فيها تبعا اقول اذا كان كذلك فلا يثبت في عنوانها كبتية لانه انما ذكر في المقصود
 بالذات وذكر ما يتوقف مقصودا بالذات فيه مستكراه جدا من ذلك في حاشية شرح الطائفة
 وعلينا ان نعلم على المسئلة والمراد بالمقدمة المراد بالمقدمة مقدمة العلم كما يعلم
 من كلام السيد واما في وجه المحذور والمقدمة التي هي خبر اقرار الكتاب فيكون عبارة عن الالفاظ
 فلو لم يتغير المقدم من وجه كبتية حاشية ان المقدم التي هي خبر اقرار الكتاب فيكون معنية
 يتوقف عليه الشروع وايضا لما كان المقدم معبرة ان الاسم فما علم سابقا من المقدم كبت
 ان يعلم في كبت المطلق ويتوقف عليها الشروع ولم يعلم انه معروف في هذا الوجه للعلم ومنا وايضا
 لم يعلم هناك لاجل المقدمة عليه ولا يعلم المقصود من قولنا المقدم فليعلم انه قد علم من وجه كبت
 لم يثبت المقدم فلا حاجة ثانيا الى خبر كبتية ثم الظاهر ان المقدم في هذه الاشياء والذات
 كوتة فيها خبر اسان فلا بد ان يصدق التعريف على الواحد وعلى الجميع وكذا ما جاء في العلم

فلا يصدق على الشيء جزءه فيكون مجموعا ولا ما لا يتصور فيكون ان يتعلق بالشيء باعتبار حضوره فهو علم
 من الخلق والغير بان يوجه الفاعل الى الشيء فيوقف على العلم لما ذكره والعلم بالشيء فيوقف
 على التوجه فيعلم الدواء والنفس والجواب انه لا يلزم مما ذكره ان يكون التوجه موقفا على العلم
 بل الملازم هو استدلاله فلا يلزم توقفه عليه ولتقدم العلم عليه بالذات واجزاها بالاسم
 ان العلم بالشيء توقف على التوجه فانه قد يحصل وقته مما ومنه يحصل من العلم بالشيء وذلك في
 الشيء لا يكون متوجها اليه وايدى ما في السبب حاشيته في المطالع متوجها للباقي فيكون
 بالثبوت والاشياء التي ترتب عليه وتكون معها او بالاشياء وحده ووجه الثاني ان اجزاء
 متوجها للباقي وتكون بالاشياء ترتب عليه مشعرا لعدم توقف العلم بالشيء على التوجه اليه
 فان التوجه الى الشيء لا يكون الا بعد العلم به كما ذكر ومنها ما ترتب على الباقي فيحصل العلم به
 بشعوره وفيه كنه لا يلد الا على الشيء المتوجه فانه لما في العلم المذكور ويجوز ان
 يكون حاصلا من توقفه عليه بالذات وفيه نظر لان قوله التوجه في العلم فيوقف
 على صورة ان اراد التصور بوجه علمه في بعض النواحي في هذا الكتاب الظاهر ان التوجه
 في التصور الذي وقع في الشيء لثبوته وحاصله ان اراد به التصور ما في الملازم المذكورة
 في الوجود مستمرا لكن لا يتم التقريب اذا لم يكن هو التوقف على التصور بالرسم لا يقال اذا
 كان مراد المستعمل التصور بوجه ما فيكون مدعاة ذلك ويتم التوجه لان دليله على حبه
 يوصل الى مطلوبه هو التصور بوجه ما لا يقول معنى كلام الشارع ان ذكر التصور بوجه
 في الحقيقة فيكون المدعى الذي يستدعي اليه علمه في هذا المقام هو التوقف على التصور
 برسمه فلا يلزم اليه الذي على التوقف على التصور برسمه فان ذكرها دليله على التوقف
 على التصور بوجه ما لا يكون واردا على المدعى وفيه نظر في التصور الذي وقع في

فيكون

فلا يصدق على الشيء جزءه فيكون مجموعا ولا ما لا يتصور فيكون ان يتعلق بالشيء باعتبار حضوره فهو علم
 من الخلق والغير بان يوجه الفاعل الى الشيء فيوقف على العلم لما ذكره والعلم بالشيء فيوقف
 على التوجه فيعلم الدواء والنفس والجواب انه لا يلزم مما ذكره ان يكون التوجه موقفا على العلم
 بل الملازم هو استدلاله فلا يلزم توقفه عليه ولتقدم العلم عليه بالذات واجزاها بالاسم
 ان العلم بالشيء توقف على التوجه فانه قد يحصل وقته مما ومنه يحصل من العلم بالشيء وذلك في
 الشيء لا يكون متوجها اليه وايدى ما في السبب حاشيته في المطالع متوجها للباقي فيكون
 بالثبوت والاشياء التي ترتب عليه وتكون معها او بالاشياء وحده ووجه الثاني ان اجزاء
 متوجها للباقي وتكون بالاشياء ترتب عليه مشعرا لعدم توقف العلم بالشيء على التوجه اليه
 فان التوجه الى الشيء لا يكون الا بعد العلم به كما ذكر ومنها ما ترتب على الباقي فيحصل العلم به
 بشعوره وفيه كنه لا يلد الا على الشيء المتوجه فانه لما في العلم المذكور ويجوز ان
 يكون حاصلا من توقفه عليه بالذات وفيه نظر لان قوله التوجه في العلم فيوقف
 على صورة ان اراد التصور بوجه علمه في بعض النواحي في هذا الكتاب الظاهر ان التوجه
 في التصور الذي وقع في الشيء لثبوته وحاصله ان اراد به التصور ما في الملازم المذكورة
 في الوجود مستمرا لكن لا يتم التقريب اذا لم يكن هو التوقف على التصور بالرسم لا يقال اذا
 كان مراد المستعمل التصور بوجه ما فيكون مدعاة ذلك ويتم التوجه لان دليله على حبه
 يوصل الى مطلوبه هو التصور بوجه ما لا يقول معنى كلام الشارع ان ذكر التصور بوجه
 في الحقيقة فيكون المدعى الذي يستدعي اليه علمه في هذا المقام هو التوقف على التصور
 برسمه فلا يلزم اليه الذي على التوقف على التصور برسمه فان ذكرها دليله على التوقف
 على التصور بوجه ما لا يكون واردا على المدعى وفيه نظر في التصور الذي وقع في

العلم حيث قال فلا ان الشئ لم يصور ذلك العلم لم يجر الشئ في كماله
 هو ان اراد بالتصور في قوله لم يصور كان طلب للمجهول مطلقا المقصور وجه ما قاله
 زعمه سلمه لكن لا يتم التعريف اذ التعريف على المقصور برسمه الا ان قوله الموضع في العلم
 يتوقف على تصور ما في غير ذلك وسمعت بعض الفضلاء ان اللفظ ان المطلوب الخارج
 في تعريف التعريف هو المطلوب المستلزم لا المطلوب المناسب للقيام فلا اراد المستلزم التعريف وجه
 ما يكون ذلك مستلزما لكون التعريف ما على ما نقول عدم وجه السلي على تقدير ان يكون
 التعريف في التصور الذي وقع في الدليل غير مستلزم ويمكن ان يقال ان يكون المراد من
 التعريف معنى الدليل على وجه يكون مستلزما للمطلوب المناسب للمقام مجازا لا معناه
 لتحقيقه هو اسبق الدليل الى ما لا يقال هذا الا يصح على السواء الذي يتحقق
 بالنسبة الى الاستفراغ والتمثيل لانها ليست في المطلب وسببها الشارع في حيث
 التمس ان قوله لم يصور عنها خرج الاستفراغ والتمثيل حيث قال فان مقدماتها اذا
 تمت لا يلزم عنها شئ لا يمكن ان يخلص من لوازمها عنها وحقيقة يكون هذا التعريف
 اخفى من التعريف الكافي مع ان كلاما صحيح في ان التعريفات بينهما ملح والعبارة لا
 تأتلف الا اراد معنى الدليل على وجه يستلزم العلم بالمطلوب والاستفراغ العلمي
 متحقق فيهما وان لم يستلزم نفس معلوماتها نفس موقوف لولاها فان قلت بروج
 انه لا يصح على الدليل الذي يستلزم بعد الاستفراغ الى برهاني العوا وحق في الواجب
 وخرج من البرهاني المقصود بالنظر هو العلم بالمظهر الذي هو النتيجة العرضية زيادة
 الاطمئنان يتقاصدا لاوله فلو كان المراد بالعلم بالمطلوب التعريف
 كالمطلوب معلوما لا على ان نقل العلم بالمطلوب الى العلم بالاقول لانه لا ينافي

يستلزم

الاستلزام فان لم يكن مطلوب المستلزم العلم بوجه من البرهاني المخرج او بالكلية فليس
 ان لا يكون تعريفا على شئ من التعريفات فذلك لا شك ان المخرج مطلوب لمن يطلب العلم واما في
 الصورة الثانية فيلزم انه لا يوجب هو الاستلزام ما هو الواجب في الكلام على
 على ذلك الواجب متحقق في نفسه فخرج ان مقدمه للشرح ووجه فيه ولذا اعترض عليه بان
 تصور ما كاسم بالكلية هو مقتضى ان يكون المطلوب معروفا فلا بد من تصور الرسم ان يكون
 مقصورا على ما هو ذلك كانه في الشرح والوصف على محمود وعلى استلزام ما هو الواجب لانه
 كحقيقة المذكورة لا بد عليه ان لا يكون كاشف العام في معنى كل خاص ضروري ويكون الحقيقة
 المتحققة من معنى هذا غير متحققة في معنى ذلك والمراد من التصور الرسم هو تصور العلم كما
 ما هو له لا يكون معرفة نظرا وان كان معنى الرسم هو هذا المصطلح لان ارادة هذا المعنى
 منه لا يخلو في جعل التصور المذكور مقدم على ارجح المقدم تصور العلم كما انه مساو له يكون
 به بمرتبها يكون مقبولة للبصرة بما تفاوتت بينه وبين الاثني ما يخص به كخصص بها
 فائدة وحقيقة ارفع ما يقال لا بد من حصول المطلوب من هذا كاسم في العلم بالمستلزم منه و
 بين الاثني فحصل تصور العلم بغيره على ان في وجه العلم بالمستلزم المذكورة كلاما سائيا في فهم
 لما كان كاسم المذكور كما فاذا جعل واقفا له ملاحظة المرسوم قبل جعل الكل كذلك
 حصل التصور بوجه ما في الحقيقة قبل حصول الاسم فانه كما راجعها بعينه لم يرد
 انه يخرج بالمرح اعتقده ليرد ان المخرج خارج محال عند الحكماء على ارادة ان يخرج
 احد ما بعينه بل هو ذلك الخبز اخلص البصا هذا الرسم يكون كذلك حيث قال فالاولا ايها
 قال اخلص المقدم في بيان كذا والمطابق ان يكون ما حصل من هذا البيان مقدمه العلم ولا
 يكون الكلام على غير واحدة اولاد ان يكون الشيء اخلص في بيان الموضع مقدم

كاستمرها واعلم انه يحل ان يوقف عليه الشروع في الجدل
 كان اصل الشروع او الشروع على وجه البصيرة فاما ليكن شاملا للتصديق بالموافقة غير وقد
 قبل البصيرة المعتبرة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة لان التصديق بوجه ما يتوقف
 عليه الشروع على وجه البصيرة ايضا فانه اذا تصور العلم بوجه المدعى هو التوقف الشروع
 على وجه البصيرة على الرسم والبرهان لا بد ان الاعلى يكون البصيرة لازمة له فلا يلزم التوقف
 الا ان يقال ان المراد من البصيرة هو الحكمة التي لا يكون فردا كليتها ووجه يلزم ان يكون كلما
 بقية البصيرة بما يتوقف عليه الشروع على وجه البصيرة علم ما هي المراد ان علم كل اصل
 موقوف على احوال او الاكتمال وعلم ما يصح لوف بها جميع الاحوال المذكورة لا العلم بالاصول
 او الاحوال مطلقا ولا التصديق البصيرة على وجهها وجميع الاصول بسبب المعقولات على وجه التوابع
 لان كثير من قواعد النسخ ما يندم بمعرفة احوال الكلام من حيث التقديم والتأخر والتوقف
 والشك والمذكور وتوقف والاعمال في شئ من عدم الاعمال فيه فكونه معروفا لهذا او ذاك
 وغير ذلك وان امكن اجزاء بعضها الى المعرفة الاولى ولا يمكن لا يصح في جميع فمعرفة النسخ
 بما ذكره في بعض خارج يمكن ان يعلم انها من النسخ ان يقول الخ سمعت بعض الفضلاء
 انما لما يحصل التمكن المذكور اذا كان من خلية كل مستند فيما ذكره بهيب وليس كذلك
 اذ قد يكون ذلك غاية الحفا وايضا هذا ما يتحقق بالنسبة الى رسم شئ على معنى قول
 لكل شئ من حيث في حصوله كالاعمال القابلة في توقف المطلق لا على رسم بوجه وان لا يكون
 بعض الرسم كذلك الا ان يكون كلامه محصورا في هذا الرسم وان كان الظاهر قوله ويختص
 الخ عنه فذلك افضل كيف يمكن التمكن التام بوجه التصور الاسمي المذكور مع انه قد يشبه
 من علم ما على علم اخر على العلماء الذين صاروا في غاية المهارة في تركيب العيون قوله

خبر

حتى يروا خلاف الواقع فذلك مما قد يبان وهو الغدرة المتأمة ايضا خلاف الواقع
 فانه لو لم يعلم غاية العلم والوضوح الخ التوضيح من الغدرة المتأمة في الاعتقاد على النسخ والقبالة
 اي الغدرة المتأمة على النسخ سواء جعلها العالي ما على عليه ام لا فالنسخ كذا ان
 يكون متوقفا وان لا يكون واما الغدرة فلا بد ان يكون متوقفا فان ذلك المدعى ان توقف
 الشروع على بيان الحاجته والدليل على ان توقفه على التصديق بالقبالة والغرض قلت المراد
 من قوله فاما على بيان الحاجته واما على التصديق بالقبالة الذي يستمره بيان الحاجته فالمعنى
 بجحقيقة هي التصديق بالقبالة المتأمة على بيان من حيث ان متوقف عليه وما هو من
 حاصله ان يوجد ذلك التصديق من الدليل لان يتوقف بالتقليد فان قلت واذ لا بد من الا
 عنان لانه من التصديق المذكور واما على انه لا بد ان يكون مأخوذا من دليل ثابت الاجتناب
 فلا خلاف ثابت انه لا بد منه فلا يكون الطلب قطرا ان الاثبات في قبضه من الدليل
 ولا يتوقف بالتقليد واما قلت ان المتضمن في التصديق المذكور من كيميائية المذكورة لا
 للتصديق مطلق فثبت الاجتناب الى ايراد بيان الحاجته المتضمنه بنبأ الشروع
 من هذه الكاشية ومع ايراد يمكن ان يكون من ان العبد انما يتوقف على القابلية ولم
 يلزم من عدم العلم القابلية فذلك يحصل الجواب ان يحصل كلام الشروع انه لو لم يعلم ذلك
 فلا يخفى اما ان الشروع برون التصديق بتأيد ما او التصديق بما يده من متضمنه فمعرفة
 بها بناء على ان قابلية الحقيقة بها مخففة في غاية التي غرض المدون من متضمنه فكل
 قابلية متضمنة بعلمها لا يكون مقبولة بها او بتأيد من غير متضمنه وغير مقبولة بها
 والاولى محال وعلى ذلك يلزم ان يكون طلبه عينه عرفا وعلى التأليف في نظره وعلى الوجه
 كلاهما فاطرا من قوله لكان طلبه عينه انما يكون كذلك انما في الزوا في نظره على

سبيل من الخلق نحو الاجتماع فان قلت قد التفت عينا اذ لم يكن كمال العائدة لمعقدها
انما يجوز اذا وقف على العرف علمنا بمتقده من العائدة المذكورة فالوقوف غير لازم وانما
يعلم من قوله في المتقده والعائدة الجبر الرئيس حيث قال له بما راى انه يجوز ان لا ينزل الا
عقفا بعد تحقق الشرع بنا وعلى انه يجوز ان لا يحصل العلم بعدم المناسبات ومقتضى المناسبات
في المسائل الاوالمى ليس شرع فيها بعد فيكون الطليق عيب في نظره عن هذا التقدير انما غير
لازم عرفا على التقدير الاول مع ان كلام الشارع على ان عدم ذلك عيب في عدم العلم بالوقت
وتخصه كلامه انه ان يكون طلبة عيبا عرفا في نظره ولا شك في ان الامكان لا يترتب
بانهم في حدود زمان ومكان فوقف الشارع على البصيرة على كل واحد من الامر بالبطلان فالظاهر ان
يقال انهم يعلمون عدم العلم لم يكن له البصيرة في طلبه واجيب ان البصيرة ليست من عدم كون طلبة
عيبا فاما ان كان طلبة عيبا لم يتحقق البصيرة للملزم ومنه عدم اللازم عدم الملزم منه
ان اللازم كماله في الامكان ذلك ولو سلم سنزول البصيرة لعدم كونه عيبا عرفا في نظره
بالفعل فاستلزم عدم امكانها غير مسلم ماعلى فيصير عيبا في تحصيله عيبا في نظره
بعد نظير كذا ان يترتب عليه فائدة اخرى يكون اكمل من العائدة الغير الرئيسة وح لا يكون
معوية عيبا في نظره قوله فائدة اخرى فائدة معينة فبها الشارع لان شرع محمدا اعتقادا له
فائدة مائة الف اريد لان المبين هو ذلك ايضا لا معنى لكون ما ذكره واجبة في الشرع
الا ان يكل فائدة ماعلى يشتمل العائدة المعينة وطلب هذا الاعتقاد وايضا كما قيل
والمراد من الاول والثاني الذي ائتم على ناس ما ضمن في التقدير بوجه ما ومنهم من قال لا ياب
ان يعتقد ان كونك عدم فائدة يترتب عليه ولا يلتفت في محمدا اعتقادا وان لم فائدة
ماعلى الوجه الكلي لانه مع جميع ما يورد في فائدة ماعلى لتواء كان بعاب الركون اليه

يخرج بلارج وبالجملة لا يمكن التوجه الى الشيء بالم يقف فيه فائدة مخصوصة والالزام
 التوجه بلارج والدليل المذكور انما دل على وجوب العلم بالفائدة على وجه الاختصاص
 ترك تلك النسخ والطاهر انه لا بد من بعض الفائدة ولا يمكن العلم بان لفائدة ما يخص
 به لان اصل الفائدة مفترضة وهي غير من الافعال والاختصاص هو ليس امر شربا
 فيثبت العقل لاجل العلم دون غيره وانما كون تصور الفائدة على الوجه المتخبر فلا اذ
 ما اعتقد الانسان ان حركة شخصه من مضيق مرصه كلية لا يتحصل الا بها مثلا ان
 الحركة الشخصية لا توضع كذا يتضمن ملافاه زيدا وبصور الملاقات على الوجه الذي يقال
 ان البعض المتأخر في فيه هذا الكتاب للتصديق بفائدة ما في كلامه فذلك هو معني
 احدها ما فعل التصديق بفائدة معينة والمخرج ان يصدق شخص ان الشيء
 الفلاني لا يخرج فائدة من غير تعيينها والكا ما بيننا والالتصديق بفائدة معينة والاد
 فوضي فربان الله وهذا المعنى هو المراد من فعل التصديق بفائدة ما شيء يتوقف عليه
 الفعل الاختياري ما عارض هذا المعنى بان يجوز ان يشترح ويقتدان لفائدة ما على
 تقدير عدم العلم بفائدة وعرضه لذلك ان الشرع شيء من غير تعيين فائدة ما عده
 التوفيق وقد ظهر لك مما قررنا انه لا يمكن في الشرع مجرد اعتقاد ان الشرع شيء
 لفائدة كمان في موضع ما في شرعه كغيره بل هو كذا قد علم ان اليقين به تشهد
 بلا التمسك المحر لا يتصور منه فعل ان الوضو ثم ان المتيقن من التصديق بفائدة المعنى
 فاللام من ذلك ان يعلم ان ذلك الشرع فائدة ما لا تعلم ويمكن ان يقال ذلك
 معنى على ان كل فائدة تصديق بها الشرع يرجع الى فائدة العلم اذ المراد الشرع
 ذلك العلم ففانها ولها اذ علم الفائدة المعصية بها اذ معنى على ان كل شخص للعلم لا بد

ان يكون فائدة مرتبة عليه معتقدها والافعال المقابلة لتفقد ان يكون اما اذا علم الغاية و
 الفرض فان قيل ساق الكلام يقتضيه ان يقال واما اذا علم تلك الغاية المذكورة يكون
 البصيرة في طلبه وفي دفعه في غاية شدة المطلب اليه بان التصديق فائدة في البصيرة فذلك
 جهتها ما هو برب لا فائدة في البصيرة فانه اذا علم احوال المستوفى فانه على وجه خاص من تلك الامور
 تلك ان يكون له البصيرة وطلبه ما في ذكره اشارته الى ان المنهج ان يذكر الشارح وجه افادته
 البصيرة كما ذكر وجه افادته وهو راسم متعلق بتميز واحد من مخرجه واحدة لا بد يوم
 ان موضوع العلم لا بد ان يكون مشتقلا على جميعها انهم هم جوابان موضوعه قد يكون مرتبة
 مرتبة العلم قد يكون شيئا واحدا اما مطلقا كالعدد العلم بحسب ما يابغ فيه فيجيب العلم
 نهج انما في البصيرة العلم الطبيعي وقد يكون شيئا كما انما في كماله والطبع والجميع العلمي
 الشارح في المقادير الهندسية واما عرض كالكفا والشمس والاجماع والقبس المشاركة
 كما هو موصوف الى الاحكام التي لو علم اصول الدين سدد المراتب الى متعلقات كالعدد والبار
 واما ان ذلك الشيء الاول لا بد ان يكون مشترك مع الشيء الاول في جميعه فليس علمهم
 لاشي كلامه واعلم ان الوجه على الشارع في كل العلم ان يتصوره بوجه ما هذا
 اذ جعل الشروع في الاجز مع قصد محصل الكل مشروعا فانه قد عرف كجمل الكلام فتم
 مقصدا وان يقتضيه ان ذلك العلم فائدة محضه فانه من غير ما لا بد ان يقتضيه فوا
 هذه الحقيقة فانه لا يفي في الشروع في الابد ان اعتقاد فائدة معينة كما هو في بعض الشرح كذلك
 بدون كماله انما هو فاعا كما يشترط في المطلب وفساد ظاهر والملا وانها لو عرفت كجمل الاعتقاد
 وانظر في انه لا يفي في العلم خصصا من الغاية بل كوني فبها عليه اللهم الا ان يقال ان قوله
 مخصوص ببعض معنى معينة ويشترط ان يكون علمه فمقوله لا بد ان لا يفي في العلم فبها بعبارة

المبني

سبحانك يا ذا الجلال والإكرام

المبني للفقول سواء كان المبدأ والفرع أو العكس عليه على انه اذا لم يقتض فائدة وعرضه
 وظاهره لا يمكن الشروع بدون اعتقاد فائدة اصله فاحتمالات متخوفة فيما على اي
 فافادته لازم وهذا ينبغي على ما سبقه فبما ان كل فرضي لا بد ان يكون فائدة مرتبة عليه
 معتقدها بالنظر الى المسئلة التي تخصي ذلك العلم وان فائدة العلم فبها مختصة
 غايتها التي هي عرض المدون مختصة بغيره فانه في ما يلبس المتداولين هذه المسئلة ان قوله
 بعد العطف المبني للتعاضد والمختصة راجع الى الشارع قال واما فادته فكذلك لان عد الشرف
 عليه بعبارة انما يكون او المسمى الغاية معتقدها فليس لوجه الشروع الى الابد
 الشروع ولا الشروع على وجه البصيرة بل هي زيادة البصيرة في توقف عليه ذلك اذا اراد من
 البصيرة البصيرة الكمال على الوجه الذي سمعته من ادوم فبها فذلك في تلك الافادته فبها
 لانه على ان يمكن ان يحصل الشيء قبل ما يقتضيه البصيرة وهذا لا بد ان يكون مقتضى العلم البصيرة
 او المسمى عليه في توقف افادة العلم فان قلت ان اول المدونة بغير توقف على الشروع
 على وجه البصيرة فقد في حاشية شرح المطالع ان حاشية العاط قد حيزت في البصيرة في الشروع بطريق
 الاستقادة والافادة على هذا يمكن تعميم التعريف على وجه يستلزم وقد كذب بان العلم المبني
 المشروعي فبها يتوقف عليها ولا شك ان ذلك العلم لا يحصل بالبدن فوا الى الالفاظ التي هي
 جملتها ونسبها لمعانها فبها حاشتها وان لم تجب التميز بل في توقف الشروع والعلم واستقادة
 من التفتت عليها او غيرهم عدم الجاه بالبصيرة عدم توقف الشروع والبصيرة عليها بل في بعض
 الامور يتوقف عليها الشروع بالبصيرة بعبارة راسما جزمه ومقتضيه لها كالمور الماينة و
 بعضها يتوقف عليها الشروع لا بهد الا اعتبار كجمل الالفاظ وهذا كما تصور وجه
 فان الشروع على وجه البصيرة يتوقف عليه ولا وجه البصيرة وزيادة تبصرة الشروع

اقول انجبلي التصور بوجه ما وبما حلت الالفاظ بما يترتب عليه الترتيب على وجه البصيرة
 فيعلم ان لا يكون المقدم المذكور هنا غرضه شيئا بل غرضه ان يبين كيف يصح ان يكون
 كرم المذكور انما يترتب عليه الترتيب على وجه البصيرة فاما على جهة ايضا لا ان يقال انما قال
 غرضه ان يبين انما حلت الالفاظ بالصور والاشياء على جهة احوال الالفاظ شيئا
 ان وجهه ما يبين ان الالفاظ المشتركة والمجازية لا يجوز ذكرها في التعريف وان دلالة الالفاظ
 يجوز ان يبين ان التعريف بالمعروف غير جائز على اقل الوجوه وان المعنى المفرد مختص بالمعنى
 وان المعقول بواجب هو اذا كان مذكورا بالمطابقة بينه كذا او اذا كان مذكورا بالتفصيل
 كذا او فافادة كماله على وجهه واستعدادها على معرفة تلك الاحوال المتعلقة بتلك الالفاظ
 واما ما في كلام السارح بما يترتب افادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 على وجه البصيرة على ما في التعريف بها ووجهه ان يبين ان التعريف لا يكون على وجهه
 لما ذكره ولا يرد انما حلت الالفاظ لا يبين على وجه البصيرة لا يبين انما حلت الالفاظ فافادة
 المذكور منادى في حق ولا يقتضي كونه كمالا كحق كان مقيد لذلك بما يبين في حق
 كونه عناية من العلم بما في حق العلم فلا يقتضي على الاستعداد ولا على بعض المعاني التي هو مباد
 لتعريفها على اقل ما في حق لا يقتضي على العلم بالكتاب ولا على الجرح المكنون في المساجد وبعض
 المقدمات وعلى المبادي التصورية والتفصيلية فليس المراد ان لا يكون هذا وجهه خصوصه
 بمسند دون من يشبهه بل يكون حيثما في تفصيل ما في مطلق والجرح المكنون كذا انما يكون ذلك
 باعتبار انما حلت الالفاظ على وجه البصيرة هو المقدم على ان يكون المراد من الخارج ما يكون
 حرا من غير انما حلت الالفاظ في حله فلا يرد انما حلت الالفاظ على وجه البصيرة او الجرح
 فليس المقدم انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 وجهه انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين

انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 فيكون ان لا يحصل المعرفة المذكورة التي هي عبارة عن تصور العلم على وجهه
 برسمه يرد انما حلت الالفاظ على وجه البصيرة في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 به فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 يرد انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 يكون ان لا يكون كماله على وجهه فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 خطته له اول وجهه في غيره لم يكن ذلك العلم محجبا اليه فيها بغير وهذا لا يستلزم انما حلت الالفاظ
 كان عدم اسكان وجوده على وجهه فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 مما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 غيره ويريد انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 مطابق معرفته برسم لا يبين انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 الى المطلق للعدم فلا يبين انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 والتفصيل في النظر لا يحصل من التصور والواجب اختيار كل واحد من الشقين اما الاول فافادة
 فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 غلط والمطلق عاينها عنه وذلك ليس للاختصاص والاشك فلا يرد بمسند
 اياه انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني واستعدادها على الالفاظ فغرضه ان يبين
 ذكره ويحصل من العلم بكونه محجبا اليه اول ما ذكره من العلم انما حلت الالفاظ في حق فافادة المعاني
 باكره والحصل العلم بوجه التعريف المذكور ولا شك ان ثبوت المعرفة المذكور للمطلق

والعلم بصحة ليس بهما ليدوم الاشارة الى العلم المذكور في قوله كذا في الميزان
 التي ذكر في بيان الاحتياج من ان الكلي ليس نظريا ولا يبرهن الى اقواله فكيف برعي ان
 البساق المذكور في سورة ويكن ان يقال قوله دون الفاية مبني على ان الذي اعلى معنى
 الاستدلال المذكور خبرا ما هو القسم شبه اقوالا ما الرسم هذا فليس بهما المسألة لانه مستلزم
 له على ان المسألة المذكور لا يفرق بين هو بعد وفي القسم المذكور في قوله فليس بهما العلم
 او لا يكتفي في ان يديم تقسيمه بل كفي ان يقسم العلم اولا الى البديهي والنظري ثم يفرق بين القسمين
 الى المقهور والمقهور بناء على بطلان نظرية الكلي وبرايمه غايته ان التقسيم الى البديهي
 والنظري لا بيان يجعل على التقسيم العقلي من ان له الامر الى ان ينسب الى البديهي القسم
 كماله المقهور والنظري البديهي واما اجزاء النظرية فليس فيها حكم ايضا الا انها
 لا تكون المراد من الحكم هو الوقوع والندوة والمراد من الحكم في قوله كذا من الحكم هو الاشارة
 فان معناه فانه يصدق مفهوم القسم الاول وهو المقهور على غير الحكم عليها وذلك
 ان الحكم الذي اعتبر كذا في مفهوم القسم الاول هو الاشارة فلا ينافي قوله ايضا ويكن ان
 يقال ان يكون قوله ايضا باعتبار ان لم يرد من كلامه فان خلو ذلك المقهورات عن الاشارة
 مستلزم من تصور ذلك عن الوقوع في ما اعتبر الوحدة في المقسم فكيف يكون قسم من الاقسام
 مستعد وبما ان الوحدة المعتمدة في الوحدة النوعية فلا ينافي في التعذر المذكور في القسم
 لا يرد واحد واما تصور جميع هذه المقهور لا بد ان يكون مستعدا اقوالا فانها غير عبارة
 انها مفهوم هذا القسم لا يتحقق الا في ضمن مستعد وقوله اولا بد من تصور الحكم عليه
 الحق لا يدل الا على انه لا بد من تصور المستعد واما انه لا يتحقق الا في ضمنه فلا كيف

والعلم بصحة

وانه ليس به سبقة في يوم هذا القسم سبقة حوز بعضها من قبيل التصورات الغير المتعددة
 ولما وحي على ان يكون يقال معناه ان هذا المقهور لا بد من تحققه من مستعد فلا ينافي في ان يكون
 التصور الواحد فردا ايضا ولما قال في القسم الاول انه قد يكون واحد او قد يكون متعددا
 علم ان التعذر في حصوله ليس شرط قال المصنف اما التصور فهو حصول صورة الشيء
 في العقل العلم اما حصوله في الصورة المنعزلة من الشيء واما حصوله في وجوده
 نفس الشيء بدون اشتراط صورة منه كما علم انما هو في النفس وصفاته الموجودة في الجملة
 واسمائه فان العلم به لا يكتفي في اشتراط صورة منها بل في حاقه عند النفس بنفسها و
 العلم والعالم والمعلوم واحد في العلم بالنفس العلم والمعلوم واحد في العلم بنفسه وقد
 زعموا ان العلم والوجود كشيء يحصل في سوا الشيء الى معنى في الانسان وكذا ان
 يكون المراد تعريف العلم يحصل في ان التعريف لا يصدق على علم الوجوب المراد من
 التعريف هو النفس الناطقة ايضا لا يكتفي زعموا ان التعريف المذكور لا يصدق على العلم المحض
 لا بالاعتكاف في العلم على الصورة بان جعل المعلوم العلم المحصور في الذي هو المراد
 انما هو في العقل المذكور من حيث انه معلوم وحاقه صورة حاصلا الى ما قال السيد
 في حاشيته شرح الطالع من ان المراد من العلم هذا العلم الكتابي المكتوب في علم الوجوب
 لا يرد منه من ذلك وانفع ايضا ما يقال من انه لا يصدق على العلم بالوجوب المراد
 لانه لا يحصل في العقل بل يحصل في الحواس الباصرة والباطنية على المذهب المذكور
 على الجمهور في علم ان هذا الوجه غير مناسب في المقام الذي جعل التقسيم العلم
 مقدمات اثبات الاحتياج الى قسمي المنطق لانه لم يثبت بعد ان لنا علم كاشيا و
 مكتوبا بل انما يثبت بعد ذلك ايضا يصدق التعريف على العلم بالوجوب المراد من

الامر على كبريات الامكان فانها من شدة في النفس طردوا وادركها تفصيل كاصح
 به ليد في جابر شرح المطالع مع انها ليست بكسبة ولا كسبة قد يغفل انما ليس بكسبة
 امر كبريات المادنة واما كبريات الخيرات لا يمكن ان يكون منها كسبة فكل ما مخصص
 فلو علم ذلك ان التصور يطلق على البعض المتأخرين في هذا الكتاب منها ما لا يشهور
 وهو ان اشترك الشيء بين الشيئين لا يدل على انهما فانما اذا قلنا الحيوان الماشي
 ناطق او من غير ناطق لا يلزم منه مرادفة الماشي للحيوان فلا يصح ما ذكره من انه قد علم
 يكون التصور مشترك بين الشيئين ان التصور يطلق على ما يراى في العلم وسمي مشترك
 التفسير والاشكال مرادف اشترك الشيء بين الشيئين على وجه يكون المشترك مقابلا لهما
 على ذلك ما ذكره من اشراك الماشي بينهما ليس كذلك اذ لا بد ان يجعل المقسم المشترك هذا
 القسم من الحيوان الا الماشي ليحقق التقسيم فاما كسبة فليس في القسم الا القسم ان القسم
 هو قسم فبذلك يتبين ان المقسم لا يتحقق بوجه ما يتصور كل قبل القسم فالتقسيم لا بد
 ان يكون هو المقسم مع التقيد ووقع بانه كسبة مادة الاشكال لا يجوز ان يقال لا يلزم مرادفة
 الحيوان الماشي مع انه مشترك بينهما ويمكن ان يقال ان مرادفه انما جعل في التقسيم
 واحد فقط غير المقسم مشترك بين الشيئين بشيء آخر على وجه تحقق التقسيم بمرادفه ومنها
 ليس كذلك بل المشترك حقيقة معنوية والام يتحقق التقسيم بعبادة اخرى يكون التقيد بالتقيد
 بيا واحد فقط ومنها ليس كذلك ومنهم من اجاب انه ليس في هذا القسم بل انقسم العلم
 الى تصور مع حكم علم ان تام ما هي كل قسم انما افادت زعم الا في الحكم وعند فعمل تام
 المشترك بينهما التصور والاشكال ان العلم تام المشترك ومنهذين القسوس والاشكال
 بينهما ليس بالكم وعدده فليكون مرادفان ويرد عليه ان لا تعلم الا ان العلم تقسيم

الشيء

الشيء التقسيم مشترك بينهما واما انه تام المشترك فلا ولا يجب ان يكون المقسم مشترك
 المثالي المذكور واجب ايضا ان التصور اذ كان مشترك بين الشيئين ولم يكن مرادفا للعلم
 فانما ان يكون اخص من اقسامه واما ما اذا كان المشترك كسبة عليه والكل بيط او لا ولا
 غير علم ان تصور العلم في الشيئين حينئذ واما انما والثالث فله عدم وجود ما هيته من
 قسم العلم المادى بل علم من العلم واما ما لا يرد عليه ان ما ذكره كسبة الى القسم المشترك
 فلا يجوز ان يقال ان تمام الاعراض ان المرادف فيهم من التقسيم على ان الصورة الحاصلة من
 الشيء عند التقسيم من قسم العلم وما يرد عليه الا ان يغير ما هيته باليسيط واما انهم
 فمبنيها واما الى انما يوجبها اوسبب المرادف كسبة هو ادراك وقوع الشيء او لا وقوعها
 قولها كما يوجبها احراز زعم ادراكها لا يعلم به الا زعم ان بان يدرك الوقوع مضافا الى الشيء
 بحيث يكون ادراك كسبة فبذلك والمادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى المادى
 فلو زعمت هذه الكسبة الى الانسان قوله كسبة ثبوت الكسبة على الفاعل في هذا الكتاب
 ان ايضا قد ثبتت الى الفاعل ببيان قول بر عليه ان الحمل هو الحاشي والمشتغرين فمبنيها
 كسبة في راجع وبما اشارة الى ما في السيرة في كسبة شرح التبريد من ان الحمل هو الاشكال بالمرادف
 من هذه القضية في كل السيرة فاما ان محصل القضية هو الحكم بالاشكال المذكور فلا يكون القضية
 هو ثبوت شيء بشي من الاشكال والمطلوب بين الموضوع والحمل ومنه فمبنيها على الاشكال فيما
 سببا في تعريف القضية الموجهة من انما هي التي حكم فيها بان احدهما هو الاشكال فيما في البياض
 بترتيب الكسبة في الموضوع لازم في المراتب الوضعية واما في الذاتيات فلا فاعلم مطلقا
 مرادف الذاتيات او في العرفيات بمعنى الاشكال واما بان كيفية الاتحاد فيها فيحتاج
 الى تفصيل لا يخفى المعام وادراك كسبة ثبوت الكسبة بغير تصور القضية ككيفية تمام لعل فيها

متوقف على ثبوت المفارقة ثم اخبر انهم قد صرحوا بان العلم والمعدم والحدوث متغيران بالاعتبار
 فيبزم ان يكون صورة النسبة على هذا التقدير من العلم التصوري واعتبار نفس العلم التصوري على
 العلم التصوري فيبزم ان يكون شيئا واحدا متحدا بالذات مع العلم التصوري فكيف
 بالقول الشارح ومع اتباع المكلف فيبزم ان يكون العلم التصوري والعلم التصوري متحدا
 بالذات متغيرين بالاعتبار فلا يكون ان يكون الشيء الواحد متحدا بالذات مع المتغيرين
 بالذات مع ان الشارح والذات في الحقيقة ظاهر يكون التصديق الخ المقصود ان يقال
 ان الشارح صورة كحق التصديق بعد الادراكين الاولين او كان أو متغيرين هما
 ادراك النسبة المحكية الادراك الذي هو الحكم وهو كذلك ان ابقاء العقيدة بغير
 لاشك كما قال له القدر وعلم من كلامه ان في صورة الشك وادراك النسبة المحكية متحقق
 وظاهر ان الحكم فيها وهذا لا يكفي في بيان الثابت بينهما في صورة حق التصديق بخلاف
 ان يكون التصديق موقوف على شيء أو لا يكون موقفا على ادراك أو هو الحكم فيكون
 ان لا يكون ذلك الشيء ادراكا كصورة هذا الادراك متصف بعينه فلو لم يكن
 متصفا به في صورة الشك فلا قيل له القدر علم ان التصديق غير متحقق في الصورة المذكورة
 وان لا يحصل ما لم يحصل ادراك أو هو الحكم فادراك النسبة المحكية كانت موقوفة على حصول التصديق
 وبعد حصول حصول ادراك أو فعلم انه لا يدور في صورة التصديق بعد الادراكين من ادراكين
 اوس من ادراكين وانه لا بد من احد المقدمات المذكورة اذ كان في الملا وما قرأ والشارحون في
 هذا الكتاب يكلفوا في توجيهها بالاشارة على لا حتى ان منهم من قال الظاهر ان يقال الحكم
 لا يحصل ما لم يحصل التصديق ليكون متعلقا بقوله فان الشك فيكون المعنى التصديق النسبة
 حاصل والحكم ليس حاصل لانه لم يحصل ما لم يحصل التصديق وهو غير حاصل في حال الشك فاذن

في المعنى كمال التركيب على القلب فيكون متعلق بقوله انما يحصل وفعلا ان يثبت ان
 التصديق ايضا يحصل بدون الحكم كصورة النسبة لكن هذا وهم ليعود ولو حصل التصديق بغير
 الحكم والحكم بمعنى ادراك النسبة المحكية وجوب متعلقا بقوله وبما يحصل للكان كسب المتعلق
 مستحتم لكن فبانه بعد ديهان الوقت في الحكم بمعنى الاستدلال وهي ادراك النسبة مع
 المقام المتغير عن ذلك الحكم التصديقي وعرف ذلك الادراك بالحكم غير مستحسن ايضا الحكم
 الاصطلاحي يطلق على نفس النسبة المحكية لا على ادراكها بل على ذلك ان اراد انما يحصل
 معانيها الاصطلاحية بناء على انها متعديتة فالعلم والتصديق ايضا كذلك مع انهم لم يثبتوا
 كونها فعلية كذلك يعبد ان ارادتها كسب معانيها اللغوية والذاتية كذلك ابداءها
 الاحكام على كمال اللغوية والاعراض عن كمال الاصطلاحية ليعود جبر العلاء وكيف
 يتوهم الامام بناء على هذا الحل مع ان الظاهر ان العلم فردا هذا اللفاظ بالمعنى الاصطلاحي
 كما في الشارح الايقاع والاحكام ولم يعلوم هذا وكلامه في حاشية شرح المطالع على
 ان منشاء هذا التوهم ان اهل اللغة غير واعية بالحكم بهذه الالفاظ واما وجه التعجب
 قال هذا والالفاظ توهم كمال اللغة ان النفس بعد تصور النسبة غير تصور الطرفين فعلا
 صا دراعتها ولا عترة بابها فان اهل اللغة لا يعرفون بين القبول والفعل وبين
 القبول اسم فاعلى والقبول اسم مفعول فاعلى ومنهم من قال الظاهر ان منشاء وهم
 انهم وجدوا في التصديق احراز ايد على اثر المتصور وهو لطيف النفس واعترافها
 فحسبوا ان ذلك الاحراز ايد هو فعل صا در عن النفس حتى يكون التصديق السافر
 المتعلق بالنسبة بناء على هذا الفعل وهذا الفعل احراز متضمن اليه والتحقيق ليس
 بهذا الادراك مخصوصه بل هو انما مخصوصه بخصوص ما فيه وليس بهذا فعل

على فعل كيف لا والامارة المذكورة من جنس الانقياد والقبول ولا يرجع الى فعل اصلا
 كما يشهد به الوجدان الصحيح والحق انه لو كان اذ لم يكن ادراكا فلا معنى لمعرف
 التعيين بالظنية والنقطة والوجوه والجملة لان هذه الاقسام لا يتعرض له
 باعتبار الحكم فاما ان فعله فكيف يخص بها فانها صفات لا ادراك بها من قول
 الكيف المعنوي عبارة عن الجنس على اصطلاحه واما ان يكون بغير ذلك لا يخفى انه لا يصدق
 على المقسم انه ادراك بغير ذلك فلا يرد ما ينبغي ان يصدق على المقسم واما ان يكون
 ادراكا بغير ذلك وروعيه انه يزم ان يكون للركب في الحكم والحكم عليه او عنه ومن الحكم
 او عنه ومنها على ادراك الامور الاربعة وادراك شئ او تصور او ايها يزم ان يكون الحكم
 تصور ويرد عليه بناء على انه لا بد ان يكون ثاني قسمي العلم تصديقا والام ينجز لعم
 في التعيين فلا يرد انه انما يزم ذلك لو كان ثاني قسمي العلم عنده هو التصديق لكن عبارة بغير
 حروفه ومقصود ان حاصلي تقسيم المصداق ما ذكره هو لا يصدق الا على صور متقدرة وليس فيها
 تصديق على هذا الاسم فلا يكون منطبقا على منجمه معي هذا لا يكون المقصود من قوله يرد
 اعتراضا بل يكثر لمقدم اولى لبيان ان التقسيم لا ينطبق على منجمه وقد يقال يجوز ان
 يكون احصا لثلاثين معنى قوله وهذا ليس من هذا الاسم مطبوعة في قوله ويرد
 يكون قوله ويرد فاضته بين الدلائل ونتيجته اعني قوله فلا يكون تقسيم منطبقا على قوله
 لان التصديق على هذا التفسير ورجح لا يترتب على التقسيم ما ذكره انما من ان التقسيم
 على هذين القسمين انما هو لا اعتبار في الواجب ان يكون مناسبا لاسماء كلامه من ان القول
 الى التصديق يسمى قولنا رجا والموصول في التصديق حجة ويمكن ان يقال على هذا الاسم
 بان يقال المراد من المصلحة الزمانية الدائمة وهي العلم من المعارضة والخرج ومقارنته المخرج

الحكم والام ان يكون معناه المعارضة والخرج وهذا وان كان غير من هذا الاسم لبعده
 على ما صدق عليه قوله ويقال للمخرج تصديق ولكن احد هذه الاحتمالات من هذا الاسم
 واما ان قيل من انه لا يصدق في التعريف الاعلى التصورات الثلاث والحكم وذلك من هذا الاسم
 بعينه فغيره فطرا ينبغي ان لا يصدق ان يقال للمخرج تصديق بل للمباين
 ان يقول ويقال له وقد يفتن زيان قوله حكم علم المقصود علم بل يقال للمخرج
 على المقصود ومنهم من قال معنى كلامه العلم اما تصور فقط او محله ما يكون حصول
 الحكم مع في نفس الامر لا يحصل هو الحكم مطلقا ولا شك ان جملة ما تحصل مع حصولها
 الحكم في نفس الامر من الحالة الادراكية المركبة من التصورات الثلاث فلهذا لا يمكن ان يكون
 لا المركبة الحكم مع واحدة من تلك التصورات او مع اثنين منها ولا يصدق على شئ من
 تلك التصورات حصول ما حصل مع حصولها الحكم وان كان معقولا فلهذا يطبق العرض
 ويراد به القياس كقيام اليها من الجسم ودرطيق ويراد به الخروج والحق كالميلون لثبته
 في الناطق ولا يصح ان الحكم عارض لشيء من التصورات الادراكية لثبته شئ من ان يكون
 النفساني فانه قائم بالنفس وليس يحل على تلك الادراكات اصلا ويمكن ان يقال ان
 اراد به المعنى المجازي المسمى بالمعروض يعني القيام اي ما يكون مخرجا من ذلك الادراك
 حاصلا بعد كماله رضى عنى القيام ونعم من قال هذا مع قوله وحاصل ما ذكره
 المقصود ومقصود ان الحكم ان يكون حاصلا ما ذكره على حاصله هو هذا ولا يرد عليه ما اورد على
 ذلك الحاصل وليس المقصود من هذا الكلام تطبيق التقسيم على هذا الاسم ومنهم من قال
 هذا بوجه تقدير المقصود على ذكرنا اذ لو قيل قوله ويرد على قوله بغيره لمقدمه اولى
 للدليل لم يكن لهذا الكلام كثير يقع او لا يثبت به انطبق التقسيم على هذا الاسم

بالنفس بعض ما يراد به ويمكن ان يقال ان قال في هذا الكلام فهم ان التقسيم ينطبق
 على هذا الكلام بهذا الوجه فثبتته وليس كذلك بل ان يكون ان قوله على ان ينطبق
 بذلك على ما ذكرنا لا يكتفي الى هذا التكلف قوله بل يزعم ان يكون الخ الظاهر ان كلمة
 في الاثر ان قال في حاشية شرح المطالع بعد نقل هذا الترجمة ولا شك ان انما على التصورات
 الثلثة لكل واحد اثنين منها مجموع التصورات الثلثة فثبت ان يثبوت للملك ومعه وضو
 سته تصديق وقال بما نقل عنه في الحاشية من القول ان الحكم انما يعمى النسبة والاولى
 والمجموع ثانيا وبالوضوح فيزعم ان يكون نسبة الموقوف للملك وحده تصديق عنه
 كذلك انتهى في المراءاة العروضة تحقيقا في العروضة بالذات لا بالواسطة ويمكن ان يكون الذي
 وحي لا يبرهن ان يكون المراءاة وحده غير ما يريد على الاحتمال الاول فيقال فان قلت انما يزعم
 اذا كان الحكم بربها واما اذا كان تقريبا فلا يلزم على ذلك التقييد ان يكون مجموع التصورات
 الثلثة وتصوير الوقوع وللا وقوع تصديق بل يزعم ان يكون تصور الوقوع او اللد وقوع
 تصديق فثبت حاصل كلامه ان الادراك انما ان يكون حصول الحكم بعد حصوله في الوقوع
 بعد حصوله على غيره من الادراكات فهو التصديق والادراك في تصور ومغناه ان حصول
 الحكم لا يتوقف بعد حصوله على غيره ولا شك انه يزعم من توقفه على كونه نظريا على كونه
 الوقوع توقف حقيقة المطلق وايضا يصدق احبب ان هذا المركبات ليست محققة
 بحسب نفس الامر ولا يكتفي ان الظاهر من قوله وقال للمجموع للمركب منها في نفس الامر تصديق والركب
 المذكورة مركبات لمعنى الاعتبار لا بحسب نفس الامر والواقع اقول هذا ليس بصحيح لانه
 كما ان المركب من الادراكات الثلثة والحكم مركب بحسب نفس الامر كذلك المركبات المذكورة فانه
 اذا كان كل واحد من الادراكات متحقق في نفس الامر لا يبرهن ان يكون المجموع للمركب غير انفسه

انما هو

اولئذ انهم متحقق فيها لا يبرهن ان ادراكات الادراكات لا يكون في نفس الامر وتصديق
 روح وادراكه تصف المركبات المذكورة بانها اثنين اولئذ وروح او فردا او غيره
 مقبلة لانها لا يتصور معها امينة ليكون المركب اعتبارا وهذا كما ان زيدا او كذا او جده
 في الخارج وهذا فردا لان ان بحسب نفس الامر كذلك المركب منها بدون اعتبار الهيئة
 بينهما مركب في الخارج وفردا بحسب نفس الامر كيف هو متصف بالاشياء والاشياء بدون اعتبار
 مقبلة وبانها في نفس الامر مركب اعتبارا براديه ان ليس له وحدة حقيقة لانه اعتبارا بحسب ان
 ليس هو في الخارج ونفس الامر وقد يكاد بان المجموع المركب ليس هو في نفس الامر
 بل بحكم من احكامه واللام منه للبعد ان يقال للمجموع المركب في الحكم جميع ما دخل في حقيقة
 تصديق فثبت ان لو كان القسم كما عباره عن تصور المعاني ان يزعم ذلك واما ادراك
 عبارة عن تصور العروضة فلا يزعم ذلك بل يزعم على ذلك التصديق كون المجموع
 المركب من التصورات الثلثة والحكم تصديق وكذا المركب من تصور النسبة والحكم
 والشيء هو ما كان الخ اقول هذا صادق على قديم الحكم كان على في التقسيم المذكور على كل
 كل يكون انفسه في كل او وايضا يزعم ان يكون الاشياء مثل زيد وغيره بالنسبة الى الشخص
 انما وايضا قد سمعت من ان القسم بالمجموع المركب المقسم والقياس انه يصدق
 التعريف على المقيد لما ذكره على وجه يكون البينة خارجا الا ان يقال المقيد ايها قسم
 والاشياء اعلم من الاشياء لان ذات الواجب مندرج تحت مفهوم وليس اخص منه و
 المراد تعريف ما يكون فما بحسب نفس الامر فلا يرد ان القسم في التقسيم العقل الذي منطوق
 مجرد العقل ليس كذلك مقسم كما ان الشيء الى المجموع والمطلق والمعدوم المطلق توباهم
 الشيء انما ان يكون كحقيقة ما هو الوجود والافق للمعدوم فلا يظهر لا يكتفي ان عدم

الظهور المذكور مبنى على ان يكون المادّة المتصور الصور الخارج لا تصور المطلق
 لانظاره انفسه وكذا قول الرب مشي على عاتق وجوه وان الكلام السابق بل
 حركه على ان على التصور المطلق وفي الاعراض عليه وبكفي ان يقال انما هي على فعلية
 احكام وقوله لا يظهر للاقضاء وعلى قدر الكفاية والا فهو ليس فيها جوا او بناء على ان
 العقلية والادراكية فلا يمكن التباين على احدهما في خصوصه وقوله مشي معناه ما يصدق عليه
 مشي واليوم بالغمية جنبى على ان الخارج يقوم بنفسه احكام فلا بد ان يكون له معنى الجرح فيها
 وكذا ان قال كما ان معنى الحكم شيم له ولو وان كان عبارة عن الحكم ان كان الحكم او اركانها
 ان يكون متماثا المتصور فترى ان يكون قسم الشيء فيها لا القسم فيها وان كان فعلا
 يقوم ذلك ولكن لم يظهر من احد من يقول ان التصديق نفس الحكم ان الحكم فعل وايضا يترى
 التبريد لا بطل الاحتمال الذي ليس معنى مركب التوضيح للاحتمال الذي هو تصور وان
 لا يكون لقوله الذي يترى التصور فائدة معتدة بها الا ان يقال ان مركب الاشتركة
 من الاحتمال الاول في وجه البطلان وليس عرضه لزوم كون الشيء لو احدهما لا
 يكون ما يترى في الواقع فيها على ان الظاهر المتبادر من عبارة وجوه كونها ان يكون منها
 على كون احكام ادراكا واما ما يقال من ان القسم لو كانت مبنية على فعلية الحكم لا
 ينفع عن كلامهم اصلا سواء يبر لفظه فقط كما فعل المصنف وبقول العلم اما تصور فقط
 واما تصديق واريه بالتصديق الحكم الذي هو الفعل اولم يزد واريه بالتصور المتقابل
 ادراك يوما عند امتناع ان الشبهة واقعة او ليست بواقعة كما اجاب به قدس سره في
 الحاشية فانه لم يكن ان يجابح بان التصديق الذي هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل
 ليس بالتصور الذي هو مرادف للعلم فالحق ان يقال ان التصديق ح قسم المتصور

لانه قد وقع في كلامهم العلم اما تصور واما حكم فصح ما اجاب به قدس سره من ان
 المقابلي ليس مرادف للعلم وانما يقع ايضا بزيادة لفظه فقط كما فعل المصنف فيجب
 لان الجرح لا يخفى ان التصديق عبارة عن الحكم لان ان الحكم فعل فكيف يمكن
 الاحتمال الذي لم يظهر من احد عليه ولانه لا يترى ان يكون ما يترى كقوله لا
 فاما على انما على ان قسم المقسم باليقين المتصور العلم على هذا الوجه ايضا هذا الكلام على
 ولانه هذا الكلام على ذكره ظاهر فان يستعمل الورد وعدم الورد في الاعراض الغير المنفرد
 والمنفرد على ان في كلام العلماء لا ينافي ذلك قوله وورد الاعراض مع ان الخارج اجاب
 عن الاعراض المتباين على انهما اذا جعل قوله وجوابه جوايا غير الاعراض لان هذا الكلام من
 منه وجعل القول وتصديق العلم فكان كلامه يقول المصنف لانه مرادف للشايع فانه قال
 بينه القائلون في هذا الكتاب لا ولانه هذا الكلام على ذكره بل مقصوده بيان ما
 المصنف القول والافق حتى ان الحكم ادراك فكيف يقول انه قسم للعلم وهذا
 قد عرفت فبعد هذه الدلالة يجب على الشايع جوابا عن الاعراض والاعراض ان
 قوله وهذا الاعراض فابرد الخ على ان الاعراض الاول واراد على كلام القول
 واجاب بانها لا لان كلامه منه بيان ما جعله للنصف سبيل المعقول وبه محدود
 بوجه ما ينبغي قوله فالتصور عنده معنى واحد لا يخفى انه احد المعنيين في كلام
 التوهم من التقسيم وللا فومر اطلاقهم التصور مرادف للعلم بخلاف ذلك كلام المصنف
 بان يرخد اطلاق التصور على المعنى الاول من التقسيم وعلى المعنى الثاني من اطلاقه
 فان قوله وقد جرت العادة بان المرادف الى المرادف التصور السابق هو التصور المطلق
 من العلم من الشيء الثاني في جواب الاول حيث قال وان اودع اسم من التصور قسم الخ

لا اذا كان قسما من مطلق التصور فقط التصور معتبر فيه لان المقسم معتبر في كل واحد من قسما
 التصور فقط هذا العلم من الشئ الاول من الترتيب في الجواب الاول
 حيث قال قلنا ان اردتم ان قسم من التصور السامع المعاني المتعديين فظاهر ليس
 كذلك لانه اذا لم يكن قسما من تصورات السامع معتبر فيه لزم ان تمام الشئ لا
 نفسه الى غيره اي غيره الذي جعل شيئا فلا بد ان لا يدخل في القسما الى الغير في
 قسما القسمة امشع اعتبار التصور هذا لا غرض سواء اوردوه على كلام القوم
 او كلام المصنف في ان المعبر في التصور الذي هو قسم من العلم فلا بد
 ما قبل ان هذا متوجه بنسبة الكلام القوم او ظاهر كلامهم ان المقصود من
 ولهذا حيث اعتبر فيه عدم الحكم امتنع اعتبار في التصور وانما بالنسبة الى الكلام ٢٠
 فلا لانه غير عدم الحكم في التصور فقط لا يقال المقصود انه لا يمكن اعتبار التصور
 فقط في التصور مع ان المعبر فيه هو هذا على ما يستحقه ويدل على ان المقسم
 ذلك قوله اعتبار التصور فقط حيث لم يكنف بالتصور لانه قول كلامه هذا
 غير مبني على ذلك التحقيق الا يرى انه اجاب عنه هذا الاعتراض من قبل المقسم
 بان المعبر في التصور هو المطلق لانه لم يزم ترك الشئ من الحقيقة
 او ترك الشئ وكلاهما محال لان استمرارها اجتماع التعديين في الواقع كما في
 شرح المطالع واجاب فيه ايضا بان معنى اعتبار عدم الحكم في التصور ليس حصوله
 مع حصول الحكم وهذا المعنى لا يناقض كون حصول الجميع الاربعة مع اختلاف
 الموضوع في ترتيب الالفاظ فمن ان يزم نقول الشئ بالتعديين او بشرط
 بنقيضه قوله او بشرط الشئ بنقيضه اي الحكم اذ جعل الحكم نفس التصور فان بواو

شرط ايضا كذا في الجواب شرح المطالع وفيه انه يجوز ان يكون الشرط كيانا من الدخول في الشرط
 فلا يكون جزءا للشرط شرطا الا ان يحس الكلام بمثل هذا الشرط الذي ليس كيانا منها ولا
 وجوبه من الافاضل من وجه الكلام السامع بان معنى هذا السؤال اذا امتنع اعتبار منقسم
 التصور في مفهوم التعديين وكذا المراد منه قوله لو كان التصور في حوائج لو كان
 مفهوم التصور معتبرا في مفهوم التعديين لزم اعتبار الحكم وعدمه في مفهوم وج
 يصح الجواب بان المعبر في التصور اي مفهومه ليس الاول على الثاني ولما راي
 سقوط هذا الترجيح بمرل والمعتبر في التصور شرطا قال في الشرط سقط عنه العلم
 والمعتبر في التصور ليس الاول قبل لو كان المعبر في التصور هو التصور
 المطلق يزم انه لو ابدل طرانا التعديين بمثل زيد قائم لم يتغير التعديين بمثل غيره
 واجيب بان التصور في زيد قائم بشرط فيه معنى العام في ضمن هذا هو ان
 التعديين بغيره فاعاد كحقه في ذلك انما هو في زيد قائم بالتغير ويرد عليه انه اذا اعتبر
 في التصور المطلق الحق في ضمن الخواص فرج حقيقة ان المعبر هو هذا هو ان
 لان حقيقة في حقيقة وليس الكلام في اعتبارها بل في اعتبار المطلق حيث
 وكل واحد من هذه التصورات قد يقال هذا يدل على ان تصور نسبة فيكون
 تكلم بان النسبة في الثبوت والنبوت مراد من الوجود وقد بين ان الوجود يدور في
 قبل الذي هو الوجود المطلق والنسبة وجودا مخصوصا وكذا ان يكون الحكم بهيئا
 ويجوز نسبة وانما احسب بان المخصوص باعتبار الطرفين وكسبها لا يجوز نسبة
 النسبة لان النسبة لا يكون في حد ذاته موقفا على التصور اعترض بان النسبة سره
 مستندة في جواز نسبة الموصلي الى التصور وان الاحكام البقية قد يحصل السامع انما

لا توفى نسبة نسبة هذا على بطلان ما ذكره لو كان خصوصها بهذا الاعتبار
 فقط لم ينشأ ما ذكره لان الخصوص بهذا الاعتبار ليس من النسبة لان لا اعتبار
 للنسبة بالنسبة الى الغير لا يكون داخل في كنهه كما نورا قول بر وعلى ما سمعت ان
 النسبة ليست هي الشئ لان الشئ المذكور في قول رابطين والبيد انما هو طبعه الوجود
 المطلق ولا سم ان يكون تلك الطبيعة مشتركة معنوية بمعنى الوجود في نفسه بل
 تدغم بالمثل غير الوجود احتمال عدم الاشتراك المذكور ولا يفرق من عدم كون
 كنهيتها موجبا لكونها عدم كنهيتها وكون الخصوص باعتبار الطرفين انما يظهر
 بين ذلك لانه امر ثابت لها بالقياس اليها عدم الحكم معبارة في خصوصها
 ان في افرادها والاسم ان يوصف ويقال ان اربابا ان عدم الحكم معبارة في مفهوم
 التصور الباري من قسم لكن هذا المفهوم ليس معبارة في مفهوم الطبيعي والمعبارة افرادها
 ليس في المفهوم بل افرادها ولا يفرق من اعتبارها واعتبارها ان لا يكون هذا المفهوم
 ذاتا للاداد وان اربابا معبارة افرادها في قسم بل هو صفة لها وقيد و
 اما صلي ان التصور الذي اعترض عليه بان المقسم المذكور يعني القسم الثالث نفسه
 لقسم الشئ الى نفسه والى غيره والجواب انه وقع مثل هذا العبارة في شرح التجريد فيقال
 الماهية المطلقة او مخلوقة او مجردة واعترض السيد بزم لقسم الشئ الى نفسه والى غيره
 واجاب بان ليس المراد تقسيم الماهية لانه القسم بل المراد بان اعتبارها باعتبارها
 فيه بان ان اربابا باعتبارها باعتبارها المطلقة فاحد اعتبارها باعتبارها وان اربابا باعتبارها
 عليه لفظ الماهية ففهم القسج ولا يفرق الا في قسم المذكور ولا يفرق الى ان يقال
 لوضوح اعتبارها وان الجواب انه لا مانع من ان يجعل نفس الشئ احد اعتباراتها فتأمل في الاداد

في غير

لانهما فيه بغير شئ وبغير شئ ولا بغير شئ وعلى هذا القسج يعني النسبة يعني النسبة
 ان تصور الذي فكاهة قال انما تصور بغير شئ وبغير شئ ولا بغير شئ من غير اعتبار المقسم
 وتقسيم هذا القسم على اربابا ان يقال المقسم بالعلم على تصور الذي ولا يفرق من الحدود
 المذكور فيقال لم يجعل المقسم لا بغير شئ قسمه ان تصور الذي بل جعل اعتبارا غير متوقفا
 بعيدا عنه وهذا ينفع ما يفرق من ان جعل قسم الشئ قسما لان التصور بغير شئ وبغير شئ
 لا شئ في قسمه ان تصور لا بغير شئ وبوجه الانه فان لم يجعل المقسم بغير شئ والتصور
 بغير شئ لا شئ لتما التصور لا بغير شئ بل جعل اعتبارا ان تصور الذي متوقفا باعتبارها باعتبارها
 قسما لا اعتبارا غير متوقفا بها وكون الا اعتبارا من قسميها مما لا يفتي على احد في نظر لان
 القسم الثالث يجوز عبادة غير تصور الذي المعبارة على وجه لا يكون متوقفا بعيدا
 ولا شك ان لا يكون عين التصور المطلق بل قسمه فلا يحصل هو تصور ان لا
 فاما المقبارة المقبارة هو التصور المطلق العلم اما هو النسبة المقسم اليها غير متوقفا
 قبلها اية الكل وبل هو كذا التمثيل الا ان يقال انما قسم اليها استظهارا وانشاء اي
 الممكن انما على الدليل على هذا الدعوى او يجعل بالنسبة المذكور عقليا وهو لا يقتضي
 تحقق الاقسام كيقض الا بطل محمرا لا احتمال عقلي كاف في صحة ثم بعد الاستدلال
 كتحقق ان التقسيم مطلبها بل لما في نفس الامر وفي عبارة السيد انشاءه الى ذلك فيقال
 وهو الذي لم يتوقف لا شك ان التيقن والبداهة كتحقق اختلاف
 الاقسام والاركان لا يرى انهم قالوا ان ما جرت النسبة لا يقتضي في العلم
 بالشيء الى ان يتوقف وكما وجب لا يكون تعرف النظر والبيد هو طرادا ومنها يخرج
 ان يقال المراد ان البيد هو لكل شخص في زمان كونه جريها هو الذي لم يتوقف والنسبة

كل شخص في زمان كونه نظرا به الذي يتوقف عما هو نظري بالنسبة الى شخص في زمان يعبر في عليه انه يتوقف على نظره وكسب النسبة اليه في ذلك الزمان وللتوقف في التعريف مجال اذ لو لم يكن حصول الشيء بزمانه مع كونه مقرا ما اذ انما ولا يمكن ان يكون حصوله من تلك النقط في هذا الذي حصل ان يكون ان يحصل لذلك الشخص الذي حصله بطريق تلك القوة العقلية التي للشخص لا في الذي صار ذلك العلم بزمانه بالنسبة اليه في ذلك الحال واقول ايضا فديكون بعض العلم كجسدي يحصل بطريق الكسب والذات ايضا كعقوبة طبيعة الادوية فان الاطباء قد صرحوا بان جاني معرفتها الاستدلال بان يستدل على اجزاء من العلم انما يتوقف على النفس مع ذلك لا يستدل بالعلوم والارواح في الحارة والبرودة والاعتدال والحرارة واذا عرفنا بالا استدلال يعبر في بالنظر الى ذلك الشخص الذي يعرف طبيعة به انما لا يتوقف معرفتها بالنظر اليه في هذا الزمان على نظره وكسبه انما يتوقف في نفسه هذا العلم بوجوه الان في من وراءه اجزاء زمانه يمكن حصوله بواسطة كسبه وبالمشاهدة وعلى العلامة انه وانما لا يتم ان يتوقف ما ذكرتم فانهم حور وانما العقل المستفاد للمعلول الشخصي على السواء وان لم يكن هناك على ان يكون حصول المعلول على منها الرخصي ابدان او اوجه باحد العليين لا يمكن حدوث العلة الاولى ولا شك ان يمكن حصول المعلول بدون كل منهما لا يمكن ان وجود الاولى فلو كانت التوقف ما ذكرتم لم يكن شيئا منها علة له او العلة هو ما يتوقف على الشيء في تختلف في التوقف هو العلم المصحح للعلم ولا شك ان يعرف ان يتاخر في الصورة المذكورة كحق في تلك العلة فتحقق المعلول وكذا اذ حصل العلم بالكسب يعرف ان يتاخر في حصول الكسب فوجد العلم وان امكن حصول العلم بغير الطريق

اول الاعراض على تعريف العلة بانه لا يعبر في على العقل المستفاد على المعلول الشخصي على سبيل التبادل الشهير فيها بين العلماء فكيف يمكن سبيل منع ان يكون معنى التوقف ما ذكره في تعريف المصحح للعلم هو معنى التقدم الذاتي وهو علم غير التوقف الا في السبيل نفسه في حال في حاشية المصالح والمالم يمكن التعريف بوجوده فيكون التعريف بالاجتناب اذ لو كان له لو لم يكن له ان لم يكن له ان لم يكن له ان لم يكن له ان لا يصح انتهى ولا شك ان الذي له لاول متقدمة لا يتوقف حصوله على واحد منهما مع انه اذ حصل باحدهما يكون متبينا عليه ترتيبا يصح ان يكون مقرا عليه بالذات بدون التوقف وبالحكمة العقل لعدم سبيل التوقف على ما ذكره وان معناه الترتيب المذكور في وجه غير الاشارة في هذا فنقول انهم يظنون العلم على التقدم في ان يكون التوقف فانهم صرحوا ان العلم بالذات سبيل التقدم للمعلول مع انه ليس المصحح هو موقفا على الذيل في الصورة المذكورة وكذا قولهم عدم العلة علة للعلة المعلول مع انه يجوز ان يكون علة جميع كل واحد من انواع العلة التي صرحوا بالعدم للمعلول بالذات فليكون موقفا على واحد منهما وفيه هذا فيسبب الخلاف العلة على العليين المستقلين للمعلول الشخصي على سبيل التبادل فيكون العلة فاعرفا والذات العلة على انما كسبه على طريق المجاز والعلة في الحقيقة واحد منها لا على الحقيقة ويمكن ان يقال ان العلم الماهل الشخصي بالنظر يتوقف عليه في هذا الزمان بالنسبة اليه ولا يمكن ان يحصل شيئا بالذات بحسب ذلك لان لا يسهل تحقق العلة الشاملة بهذا الطريق الذي هو التوقف في الطريق الاول الذي هو البديهة فلا يمكن كسبه نفس الامر حصوله بالذات في هذا الزمان وان امكن ان كانا ذاتيا ومعنى التوقف ان لا يمكن حصوله بدون كسبه نفس الامر لا يمكن

الشخص

الغرض من فرو واحد وهو داخل في التعريف فانهم اقول ههنا كذا وهو انهم حرموا بان
 يكون التعريف مساويا كالتعريف مع الموقوف على المساواة راجعا الى الموقوفين بها
 ثانيا ولا يخفى فانه لا يمكن ههنا ان يتطابق تعريف الدور والتسلسل اذ ليس له فرو
 في نفس الامر لثبوت التوقف المذكور في وقت ما كجانب نفس الامر الان جعل المساواة المذكور
 قائم ما ان يكون كجانب التعريف وكجانب مفهوم ومعناه عدم كجانب الفعل كجانب احد المعنويين
 بدون الا فانه لا يتحقق بالنسبة الى الدور والتسلسل وتعرفهما والتسلسل هو ترتيب
 امر في مرتبة سابقة سواء كان الترتيب على وجه يكون املا مسددا لثبوت رتب معلول الخ وكذا
 ويسمى تسلسلا من جانب الحد وهو طرف العبارة على رتب على رتب وكذا يسمى تسلسلا
 من جانب التعريف في الاصل كجانب مبدء التسلسل معلولا والترتيب متصفا عددا في التسلسل مبدءا
 العدد والترتيب متساويان وجمعا ههنا غير ترتيب النسبة الى الدور المصحح فيهم
 الدور اقول لا نعلم من حصول التصديقين النظريين جليل ان يكون رتب معلوم فاق عليه لان
 يتوقف عليه رتب حصوله ليس في اقر غيره وكذا الحال اذ جعل ذلك التصديق سببا
 في حصول هذا التصديق اما بالذات او بالواسطة فلا يلزم توقف الشيء على ما يتوقف عليه فم
 يلزم محال اقر وهو توقف الشيء على ما تقدم عليه فيلزم في الدور واما بغير التسلسل فالحال
 لم يلزم يلزم التسلسل في الاكتساب هو محال قلت لانه لا يستعمل التسلسل عندكم كما
 يتروك ثلثه وجودا او التسلسل انما هو اوزمنا والترتيب بينهما والاختصاص في جهة
 ههنا لم يلزم الاختصاص فيه وما يتعلق بهذا المقام انه يمكن ابطال نظرية الكل بان يقال
 لا شك اني انظر في علم يحصل بوسيلة علم اقر ولو كان كل العلوم نظرية يلزم ان لا يكون
 في ههنا علم يحصل بالذات بدون علم اقر فيلزم ان لا يحصل علم من العلوم اصلا فاما

اذا سوزنا ذلك في العلوم السابقة ههنا وفيها ليس الا علوم منها ههنا نظرية بالكلية
 انما يحرم بان يلزم ان لا يحصل شيء من تلك العلوم فكذلك الحال في غير المتشابه اذ العقل كجانب
 اذ لا فرق في ذلك بين المتشابه وغير المتشابه فيكونها غير متشابهة لا كجانب فادر اعلى فصل
 ههنا اذ ان كان لنا مراباكي واحد فاما الدور فلا فليس فيها ههنا لولا في بطلانها فلو
 كان تلك المادة متشابهة يلزم ان يكون الكل طائفا ولا يوجب فيها ههنا مرة فو فانه وكذا
 الحال اذ كان غير متشابه اذ العقل الحكم بغيره اذ لا فرق في ذلك بين المتشابه وغير المتشابه
 وتبر الوصف لا جعلها كجانب يوجد فيها ههنا وكذا الحال في الاحكام المتشابهة ههنا
 على بعض الحفظ على الترتيب في الدوام فاما تقدم ههنا انه لو لم يكن فيها جسم لا يكتسب الى
 الكسب او على شيء يلزم ان يسقط جميعها سواء كانت متشابهة او غير متشابهة وكذا الحال
 في الاعراض وان الفعل كجانب ههنا انما لم يثبت الى ان يقوم بنفسه متصفا بعبارة
 متشابهة لان في العلوم النظرية اذ لم يكن فيها ههنا علم بهي يلزم ان لا يحصل شيء منها
 كما لا يخفى في هذه الحالة فانه في اثبات الواجب بغيره لا يتوقف على ابطال
 الدور والتسلسل لا يمنع التخصيص والتكسب فان قلت في ابطال على ان
 يحصل اليقين انه لو كان الكل نظريا يلزم الدور والتسلسل في تخصيص الاشياء فيلزم ان
 لا يتقدم على تخصيص شيء بالنظر في اما تقدم عليه ويرد عليه انه لم يثبت بعدا فمدرسة
 تخصيص شيء من الاشياء بالنظر في اما جعل ابطال نظرية الكل وبيانها من مبادئ الحكان
 تخصيص النظري وكجانب متقدم من مقتضات دليل ابطالها قلت يجوز ان يكون المراد منه
 الاكتساب والتكسب معنى لغوي لا اصطلاحا فيكون محصيا لو كان الكل نظريا
 يلزم لا يتقدم على تخصيص شيء من الاشياء او فنقل محصيا لو كان الكل نظريا يلزم ان لا يكون

تحصيل من يتلوه فيندم ان لا يحصل له شيء من الكتب الصالحة التي هي في الوجود
 من هذا الوجه لا يمنع التحصيل او الكتب فيكون انما يتلوه فيندم ان لا يحصل له شيء من الكتب الصالحة التي هي في الوجود
 على ان يتلوه الملائكة المأذونة في اسم الرب
 ونحو واحدة اراد بالرفعة واحدة على
 العرفي واما ان الواحد لا معنى الاصطلاح في الحكم وعدم التسليم مع ما ذكره بعينه قائم لوارده
 الاختصاص في ارضه متناهية في رن في زمان واحد هذا التفسير الزور فنفى الاثر
 المتناهي في الاستحسان في ان في كلام السراج ووراده من الرفعة هو الرفعة التي هي في الوجود
 في الاحتمالات التي ذكرها في قبلي عليه هذا الكلام الى قوله فذلك الامور باطل الله
 ومنه الى قوله اجاب عن المنة المتروكة فابطل بسند لم يكف به لانه انما يخص ولا يخبر الى ما في
 من الاخر في الظاهر كلام السند لا يخص كثر في الحقيقة يستدل على المنة المتروكة اعني الكتاب
 بطريق التسلسل يستلزم توقف حصول المطلوب على حصول امور غير متناهية في وجوده
 وحاصلة ان الامر المطلوب عليها اما معدا وسرط او غير موجب وكثير اجتماع كل منهما مع
 المطلوب فعمل هذا لا يكون فعمله غير متعلق بقوله قبل لان هذا القول المذكور ليس على المنع
 كلام صدر عن العلل بناء على هذا المنع الوارد على سبيل السبب وايضا على تقدير ان يكون
 ابناء المنة المتروكة لانه من جعل عليه بقوله قبل لان ابناءها لا شك انه اعراض على
 المنع على لانه من ان جعل الضمير اجمالا في السراج وهذا العبارة ظاهرة في المعنى الظاهر
 المتبادر وجهه على ذكره هذا على ان مرجع الكلام الى النظام يقع فيها الحركات
 تدور في جوارهم ان التكرار في النفس في الكيفيات التفاتية وفيه كثر لانه هو حجاب
 للمعركة في الكيفيات متناهية واحدة متناهية غير متناهية فحق على ان له كيفياتية اخرى
 معروفة ولا يمكن ان يوضع في كيفياتية الغير متناهية كيفيات متناهية بل كيفياتية

معروفه فيهما يمكن ان يوضع فيها بينهما كيفيات كمال كل افعي يتفرغ الزمان يمكن
 ان يوضع بينهما لانت افعي ولا يتحقق ان تلك الكيفيات من الوحدة وتكون غير المتناهية على
 الاخر المعروفه لا يوضع في الكيفيات العلية التي يقع فيها الانفعال التكرار وايضا لا يمكن
 يكون حصول تلك المتعولات والانفعالات الواقعة فيها منطبقا على الزمان بحيث يكون
 تلك بوضه جزائرها وان يكون المتحرك في كل ان يوضع في الزمان الذي يقع فيه كثر
 متعديا بوضه المتعولات لم يكن متعديا في الآلات السببية واللحظي ولان الآلات المتعديا
 في الزمان لا ينهي الى حد متناهية الا في المجرى فلهذا من تلك المتعولات وليس من العلوم و
 الانفعالات بالنسبة الى الزمان كذلك فاعلمهم اراء وان تلك الانفعالات بالنسبة الى العلم
 سببية بالانفعالات المتعديا في الكيفيات فاعلموا انها غير كثر في الكيف على سبيل
 الجواز ومنه من قال النفس في الاصل المتعديا والمقيدة اليه بما يقتضي منه الى الوصل مثلا
 بالندج لانه يضعف الغاية التي هي سببية في القوى المتعديا الى الوصل بالندج فيجعل
 للنفس على انفعالاتها من الصورة عينية واحدة من الضعف في القوة منطبق على الانفعالات
 الاول ابن صورة الجسم صورة عينية واحدة من الضعف في القوة منطبق على الانفعالات
 الثاني صورة النفس في اختلاف الصور العينية الخاصة بالنفس صورة وضعفها على سبيل
 التدرج فلو كان حقيقة محال على كونه من الزمان كونه في كل صورة عليه حاصله للنفس
 حال الفكر في حال فان العلم باقوا المعروف في العلم بالمعروف كحال العلم بالمعروف في العلم
 بالمعروف علم فحصل فلا كمال المعروف الذي هو علم والاحمال واراها بالاجزاء على وجه التدرج
 الاجزاء فانه غير الحكي لان المعدي يجب العلم او من الاجاب هو ان لا يخالف عنه
 الاستعداد فان ذلك العلم الحادي له الشيء فيكون ذلك الشيء بالثورة معها مع انها كمال

وجود الشيء، فنقول انهم عرفوا العلة المادية بتعريف لا يستلزم شيئا منها القول
بالايجاب المذكور فاعلموا العلة المادية بانه وجود الشيء بالقوة وما هو وجود الشيء بالقوة وما
لم يكن ان يكون العلول معها بالنعني فاعلموا بالايجاب فيها عايناه ان قد يكون العلول معها بالقوة
فانها لو كانت موجبة لما كانت معها بالانعني واما الايجاب فانه لا يمكن ان يكون العلول معها بالقوة
اطلاقا العلة المادية على ذلك الامر حتى يجازا باعتبار ما كان فيفسد الجمع لان كل علة
انصرفت لمعلوم قسم من اقسام العلل لا بد ان يكون الاقسام في باقي اقسامها كان
قبل وجود العلول او بعده ومما لفت ٢ لنا عدتهم وهي لهذه كما بد مقدم للعلول
بعد اقسام العلة المادية فان قلت فاتها لم يتقدم وان اقدم وصف العلية المادية
ولعل المراد انها مطلقا قلت لا شك ان الكل الذي هو العلول اني فلا يجوز
بناء بقوة فاذ لم يكن لقوة المذكور علة ما يتبع فمن اى قسم من اقسام العلل على اقول
يصدق تعريف العلة عليها لا ايها فلو لم يكن مادية فلا بد ان يكون مادية لان
العلة الداخلية متضمنة فيها ولا معنى لانها بها صورة على انه لو سلم انها تجب
الاستعداد ان لم اوان المعد علة فاجزى جيب الاستعداد الى انها بشرط عدم القوة
مهما توجب والمعد يكون محققه فقط يرد في شرط توجب . واستعداد الشيء
هو كونه اى القوة يكون انما فانه الى العلول اى استعداد وقيل لا يجب
منها ان يكون بالقوة او العلة او العلة في الاستعداد هذا وصف للاستعداد لا يصدق
على قطع الحق ان البربر كما بين فيها بالقوة والى الفاعل استعداد وقيل لا يجب ان يكون بالقوة
بل ان البربر يكون محمولا على المسامحة كما قيل لقوة كمال اول لما هو بقوة من جهة ما هو
بالقوة والتحقق ان الاستعداد عندهم عبارة عن الاستعداد الذى هو كيفية

موجودة بانه بالمادة ترتب عليه الكون المذكور لان انما الاستعداد الى الشيء فاعلموا
العلول والظاهر ان يقال استعداد الشيء وان لم يصير قابلا للحصول لم يحصل بعد
فانعدام السابطة لعلل جميع ما يتوقف عليه الشيء من العلل الغريبة ليس على استعداد
وتدقق العلة ان قد عليها ايضا والعلة الموجبة لسلطة العلة الناقصة بمعنى الاول
ولست تعلم وان لم تكن واحدة منها والعلة المستغرقة اعم منها لانها تصدق على وجود
الاخير من العلة واول انهم حصروا العلة بما رجع عن الشيء في الفاعل والفاعلية والشرط المؤثر
اربع الموانع فلا بد ان يكون ابطال المعدونها علة موجبة او شرط لجواز ان يكون فاعلا
غير موجب وان لم يكن ان يكون علة غائبة واربع مانع وهذا وان امكن ان يكون اعم من
الاعمال البهاك اجتماعه لكن متبع وسياط غير وجبة الاجتماع وغيره فانه في الاقسام المذكورة
هنا جزو المعد فانه ليس له الجمعية الاجتماع ولا بواجبه لانعدام غرض حصول المعدل كالبشر
فانه مع حركته به وتكونه الاالات معد للبناء ومنها الشيء الذى يتوقف المعدل على عدمه
اولا وجوده ثانيا كانهام الغذاء الموقوف على عدم الشرب الماء اولا ولا على شربه
ثانيا وان امكن ابطال الناقصة بانه مظاهر ان تلك العلوم ليست من العلة والى
لانها لكونه علة موجبة لان علة الموجبة لا بد ان يكون احدى العلتين المذكورتين
ولا شك ان الانشغال لا ينافي ذلك لعدم من قبيل الالعلل العجزة فكيف
يكون موجودا من جهة غير جيب نعم يعلم ان جملة العلم الاجمالى منها فاعلموا اني فاعلموا
العلم يقتضيه تلك المقدمات كصورتها فلا بد ان العلم هوها مقدمات تجب
التحقق بالتصديق المذكور ليس اجمالى لان العلم الاجمالى هو العلم بالقوة كما سبقت
والعلم المذكور هو العلم بالنعني نعم العلم بتلك المقدمات اجمالى لانها محال للمعدات

اداء الى المتعلق الالهي والاعمال اصطلاحا لان تلك الاشغالات ليست كالبقية فيها بل في
 النفس وقد جعل الوجود مثل هذا الامر جزاء للمعدة بعضا منها فيفسد حتى لا يتسبب
 كوكبه وكونه الاشغالات معدلة يكون يخرج تلك العلوم والاشغالات معدلة المطلوب
 منسجما مع ما وان جاز ان يتجمع وجوده فان هو المعدل لا يجب ان يكون معدلا لغيره
 فيحصل اقسام العلم لغيره وان هو المعدل قسمه اقسامها قوله محمد بن النعمان لم يرد العلم
 التفصيل والاحكام في هذا المسهر لان العلم الاحكام ايضا علم بالشيء غاية ان الاول
 عبارة عن العلم بالشيء على وجه يكون مقصودا بالفضل الاول في هذا العلم والاعمال
 بالشيء لا على هذا الوجه والتحقيق والتفصيل في شرح المطالع وفي العلم الاحكام العلم بالعلم
 لقوة والتفصيل بالعلم بالعلم في كلام النعمان وفي كلامه في غير هذا الكتاب ومنهم من قال
 هذا التفصيل ليس لان التحقيق ان العلم الاحكام علم بالعلم كما حقق في موضعه كما ذكرت
 في المسألة في قوله العلم انه غير حاصل التحقيق المطلوب بتلك المسألة في قوله العلم
 ان يكون العلم السابق بالقوة فلا يرد في قول ان هذا المعنى لم يذكر في قوله نعم بعد الجواب
 والاحكام هناك متعلق بان هناك مقتضى لا يتغير مقتضى ما في غير العلم الاحكام
 المذكور ايضا ان يكون العلم على غير تلك مقتضى بالقوة ومحملة فيكون قوله كما ذكرت في
 اني اتم من قوله نعم بعد الجواب اجمالا في قوله العلم في قوله نعم بعد الجواب
 فقد حصل لنا العلم بكل فرد في قوله العلم في غير المشابهة مجمل اذ ان لا يكون حاصلها
 البرهنة لان مقتضى قوله بالقوة ان يستمد وحصولها حاصل في النفس سواء كان حاصلا
 لها بالفعل في نفس الامر لا يجوز ان لا يتحقق فيها هذا الاستعداد والطاقة في قوله العلم
 فتأمل والمعدلات ليس من لوازمها ان يخرج الوجود المعدل بتوقف الشيء على عدم الطاقا

في الوجود فلا بد من وجوده اولا وعنده ما يكافئ لخطوبية البنية الى الحصول في المكان الذي فيه
 التمكن فلا بد فيها من عدم الاجتماع مع المعلوم فاما في عدم لزوم الاجتماع اما بناء على الاكتفاء
 بعد الكفاية او بناء على انه لم يرد بالمقتضى منها ما يقتضي بل ما لها او بناء على انه في جميع النسخ
 في تلك الموقوف في شرح المطالع ان المعدل لا يجب مع المعلوم او على الماد في عدم لزوم الاجتماع
 بينها لا بينهما وهي المعلوم فتأمل هذا الدليل مبنى على حدوث النفس فان قلت
 في عدم العلم النفس لا يتصل بغيره لا في امور الغير المشابهة لانهما يحصل بالكون والكون يتحقق في
 النفس بالقوة التي في معظم الباطن الاوسط من الدواعي والدواعي من البدن وهو حادث فيكون
 حادثا فلا يمكن انساب الامور الغير المشابهة لانهما لا يحصل في الاثر المشابهة فثبت انهم في قوله
 الاكثار الصادرة منها على هذا الوجه واما ان يجوز ان لا يتحقق العلم في القوة المذكورة بالا
 دليل لم عليه لا يتم بدونه فاحتمال الاكساب بدون البدن قائم على ان اللامع ان يشهد
 بالعدم من القول بان في بطلان الشيء مبنى على حدوثها فتوقف الشيء بالعلم فيكون الدليل
 حقيقا على حدوثها فتأمل في ايها مراده انما اذ اني استعمل في الاكساب بطريق النفس على
 وجود احتمال استحقاق الامور الغير المشابهة لاجدان بيني عليه واما اذ لم ياتي فلا بد ان قال
 اما على تقدير التقدم قبل التعليق فلا يستعمل في الاكساب لانه لا بد ان يكون بالبدن واما
 في عدمه وثبت تلك مقتضى والمذكور في ذلك القضي في بيان الاستحالة فيكون الاستحالة المذكور
 الابدان يكون بنينا على حدتها وهو ان يكون البعض كجزء ان يكون البعض البيدي
 من التمام فيصور او اخذ لا يكون له نسبة الى المطلوب او فيصور ان مقتضى ذلك فيقبل
 بنوية فلا في غير كسبه كذا فيكون ان البيدي في النفس فيقتضي مقتضى واحد او نصيب
 معدوم المشابهة في جواب بان ما ذكره من لزوم الدور والتمسك جاز في بطلان هذه الاحتمالا

ايضا يرفع بئس خرف ان يحصل الدليل على تقدير نظرية الكل عدم العتقة على حصول شيء ويمكن
 ان يقال ان ثابت انه يمكن ان يكون النظر في البديهي ثبت ان البديهي من كل شيها كان كسبا
 تتأمل ولا كانت التصورات والتجديدات امور موجودة اي في الذهن بناء على
 حتى في موضوعه ان العلم من قبل الموجودات الذهنية لا الخارجية والبداهة والنظرة من الحواس
 الذهنية فكيف في الاتصال بحدود الوجود والذهني ويزيد المعلوم وان كان موجودا في الزمان
 لا يتصف بالكتابة والالتصاف لانها من العوارض التي لا بد ان يكون الموضوع بها موجودا
 في الزمان فلا بد ان التحقيق ان وجودها في الماضي لا خارجي ويزيد المعلوم ايضا كذلك
 ينبغي ان يكون في اشارة الى ان انك المفعول فيه من بعض الناس بعضهم لا
 يتعجب اليه ولذا كانت في حاشية شرح المطالع كتب التصديقات ظاهرا لا بكونه من بعيد
 بخلاف التصورات زبدا زلوا والذليل عليه لا بد من دفع اليه ليثبت المطلوب
 رفعها بئس في المعتقدات وفيه كثيرة لانها بغير المقام فينبغي ان يترك الاستدلال
 على كسبه وبنيت على ما تعرضه موضوعه على ما قرنا لا بد ان في حاشية شرح المطالع انك
 لا يظهر الاحتياج الى احد من المنطق اعني بحث القول في شرح ويمكن ان يقال في حاشية
 بان حال الابرار بمكان هو ترتيب امور موجودة اقول بئس ان يتحقق في صورة الترتيب
 بالاسم الاكمل نظرا لاننا اذا تحقق فيكون اننا نطلق مثلا يحصل ترتيبا به الى المطلوب
 وفي الكتاب وازما حكم المضموم هو ايضا يتحقق ترتيبا به اقول وايضا بئس ان
 يتحقق الترتيب صورة ترتيبا به ووضوح مطلوب به انه مخرج في حاشية شرح المطالع
 ان الترتيب بين الذماء والمثاقين انما هو في لفظ الفكر لا في المعنى ولا شك ان لو كانت
 الاولى لا يتحقق بدون كون المطلوب محورا به الا ان بئس ان باطل على الثاني

وايضا

وايضا يصدق على نفس المسألة مع انهم اخبروه من اقسام الحق فاذا صدق القول في
 بئس ان يتحقق فيه فلا بد ان يجعل في اقسام الموهل الى التصديق لان الطريق
 الموهل في بطون النظر في الاشياء لا بد ان يكون محصورة وايضا صدق على التعليم بالعلم
 للعلم فثبت ان اليقين قد صرح ان في شرح المطالع انه ليس بفكر وليس بهيكل
 ان العلم فكيف ان قلت قد مر ان صواب الفكر ان ترتيب معلولات بئس انها شائعة
 المطلوب ويكون منسوبة له في الواقع فثبتها لا يتحقق المطلوب كما قد لا يفرق
 في وجوده في موضع فيسحق في ذلك الموضع وبصلي الى الموضع ان هذا الترتيب ليس للعلم
 العادي في محمول لانه لم يرد ترتيبا به على فعل لا يكون الفعل للعلم في الغاية بل
 بل يكون الامر في المعلوم الترتيب عليه لا يتحقق مثلا اذا استغرق النفس في دفع
 اضطرار النفس فيجعل الغاية لكنه قد يرد الى امره كما لا يولد على غايته لذلك
 الفعل وان كان فأيده لعل لانه لم يرد بئس ان يكون العلة الغائية شيئا مضموم الترتيب
 بل في علمه ان يعتقد ترتيبها او امكان ترتيبها فلا بد ان يعتقد الترتيب الغائية في العلم
 او امكان الترتيب فان قلت لم لا يجوز ان يكون هذه الصورة فكذا البطلان في هذه
 التعليم فثبت ان العلم يمكن تكميله في سلكه اذ لا يسيل الى اوجده في شرح اقسام البديهي
 الترتيب في اقسام الترتيب ان العلة الغائية في المثال المذكور وليس به في الحقيقة هو المعلوم
 الترتيب كما ذكرتم وان قيل في العرف ان بئس في العلم مثلا فلا بد ان يرد كما ذكر
 في ترتيبه فثبت ان العادة غايته كيب العرف يستل مثل هذه الصورة فان قلت
 قد صرح في المواقف وشرحه ان المقصود بالنظر في البديهي انك ليس برأى العلم بالنظر فيه
 الذي هو النتيجة بل العلم بوجهه لانه لا يعمل في الغاية في طلب العلم في الدلالة

في العلم الكافي زيادة الاطمينان بتفصيل الادلة فلا يكون تعريف المظهره ووق على النظر الواقع
فيه قسمة كوزان لا يكون هذا نظرا وليس بالنسبة التي هي دليل على ان النسبة البديلة هو
نظرا وليس بالنسبة التي هي كمال المطلوب بدليل سابق فان قلت قد وقع كلامهم
في كجاءت مقيدة المطلوبات فصار له لما يكون بينهما كاشفك الكلام في معنى الضرر فلا
يصح التعريف على النظر الواقع فيها لان اقتضى ما يقيد به معلوم الكل احديهما فلا يكون
الوضع من السادى الى مجهول قلت يلزم انما ليست بدليل وان كانت في صورة ما فليس
فيها نظر كلف والدليل ما يلزم من العلم بالعلم شيء آخر وهذا لم يلزم من العلم بالعلم
بشيء لكون تعينه ظاهر على كل احد فان قلت كوزان ملاحظا للضرورة وترتيب
مردون ان يكون مظهره في حوزا به ويحصل الباريه قال في حاشية شرح التجريد يجب
لجسلي المركب المطلوب وما تعرفه مقدمات حاصلة عنده او غفاه اليه وترتيبها فافلا
غير خصوصية ما يورس اليه فاذا ذه الى المبعث بخلاف اعتقاد ودفن قول عنه جمل المركب شيء
مع ان الفاعل من المجهول هو المجهول الخاص المشعور به والظاهر من كلامهم انه لا بد في تحليل
النظريات من النظر بمعنى كركبتين وح معنى وسطا والم يدخل من افام البديهي فليكن
ان يجعل المجهول اعم من ان يكون مجعولا فاعلموا انهم يلزم ان لا يكون
هذا انظر اعلى قولهم في هذا واعلم انه كوزان ان يوضع بعد ترتيب المقدمات بما هما او
بعضها ارضاء رى من النظر كوزان او موت عقلة بل قد حوزا كوزان وان ذلك ثبت
النظر بل منه فلا يحصل الانتقال الى المطلوب ويكون هذا نظرا على تعريفات
خروج فلا يصح عليه تعريفه الذي اعتمد العلماء المورثين في النظر بالركبتين
جعل كل شيء في مرتبة لا يخفى ان يلزم ان يتحقق في ترتيب علمه شيئا عنه

افراد من الترتيب هو ترتيب اثنين اثنين منها ويكون بعضها نسبة الى بعض
ان النسبة المذكورة يكون بينهما كجسلي نفس الامر واما تعريفه بان كوزان فليكن بينهما
حدة هذا متعدهم وهذا ما في واحد من هذا النسبة من ترتيب الادوية نانه ليس ترتيب
فهو احتمال للعبارة لكن المفهوم فاستفاد من حاشية شرح المظالم او الاحتمال الاول او
لا يخفى انج صاوق على ترتيب الادوية ولم يتغير في مفهوم النسبة بالقديم والقديم
قال في شرح المظالم وهو حاشية من التاليف اى كجسلي المفهوم اذ لم يتغير في التاليف نسبة
بعضها لا بقا الى بعض بالقديم والتاليف كاشف في هذا الجزء الاول من مفهوم والفعل اذا
لاحظ المظالم جزو كعقده في شيء بدون النسبة من غير كاشف اى كجسلي التعديني فنتج فيهما
قبا وان لا يمكن ان يوجد ايضا من شيئا بها وضع اى يكون مقابل له لا بالادى والكل
واحد منها ينبغي على قدم وما خبره من الاخرى وقيل هو كجسلي ايضا اذ قد وجد التاليف
بشيء شيئا ولا وضع لها اصل كما اذ الوحد وقد تغيرت اعتبارية على حية وشيئة
اشتهى قول قد وجد التاليف في الخارج بدون الترتيب فان الاقوال المحل اذا وجدت في
الخارج يوجد واحد بناء على القول بوجود الكل الطبع نانه يتحقق فيما بينهما ما ليفة لا
ترتيب فلا قدم ولا اخر وايضا قد وجد التاليف في النفس بدون الترتيب كما اذا
لاحظ المفردات سواء كانت اعتبارية او بعينون عام اعمالى بدون ان يكون واحد منها
مطلوبا كجسلي فانه كاشف مفهوم التاليف وح ولم يتحقق الترتيب وليس منها نسبة
بالقديم والتاليف لانهما موجودة في النفس بوجود واحد لا مجردات متميزة فكما ان
الموجودات انما حية كوزانها في الوجود انما حية كوزانها في الوجود فكذلك الموجودات المتغيرة
فما ان تلك الموجودات المفردة في الوجود فانه ان يصير موجودة في النفس بوجود

لا يكون في خبره شيء له هو ظاهر واما ما قاله قدس سره فيرد عليه الاغراض السهرية ان
 المادة والصورة بمعنى الهيولى والصورة لا يكون الا لا صياغ ولا المادة بمعنى
 فيكون الشيء مع الصورة والصورة بمعنى فهو يكون الشيء مع البغض في الاحكام
 غير ان ان قدس سره قد صرح في محليته في حكمة الهيولى في غير ما يعرف المعنى للمادة
 والصورة لا بها وجود شيء بالجوهر وبالعقل بل هو لا في انفسه قال ان في المعنى
 المتضمن في ان يعلم ان المراد بالصورة ليس بالصورة الجوهرية فقط بل ان في منها
 من غير ان كان في الصورة التي هي في الاغراض التي هي في الاغراض الحقيقية وكيفية
 وجدت حكم الحقيقة في الفصل فقال انفسه بعد ما قال في الشرح ان في الاغراض
 الفصل كان مادة فان قلت كيف يكون في الاعتبار مادة وان في كون الفصل في
 والمادة جوهر لا يكون في الواقع حقيقة في جانب ان المادة هي ما ذكره وقد بينك
 على هذا انما يعتقد في كون المعنى حقيقة الصورة ان في في كلامه ان المادة والشيء
 يطلق على تعبير ان في الهيولى والصورة واما بهذا المعنى لا يكون الا لا صياغ
 وانما البنية المادة والصورة بمعنى الذي هو في نفسه واما بهذا المعنى لا يكون الا لا صياغ
 كما صرح به وظهر ان الشرح اراد في الصورة العلة الصورية فلا يكون قوله على سبيل
 لتبيين سبيل الخصص واجبة قد لا يتفق بين العلة الصورية والصورة
 وقد بين في الحقيقة على ان في الحقيقة الملائكة والصورة في غير الاسباب
 سبيل التشبيه من مادة بين ما صرح به وغيره من ان المراد بالعلة للادوية والشيء
 ما في الاغراض لا في ان قدس سره في الحقيقة المادة والصورة لا يكون على سبيل
 العلة المادة والصورة للشيء الذي هو في الاغراض المعقولة على سبيل التشبيه

بدر

ل

فلا بد ان يكون مراد ان في الحقيقة المادة والصورة لتعريف النقص لا في ان
 الشرح وكون الترتيب في تعريف الفكر باره الى العلة الصورية بان المهمة العارضة
 للمعقولات صورة الفكر في الحقيقة على ان الملائكة الصورية على تلك المهمة لا يكون
 من الملائكة المادة على غير وجهه فمنها على سبيل التشبيه ولم ير وان الملائكة العلة
 المادة والصورة على سبيل التشبيه في كلامه في خصوصية البهائم اقل لو كان المراد ان
 كان الوجه ان في الملائكة المادة والصورة على العلة المادة والصورة على سبيل التشبيه
 لان كلام الشرح في ان المراد من المادة والصورة هو العلة المادة والصورة في الحقيقة
 من غير كلامه وان جعل الامر المعقولة على ما دونه والهيئة العارضة على صورة سبيل
 التشبيه على الا ان يكون الملائكة المادة والصورة على العلة المادة والصورة
 على سبيل التشبيه في ان في الحقيقة المادة والصورة على تلك المهمة لا يكون
 على سبيل التشبيه ويمكن ان يقال في قسم هذا ان في اولي في في الاغراض فان
 ان في الحقيقة على سبيل التشبيه في ان في الحقيقة المادة والصورة على تلك المهمة لا يكون
 في ان في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة
 المعنى وعدم الدلالة ان لا يفرق في العلم بالمعنى المعنى العلم بالمعنى المعنى على بعد
 ما في في حقيقة في التجربة العلم بوجود العلة النامية في العلم بوجود العلم بالمعنى
 ولا عكس لان العلم بوجود العلم بالمعنى العلم بالمعنى العلم بالمعنى العلم بالمعنى العلم بالمعنى
 ان العلة النامية يكون في خصوصية المعقولات في خصوصية المعقولات في خصوصية المعقولات
 لا مكانة في العلم بالمعنى في خصوصية المعقولات في خصوصية المعقولات في خصوصية المعقولات

للمفهوم غير الخطأ في الفكر وهو عند نفس الترتيب لا التوكيد فلا يلزم الاحتياج الى
 التوابعين للتعلم بالعادة ويمكن ان يثبت ان الفكر الصواب عبارة عن ترتيب متعقبات
 ان يجوز ان خطأه وعدم ما يثبت بان لا يكون هناك الامر المعقولة متعقبة المطلوب
 او لا يكون الترتيب فيها على وجه الترتيب الاحتياج الى تلك التوابع ايضا لان
 لها سببه مخصوصة الى ذلك فهو المطلوب كالمفهوم والفضل للمناسبة الترتيب مثلا
 وتلك السبب الحقيقية المستند على الحد والمطالب البرهانية لا شرطية مخصوصة
 كما واد المعرف قد مر في الموقر وكونه احد في التصور وادى من غير الشكل الاول
 كغيره في التصدي وان وقع خطأ ما في البداية لم يضر علمه انه يجوز ان يقع
 لخطأه في البداية وليس المطلوب كقولنا زيد حمار وكل حمار حيوان صحيح ان زيد حيوان
 ولا يجب ان يثبت في الترتيب ان هذه النتيجة كما ذهب لان لا يلزم من ذلك ان زيد حيوان
 حماري وهو باللام ذلك فانه لا شك ان الجداول في الكبرى هو الحيوان المطلق فكيف
 يكون منتهى الحيوان للمادى هو سبب للحيوان المطلق ويمكن ان يقال ليس سببه
 ان الترتيب في ان زيد حيوان حماري بل عليه ذلك بل هو مدله من ترتيب الشكل
 وصح ان زيد اخره الجمار في الصغرى ثم جمل للمار في الجمار في الكبرى وحصل العلم
 زيد اخره للحيوان في الشهادة ولا شك ان يكون اعتقاده ان زيد اخره اوله حمارية
 ولا شك ان هذا الاعتقاد حاصلا له محله وان لم يفسد حتى لا يسبب عنه انه لا
 من افراده للحاجة او لا يثبت انه يقول بناء على اعتقاده ان هذا ليس انه من
 افراده الحارمة وليس اراده ان يسجد زيد حيوان حماري على هذا التفصيل وفيه
 فلو ان المفكر المذكور اعتقد حكما ان احد ما في انسا ترتيب الجنس والافرنية

على بعض

للد
 على الجنس المذكور وهران زيد حيوان فاللزم ان يكون الاعتقاد الاول كما ذاب لا
 ان الاعتقاد واللزام هو ان زيد حيوان حماري بل اللزم ان حيوان مطلقا ويمكن
 ان يجعل قوله لم يصيب على رفع الالحاب الكلي والمتكفل لتجصيل زيد كانه
 هذا النوع من هذا اعتراض مشهور وهو انه لا فائدة في المطلق بغير هذا الماد او كسبه لكل مطلق
 في المواد الجزئية اقول ذكر في آو كتاب المطالع بالعدم منه ان ربنا اجد حيث قال الثالث
 في كتاب الهندات الح وحال الثاني في شرحه اذا كان تفصيل مطلوب صحيح على المطلق
 واظهر جميع موصوعات كل واحد وجميع الجولات لكل واحد منهما سواء كان على التوابع
 عليها او عليها على الطرفين بواسطة او بغيره وكذا ذلك الطلب جميع ما سبب من احدهما
 المطلوب وسببنا احدهما ثم انظر الى سببه المادى الى الموضوعات والجولات فان وجدت
 من الجولات موصوع المطلوب هو موضوع لمحله فتحصل المطلوب من الشكل الاول او ما يحول
 على محله من الشكل الثاني او من موضوعات موضوعه ما هو موضوع محله من الشكل الثاني
 او محله على محله من الرابع وكل ذلك بعد شرط الاكسكال كمال الكسبة الكيفية والجمية
 ويسمى هذا ترتيب النفس انتهى ولا يخفى ان هذا من قبيل التوابع المتعقبة بالعلم المتعقبة
 ولذا بعض التوابع المذكورة في بحث المرف كقوائم الحد التام ما تركت من اجف والفضل
 الجزئي وكذا التوابع المذكورة في بيان مراد الاقضية وكلامه في حاشية شرح المطالع
 فان ذلك التام من هذا البنية حيث قال كان العلم بوجود الطراف والشرائط
 ليس ضروريا بالاشبة الى جميع المطالب كذلك العلم بالنسب المتعقبة في المواد الجزئية
 لكل شرط ليس ضروريا كما ان الاول كماله الى عدم الكلي كذلك كماله الى ابعاده
 فالقول في شرط الكسبة المذكورة في هذا النوع كماله الى ان لا يكون الى تلك المواد المتعقبة

النجس الذي لا يخلو والوضع يتوقف على كونه اول وانما قال لا يتوقف على كونه
 الخارج لاجل التعطيل وليس له في عليه في وضع الاسم فلا يلزم ان يكون المسائل
 في وضعها وليس في ذلك مقتضى الشرع فيه لان معرفته كبرية وحقيقة يتوقف
 على الشرع في العلم فلو كان الشيء في العلم موقوفاً على معرفته كبرية بزم الدوران قلت
 اذ جعل العلم عبارة عن شرح المسائل كان معرفته كبرية موقوفة على العلم كجملته في بعض تصوراتها
 لا بمعنى تصورها كما اذا جعل العلم عبارة عن تصديقات ذلك المسائل يكون معرفته موقوفة
 على تصورات تلك التصديقات وتصورات المفاهيم كجملته في تصورات مسند اوجبه تصور
 ما لا يمكن جعله معرفة للشرح قلت اذا كان حقيقة العلم عبارة عن المسائل او التصديقات
 فانما يتحقق ذلك المقيود اذ جعل المسائل ويتحقق التصديقات بها فتصورها لا يمكن
 به دون تحقق التصديقات بها سواء كانت عبارة عن التصديقات او ظاهراً عن المسائل لان
 المسائل لا يتحقق الا بالتصديقات بها في لا يمكن ان يكون تصور ما فيه من ذلك الشرع والالام
 الدور وغيره لانه لو سلم ذلك فانما يتوقف على التصديقات المتعلقة بالحق بالكلية لا بالجزئية
 الصادقة على القضايا الخاصة التي تخص الشيء لا التصديقات الخاصة المتعلقة بكل شيء
 وتوقف على ملاحظ الازوال وبيانها اجمالاً غير كاف في معرفة هذه التصديقات الكلية التي هي
 لغوا للحقيقة العلم انما يتحقق ملاحظها التصديقات اذ جعل المسائل هي تلكها بمسند مسند
 منها لا تفاوت في ذلك بينها وبين التصديقات الجزئية وانما بان تعلتها بها المسائل على
 الاجمال كما ذكرناه من قبل لان اجمالها يرجع الى تلك التصديقات فلا يمكن تصور تلك التصديقات
 ايضا بل الشرع في التصديقات الجزئية ثم لا يجب ان يقال انها كمالها اعني المصداق لان
 ذلك يعتبر في شخصه فاما في العلم المسائل التصديقات بها في ان قول لم لا يجوز ان

يكون المراد من العلم المسائل هو تصوراتها وان كان الظاهر في العبارة ان في معرفة خبر
 وحقيقة الدليل ليس على العلم كجملته بل على كونه كجملته ما قلناه ايها ولو كان مراد التفتيش
 قلنا ان معرفة انما به الحيلة على وجه لا يلزم ذلك بل ان في معرفة خبره وتصوره كجملته
 لا غير حيث انها في وضع لا يتحقق الا بتصور الدليل على انه على تقدير ان يكون المراد من العلم التصديقات
 يجوز ان يكون المراد ان معرفة الخبر يتوقف على التصديقات المسائل على ان لا بد ان يحصل التصديقات بها
 اذ لا يحصل المسائل لم يتصور يتصور الخبر لان العلم التصديقات المسائل يحصل بالتصور مستقاه
 التصورات من التصديقات واما اقتصر على ذلك لم يتصور تصور المسائل لان ذلك لا يمكن ان لا يكون
 للشرح وهذا كاف في فهم العلم هو التصديقات الخاصة بكل شخص في بعض مسائلها في بيان
 متضمنة في بعضها لان شخص العرفي متضمن لها فلا يكون حقيقة العلم والاكتات متفردة
 من غير ان الظاهر ان العلم الموضوعية بآثارها فيسئل يكون الوضع فيه عام والموضوع له
 خاصاً فلا مانع من تعدد حقيقة التصورات كجملته في اقسامه فقلت لا يتحقق في تصور
 الشئ كبرية اقسام ما ذكره لا بد من ذلك في شرط او و هو ان يكون ذلك لا يؤول الى ان
 الحد يكون مركباً من الجنس والعرض وبما لا يؤول الى الحيولة ولا شك ان تلك الجزئيات ليست
 منها قلت صرح في باب التوقيفات في شرح المطالع فمر ان التقييد قد يكون بالاقوال المميزة
 في الوجود على ما عليه شرح المطالع وما ذكره من ان الحد انما يركب منها فقط قد شك في تحديدها
 كركبات العقيدة التي لا يجب كونها بسيطة كجملتها في العلم والتصوير لا يجوز ان يتعلق
 بكل شئ بل يتشبه فيها بالانواع كجملته الواجب ولا يوافق النسبة على وجه الا اذا كان ويمكن
 ان يقال المراد انه يتعلق بركب كل شئ لا بجمع الوجوه واما كونه واجباً يتعلق به تصوره
 وان لم يتعلق تصوره اقول في انه لا يتعلق بالاشكال المتضمن للجزئيات على تصوراتها

الح

غير ممكن قولها كان تصور جميع الوجودات كعدم العلم متعذر الا ان يكون المراد
 بالتعذر في قولنا امر متعذر او التعذر في الشرح في المسألة لا التعذر مطلقا وغيره على ما نقول
 لما يخرج عن التعذر فان قوة القوة الى العنصر على ما يرى العلم بواجبها وكم يمكن تصور ذلك
 على الامكان كما في التعذر كان كعدم العلم حذانا ما متعذر او قولنا ليس متعذرا وغيره فيكون
 المتعذر اما بالذات او بطريق هذا منها وعدم قبولها المتعذر ان كان بديهيا واما بالاطلاق
 ان كان مساويا ونسب المتعذر المساواة او يعتبر الذليل في ذلك كعدمه او متعذرا لا يكون متعذرا
 واما في غير ذلك مطلقا ونسب اذا كان مساويا للشيء غير متعذر اذا كان احدهما اذا كان ام
 فالكلام المتعلق بان قيل انه لا يصح التسديد لا يخرج لا يكون متعذرا بل هو متعذر لا يمكن
 عزو ما لم يستفهم انما عليها ودفعه يكون بالشيء وتغيره للذليل وتكون في كلامهم لبعض
 الالهام مع متعذر الذليل بان قالوا متعذرا ان كانت صحيحة فمعها متعذرة اخرى وفيه
 بغيره من جملة جسمها متعذرة وقد يكون بالشيء والتعذر على الامكان لا بالمعاريض لان اللازم
 اهمها ان يكون المتعذر في نفس القوة على دعواه المتعذر او رد دليل واحد على تعذر ادعاء
 فلا ينفرد معارضة ان يقول في ذلك على كثره على الدعوى ولكن ليس واحد على ما فيها
 فلا حاجة الى العلم بجزان كجها الى التعلم ولا حتى ذلك بحد المسألة البديهية في العلم وفيه
 عينها ما في صورة الذليل لاننا لا نقفوا ما خرج الى ما نؤمن ان اراد الاجتناب
 الى ما نؤمن او يكون هذا الكتاب بغيره ان لا يكون ذلك الناقون من المتعلق فان ذلك لا
 في القوة والمنطق في استناده الى التراب المنطقية بناء على ما خرج في حاشية شرح المطالع ثم انه
 انما يكتب في الناقون المنطق في غير ابي منطق او ناقون منطقي والاقول في منطق قلت وسم ذلك
 فذكره في قولنا ان قول المنطق مجموع قوايى الاكتساب لا ينطبق على هذا التعذر وان اراد

الاجتناب الى اعمال ناقون متعذر لكونه المسألة والطرف والشرط في قسمه لوان يكون
 العلم المذكور في بعض الاعمال البديهية غير متعذر كما وقع النسخ في حاشية شرح المطالع ولا
 يمكن اى اعمال الرأى المنطقية العلم المذكور اى ناقون بديهية الى اعمال ناقون متعذر
 البديهية العلم المذكور والتعذر ان الاكتساب لا يتم هذا التعذر غير لازم من ابحاث الاجتناب ولا
 من شئ او قد يكون معين لا يظهر الجزئية يكون بديهيا ويحقق الاكتساب بدون المنطق وبعض
 الكسبي اما بعد ذلك البعض البديهي استناده كسبي المنطق في بديهية ما يكون بجعل كسبي
 كبرى الذليل كسب ان قيل الشك الثالث بعد عكس الصغرى شك اولى وكل شك اولى من شك كسبي
 الثالث صحيح وثانها ان يتوصل بها التوصل في القواعد البديهية المنطقية يكون على
 جميع احدهما من حيث انها مبادئ ليحصل المسألة المنطقية وانما من حيث الاعمال في العلم بديهية
 الطرق والشرائط الواقعة في الانظار والاشياء الواقعة في تجسس ذلك العلم بل في تجسس العلم
 مطلقا بطريق بديهي لا يحتاج الى تعذر في ذلك لا يتوقف الجواب عن المسألة على كون بعض
 اقراء المنطق بديهيا لوان كان يكون كسبي ويتعذر بطريق بديهي انما اذا كان
 الكسبي كيف يحقق الطرق البديهية لانا نقول ان جزء المنطق الشكل الاول منه وكجز
 ان يكون هذه القضية الكلية كسبية وفروها بديهية فاعلم يدل على اشتغاف في نفسه
 اقول انما غير مسلم لوان كان يكون ثانيا في نفسه لا يكون ممتنع الحصول فلا تعذر في حصولها
 اصطلاحا ولرسم الدلالة المذكورة فلا شك ان اشغافه في نفسه يستلزم عدم الاجتناب ولا
 ان الذليل الدال على ما يستلزم نفسه مع الخصم معارضة ويمكن ان يقال معنى كلامنا ان
 على اشغاف حصوله في نفسه واما يمكن حصوله لا بد ان يكون واحدا منها في الكلام انما على
 هذا ايضا يستلزم في الاجتناب اليه اذ مع الخصم انه علم يمكن الحصول بديهيا والبديهي في حصول النظر

للفاعلة فيه من اجل ان العلة فلذلك لم يفت البعد ولم يجر النظر لما بينا ولد امره من روضه
 انه لو لم يكن ما ذكره من الموقوف في خصوص النظر في الراك ومطلقا من التعريف بالعرف في حكم
 العلم بالكلية في الشخص هذا على ان كل واحد من الكليات يتوكل منها الموصول
 الى التصور وفيه ركنه من كلام يستعمله في اولي بالاعتقاد ان اسفل تجسلي الخيال
 قد سوت منها ان العلة المستقرة في جميع ما يتوقف عليه الشيء من العمل القويحة والعلة النامية
 في جميع ما يتوقف عليه الشيء من العمل الوتيرة والبعيدة وفيه كل واحد منهما على المعدل بتقديم بالعبارة
 وتقدم غيرهما تقدم بالجميع فقولنا ان استغنى الموقوف على الماهية في لها واعتبار الاستقلال
 التوقف على عتق ان العلة النامية ليست معتبرة في التقدم بالعبارة في العترة من العلة
 اللاحقة انما هي تلك التصورات فان قلت التصورات من العلم والوجود
 عن الصورة الماهية وقد قد ركنهم ان العلم بالتفصيل حصري كاستعماله من ان يكون في قولنا
 انما مرجه اذا كان عبارة عن النفس الناطقة حيث تصورات فذلك قد سمعت من
 البعد ان المعروف هو العلم بالتفصيل لا مطلقا ولا يخفى ان العلم بالخصوص في انما يعرف
 في ركنه بالتصور في ركنه لا حكم مطلقا الا ان ذلك يحصل والاشتب
 التي بينها في خصوصية التسمية بوجه خفي في الواقع في ركنه الطرفان من صورته فكيف
 كمن نسبة الى انما متصورة بالكلية واولا لحصول بالكلية كان النسبة
 بالكلية الذي ان العلم بالنسبة اذا كانت محولة بين الشيء المتصورين بالكلية علم كان
 والعلم بها اذا كانا متصورين بالوجه علم انفس وهذا ما ينشأ من انما في التصور في ركنها
 واما قيل في ان النسبة بين الشيء للوضع والخصوص في الماهية في ركنها في العلم
 كنها فكيف تصور ما ذكره واجيب ان تصور المذكور قد يكون على وجه يشع زواله وقد لا يكون

انما هو العلم بالكلية
 في ركنه بالتصور في ركنه
 لا حكم مطلقا الا ان ذلك يحصل

منه

على هذا الوجه واما معنى وافتقارها فيكون ما ذكره من عدم معرفة كنها مستهودة في ركنه
 ان كنها فيفتح الزوال وعنده لا يدخل في كنها النسبة كما لا يخفى على الخليل المتصفح قوله
 اما كنها فيفتح من حيث ان الكنه الذي وقع في نهاية الوجه هو حصول الشيء بدون
 ان يكون الشيء الا لا حلقه ما ان يكون مثله في الفهم بل انه بدون تحصيله الا لا في الفهم
 و بدون ان يكون شيء الا لا حلقه وكما يدل على قوله من حصوله وليس تصور بالكلية متخفرا
 في انما فان كنها السبيل الذي يتوقف على انما يحصل في الوجه الاول او باخره في بعض
 التصورات كحقيقة كنها في تصور الحكم عليه اي وجه تصور كنها على امر بان شيء او مفهوم
 وبعضها كنها يتوقف على وجه خاص ولا يخفى اي وجه مثله التصديق فان هذا الشيء في كنها
 يتوقف على تصور ان ان بانها على وجه خاص على انما جسم وعلى هذا التمسك لا يكون
 لولا الاشياء الحكم في ركنه معنى قد قبل ذلك لان الحكم على الشيء انما هو حصوله بالاشياء
 حيث نال لا امتناع الحكم في ركنه الخ وليست امر التي في كنها من انما كنها كذا كذا لا
 تعلق بركن الشخص ان يكون مباحا لان يعبر عنه صغارا والنسبة الحكم بالنسبة كنها
 والظاهر ان هذا امر او الفاعل لا ما ذكره والا لكان المذهب ان يقول وهذا معنى لفظ قتال
 فيه وهذا معنى لفظ لان النسبة الحكمية لا يتوقف على تصور او انما لا يكون
 الدليل واما على الدعوى لان امتناع تحقق النسبة الحكمية بدون تصور او لا يتقدم
 ان يكون تصور او معتبر في التصديق انما يتم ذلك ان لو ثبت انه لا بد من حصول الشيء
 غير نفس النسبة ولم يثبت بعد واما ما ينشأ في وجه كنها من معنى بالجلالة انما يتم على وجه الفهم
 مع بطلان في نفسه ان لا يكون واما على الدعوى على واما على بقبضه لان المدعى ان
 التصديق لا يثبت من نفس النسبة والدليل على انها مستعنة وارتقاء اذا كان الشيء

كيف يكون معتبر في الامر يمكن فصفة نظائر لم يكلم اجتنابا عما حلقه على ما عتبر فيها بدون
 فلا مانع من اعتبارها في الامر الممكن فكيف يقال ان هذا العلم لا يبرهن
 بقدر ان يكون هذه الامور عبارة عن نفس الحكم عليه وبره النسبة وانما اذا كان عبارة
 عن تصورهما فيكون المعنى لا يشاع لنسبة الحكمة بدون العلم بهذه التصورات لانه اذا اشبع
 البتة على ما كان معناه انه لا يبرهن العلم بها وهذا العلم لا يبرهن ان
 يتوقف النسبة الحقيقية في الواقع على تصورهما وتصور الحكم عليه به انه ليس بغيره
 على شيئا وهذا انما يبرهن اذا جعل هذا الامر عبارة عن نفس النسبة وتصور الحكم عليه به
 يبرهن على اشياء تحقق النسبة الحقيقية بدون تصورهما وتصور تصورهما وهذا العلم لا يبرهن
 الاحتمالي السارفي وعلى ما قررنا لا يبرهن على ما يبرهن على هذا التفسير والله
 والديس اما في الديس فلا ذكر في الاول واما في الثاني فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا فلهذا
 والصدق في الثاني لا يبرهن على ما يبرهن في الديس وسماه تصور الاول والديس
 وتصورا يبرهن عدم الخصائص العلم في التصور الثاني والصدق في
 الثاني كما ان اول لا يبرهن العلم بالوضع في تعريف الدلالة الوضعية والاول لا يبرهن
 العلم باللفظ العلم بالوضع فيها ولا يجوز ان يعتبر هذا في تعريف مطلق الدلالة ولولم يفتقر
 الدلالة الوضعية وايضا هذا على الديس الذي يبرهن العلم بالعلم وجوده المبدئي
 بل لا يبرهن على الاول وعلى الثاني والاول ان المراد من الثاني كما يبرهن
 في العلم بالعلم لانه سواء كان دلالته على شيء او لا وسط العلم بالوضع في الثاني بالبرهن
 كونهما بالديس او بانه حقيق في الحقائق شرحه بان الاستدلال فيها بمعنى الاستدلال
 لا اندزم بعينه الخ في حيث قال في براديه من نسبة التي اورد بها فان النظر لا يبرهن العلم

النظر

انظر اما ان يستلزم بالنظر في شرطه لان العلم اللازم بنا في وجود المعلوم فلا يكون شرط
 للتي عدم العلم بالنظر فيه ولا اول الاول بنا في كون عدم العلم بالنظر فيه شرطه لان العلم اللازم
 عن شرط لوجود المعلوم فلا يكون شرطه لان العلم اللازم بالنظر فيه شرطه لان العلم اللازم
 بالعلم والاول وان لا يبرهن العلم بالنظر فيه هو المطلوب فقد فسرنا معنى نسبة
 عادة كما هو متعارف او العداوة وتوليد على ضرب من الحكمة والحكمة فان العلم حاصل العلم كما اذا
 تم ذلك في غير وجه الى المكان الذي تعبر به الموصول لا يعني ان النظر على وجهه للعلم بالنظر
 فيه كما ان ذلك في غير وجه الى المكان الذي تعبر به الموصول لا يعني ان النظر على وجهه للعلم بالنظر
 او بمعنى الاستدلال في كون عدم العلم بالنظر فيه شرطه للنظر وكيف لا والله العلم بالعلم
 والمعلوم والحرف الحرف لا يكون في ان واجبه ولا يمل في الدوم من ذلك فان العلم لا يبرهن
 ان يكون متمم الاشكال من المعلوم فلا يمكن ان يكون تخفيف المعلوم في ان يكون المعلوم
 ههنا المعنى الحقيقي فان العلم بالمعلوم لا يخفف من المعلوم للعلم في قسم آخر من
 الدلالة على جعل اللفظ اعم من ان يجعل ذلك اللفظ بعينه في المعنى كما في
 الاوضاع الشخصية التي هي القاعدة الحقيقية كما في الاوضاع الشخصية كوضع المشقة فان
 وضع المشقة لا يبرهن ان العلم بالوضع لان الوضع الحرفي في الدلالة الوضعية لا يبرهن
 يكون شاملا لها وذلك المعنى الذي جعل اللفظ بزيادة ايقاعه من ان يكون ملحوظا في حال الوضع
 فيصوره كما في الصورة التي يكون الوضع فيها والموضع اخصا او بعينه ان عام كما في صورة
 يكون الوضع عاما والموضع اخصا كوضع الغبار وما والاشارة والمصولات فان هذا مثلا
 موضع الكثرة البرهنة كما حقق في موضعنا ولما قيل ان يقول اذا جعل اللفظ المذكور
 التعريف اعم من ان يكون ملحوظا بعينه او في ضمن كلمة يصدق التعريف في الجواز والكلمة

لأنها أيتها جعلت بأداء المعنى في ضمن كلمة كانه يصدق قبل كل لفظ عنده نداء ما ينبغي
 الرضوخ لأولها ولا ريبه وكذا يورد في تعريف الرضوخ قيد كثر وهو كثر على المعنى الأول
 قوله ويراد به أنه قد تم بحكمه واللفظ هو قوله نعم مع هذا القيد معنى التعريف باللفظ
 إلى المعنى الجانبي الذي هو قوة الرضوخ لا ولا ريبه في المقصودتان بينهما لا يخفى إلى جهة
 لا يخفى أن يكون في الجانبي روضه فكذا يقال بعضهم لا نقول لو قيل بالرضوخ التعريف
 فيه في الكلمة فربما أن يكون استعمال اللفظ في المعنى الجانبي وأكيد في حقيقة اللفظ
 إلا أن يورد في تعريف الحقيقة ثم أن يكون في المعنى الجانبي هو صوره الجانبي في الحقيقة
 أو التعريف وهو التعريف بدلالة اللفظ على المعنى الجانبي الذي ليس بربهم في
 الرضوخ لا أن فهم اللفظ في حيث لا وقت به سطر الرضوخ لا بد أن يكون وجوبه
 في الدلالة التعريفية يظهر هذا بطل على أن اللفظ في صوره المسمى في الجانبي
 ولا بد أن يكون غير ظاهر وقوله لا بد من اللفظ بطل على أنه لا بد له من العلم بوجوبه
 لا بد من اللفظ لا يكون له دلالة لا تخفى أي كون الشيء كما لم يزم من العلم بالعلم
 والملازم هو العلم بالعلم لا تخفى على أن يكون اللفظ ولا إذا أطلق فيكون هو
 حقيقة المعنى هذا عند التفسير فقول لا شك أنه أو عدم وجوده بالمتى قد يرد منه
 اللفظ المعنى التعريفية التي هي وجوده في ذاته والمثبتة بأن ما يسم بالمتى هو وجوده
 الدلالة مع وجوده في حقيقة اللفظ وما يسم بدلالة اللفظ هو وجوده في صوره بالمتى حقيقة
 من قوله بأنه أو عدم وجوده في تلك الحقيقة بل هي التي أطلق وجودها في
 أي أنه لا بد من اللفظ في الرضوخية الدلالة الوصفية لا يجب أن يكون حقيقة بل
 الرضوخ طالع أن لم لا بد أن يكون الدلالة الوصفية أيها كذا كذا كذا الكلام الطليقة

والعقلية

والعقلية وهي كون اللفظ التعريف الذي عرفته في تعريف الرضوخ في اللفظ والمعنى البدي
 فمما اعتد بهما اللفظ والمراد من العلم واللفظ كبرى والافتقار إليه من اللفظ
 إذا أطلق مرادنا تعريف اللفظ في المعنى لأن التعريف في كل مرة ينبغي أن يلفظ في اللفظ
 المعنى وإذا أطلق اللفظ المشترك على عدة معان لا يهتم جميع معانيه فمعنى اللفظ
 طالع أن العلم من صفة حاصلها لأن عدم العلم به سطر عدم اللفظ في بعض
 فمما علموا فيهم هذا معنى ذلك اللفظ في وصفه من اللفظ إلى اللفظ في الجانبي
 بخلاف أن يكون ذلك اللفظ بعد ما أو كذا كذا وروا على النفس في ذلك قولهم
 بحث وهو أن التعريف لا يصدق على مثل الفاعل واسماء الأسماء من اللفظ التي يكون
 الرضوخ فيها عاملا في الرضوخ لخاصة فإن هذا اعتد به صريح اللفظ في اللفظ
 وأما جميع هذا اللفظ في العلم به سطر غير الطالع على إشارة من المنكسر في قوله بما يصح
 أن في تعريفهم المراد ما هو المفرد أو ذلك ما يلد على تلك الإشارة بمعنى
 المراد ولا يخفى أنه لا يرد في جميع ما وضع اللفظ كالمعنى المشترك في اللفظ معناه
 العلم بالرضوخ ويمكن الجواب أن المراد أنه إذا أطلق فهم من معناه في الجمله ويرد عليه أنه
 لا شك أنه موضح على ما يصدق أن يكون شيئا فيكون والاعلمية ولا ريبه من
 أن ينفرد بما لا يهتم مع العلم بالرضوخ فتشأن لأن ولا اللفظ المعتمد
 غير ظاهر كلام الشيخ أن الدلالة أو لم يستند إلى الرضوخ والطليقة يكون معقولة
 أن يكون مستند إلى مجرد المعنى ولا يكون مستند إلى الرضوخ والطليقة حكم الجواهر
 مستقرا على معنى أنه مفهوم الدلالة الاثرية الدلالة على الجانبي المعنى الموضح
 لوجه المفهوم ثم يحكي المفهوم عما هو الدلالة الاثرية منه كجوابه وان كان من باب كجيب

تفسير اللفظ لا يشرط في صحة الدوام الذهني وبالرغم من ذلك فليس اللفظ ولا عليه نال
 شرطاً كحقيقته وليس مستلزماً منه هذا إذا لم يكن المحرر العيني على ما يحرم العقل بالاجتهاد به
 يجوز ملاحظة مفهوم اللفظ في ما لا يوجب عبارة عما بين المحرر واللفظ في نفس اللفظ
 يحرم العقل بالاجتهاد به وليس قطعي بل عليه فحسب تقديره في الدوام في خبره بالبحر
 المحرر عقب لانه اذا لم يكن احد من الموضع او لا يكون فلا بد ان يكون خبره باللفظ
 ذهني لانه لو لم يكن لزم ان يكون اللفظ والاعية لانه لا يتقدم على اللفظ
 وعلى ما عطف به او تضمن المضاف قلت اسما او كما لا يجره مثلاً على الثاني وليس
 ولا لهما عطف به هو ظاهر ولا تعبية اللفظ من ان يكون كل مرتبة من مراتب اللفظ او خبره من
 اخرى وتقدم انهم يجوزوا وحققوا في موضع ان ليس بمرتبة خبره من مرتبة اخرى فليس
 من درجات اللفظ والاثنى او كونه من درجات اللفظ من ان ليس بمرتبة خبره من
 خبره من مراتبها فلو كانت اللفظية من ان يكون الشيء خارجاً عن الشيء ولا يكون شيئاً من
 اقسامه خارجاً عنه وايضا او استعمل في برون قاعداً لا شك ان يكون والاعية لللفظ
 لان دون نسبة لان نسبة التي هي جوده الى نسبة التي هي معنى وجب ان يكون
 خبره الدلالة عطف به ولا الرافعة كما كانت تضمنه بزم ولا بد ان تضمن برون المطابقة منهم
 خبره من مرتبة تضمن راعية خبره على قولهم التقسيم مستند للدلالة على تلك الجواب عن الاول انه
 لا دلالة لللفظ الدار بغيره على خبره الاثني او لا يجمع خبره من اللفظ الذي هو خبره واحداً
 مفهوم الاثني هو وجوده في غير خبره ملاحظة ما يقصد في عليه ملاحظة ما يقصد عليه
 الاثني ولادلالة لللفظ على ما يقصد في عليه على انه لو سلم الدلالة فلا بد من التزامها
 التزامية ولا بد من التزام خبره في شيء غير شيء برون فروع فروع خبره من خبره خبره

اللفظ

اعلم المحققين ان يكون كل مرتبة خبره من مرتبة اخرى فروعها وجب لا شك ان يكون
 هو الدلالة لللفظية الوضعية والرافعة الاطلاق في خبره هو الاطلاق الصحيح ظاهراً على
 قانون اللغة ليدل على تعريف الدلالة لللفظية الوضعية بالوقوف او استعملت برون
 متعلق بها واطلاق المعنى كذلك في نظارة لا شك انه يقصد في خبره من مطلق الدلالة
 في تعريف الدلالة لللفظية الوضعية على الرتبة السطحية والقسيم الى ان لا يخرج جلياً عن جلي
 المحرر مطلق الدلالة في الاقسام الثنية ومنها خبره كونه من مراتب اللفظ على المعنى مع ما عطف
 به من اللفظ مطلقاً ثم التمسك الى ان على يقين عليه في فهم من الاطلاق الصحيح وكل
 وفي الاستدلال المذكور ان التزامه تضمن في اللفظية ان السامع العالم بالوضع فهم خبره ذلك
 وان عطفه الى على بل لا فهم الا المحرر المنسوب ككبره في الجواب ان الدلالة المطابقة يكون
 اللفظية كونه اذا اطلق الاطلاق صحيحاً فهم من ملاحظة اللفظ متصرف يكون المذكور وان فهم
 المعنى خبره الدلالة لا يتقدم فهم المعنى المعنى ولا على الاستدلال في القول بان تضمن ليس
 يصحح لانهم جربوا ان تضمن هو ملاحظة الخبر في ضمن الكل وهي الملاحظة المتقدمة للخبر
 على ملاحظة الكل لا ملاحظة الخبر على الاخر او فهدا على في جارية المعنى الدلالة التقسيمية
 هي ملاحظة الخبر في ضمن الكل وهي متقدمة على ملاحظة الكل لا ملاحظة الخبر على الاول او فهدا
 الا لم يكن تضمن لانه لما ثبته اذا كان الموضع لمركباً وبطلت اشياء وهو
 سلب الخبر من خبره اللفظي لا يخفى ان سلب الخبر من خبره اللفظي ليس خبره من الخبر
 من اللفظي سيما اذا كان مقيداً باللفظ الثالث فكيف يمكن فيها العلم بالوضع او وضع في مقيداً
 من خبره اللفظي لا يخفى في فهم المعنى المطابق من العلم بذلك فان الظاهر من العلم بالوضع هو
 العلم بوضع ذلك اللفظ ولا يخفى ان فهم المعنى المطابق من خبره من العلم بالوضع هو العلم بالوضع

من القسم

منهم وضع سببا لا يتحقق في قول كبر من يجعل العلم بالمتيقن ولا يحصل فهم لمخلف
 المتكلمين كقولنا فربما العلم بالمتيقن لا يتحقق في المعنى المطابق لان له اجزاء
 ليس له خصوصية وادراكا في العلم وصورته لم يتم خصوصية وقد سمعت بعضا
 هذا الكلام والادراك ان المراد من العلم وضع النقط في العلم فيحصل العلم في ذلك
 النقط الموضعي فقط او برونه ووضوحه باله في حصوله سواء كان
 تذكرا في حقيقة الاشياء المذكورة في ضمن اشياء اولها كان على الخصوص
 لان النقط اذا وضع بمعنى كبر في ذلك الاشياء كبرية حيث انه مركب يتحقق
 الدلالة التقينية اما اذا وضع لانه حيث كبر ليس في ذلك الدلالة فان كان المعنى
 الموضع لانه مركب لا يترتب ان يعل عليه التقين كما يعل عليه بالمطابقة لانه اذا تم
 في النقط لانه حيث انه مركب يكون دلالته عليه ولا تطابق ولا تضمن ولا يمكن ان
 يكون النقط موضوعا لخصوصية مركبة كما لا يمكن ان يكون النقط والاعلى معاني غير
 شائعة بالانضمام لا يمكن ان يكون موضوعا لمعنى مركبة اجزاء غير متشابهة فيكون
 بالتضمن غير الوضوح حتى يترتب ان لا يكون النقط والاعلى معاني غير متشابهة فيكون
 بالتضمن وتبين ان هذا الذي في الدلالة المطابقة التقينية فيها شرط وان لا يكون
 موضوعا لمعنى مركبة غير متشابهة ولا يكون ايضا موضوعا لوضع غير متشابهة
 والاضام الشهور على غير المتشابه فيكون متعلق بالدلالة التقينية وقوله
 ولا يمكن ايضا متعلق بالدلالة مطابقة فيكون الاشياء والتشبيه غير متشابه في قول كبر
 الدلالة التي يكون المذكور لا يتحقق في ذلك لان معناه كما اعطى العلم المعنى ليعلم
 بالوضع لا شك انه على غير العلم بالوضع يحصل فيها النقط فمصدق يكون المذكور الذي

هو الدلالة

مما

هو الدلالة هو حاصل العلم بالوضع لا على انه لا يتحقق في ذلك النسبة الى العلم والوضع
 المذكورة على ان يترتب في ذلك ملاحظة الامر الغير المتشابهة بغيره مما هو محال فيكون ذلك
 انما يكون محال لان لو كان الوضع غير منه النسبة والمظهر المقصور بمراد الوضع هو الدلالة
 تركب في غير الاقوال المتشابهة انما يكون بينها ترتيب فلا يحصل على سبب الدلالة الحكم
 ولا يمكن التمييز وحده المتشابهة التي ترتب في المعادلة بينهما وهذا على ان
 المراد في الدلوم المحل المعنى لا لا يحصل في الدلوم الذي المشروط لزم ان يتحقق في
 معقول دلالته الاثر في المعنى التقيني كما ان يمينه والمقبولية والتقديرية
 والمقروية به دون الدلوم المحل منها على شانه ان يترتب في الدلوم
 احسنه فلا بد ان يتحقق في هذا الامر فانه يجب تحصيله في البصر وانما كانه فانه يترتب
 في البصر وان لا يتحقق فانه يجب حصره في البصر وهو الجوان في البصر وهذا العلم ليس في المعنى
 لا يصدق على النباتات والحيوانات انما ترشها البصر كبرية اجزاءها في العلم
 وليس حده لا يترتب لها انما اعلم ان المعنى البصر متعلق بان يعل العلم والمملكة تعلق
 قبيل الملكة على احد الاشياء المذكورة مأخوذة فيه لان جميعها ناجية في النسبة في بعض
 المتقبلات ذلك المعنى احد الشئون العنيفة كما في المعنى ويجوز ان يكون المعنى في بعضها
 احده فقط او اشياء كالاخرية فانه عدم التقينية عما ترشها في النسبة ان يكون متعلقا بالاعلى
 توجب ان لا يترتب ان يكون المرأة امر او ليس المراد انه كما يتحقق الثاني على احد
 الاشياء ويتحقق من العلم في ان المرأة جميعا فانه يعل في النسبة في بعضها ولبت اجزاء من ادم
 انهما يمتنع من المعنى في العلم والمملكة لا بد ان يكون العلم فانه لا يوجد في العلم
 في الاشياء المذكورة

فالعلم لا العلم والمظهر غير مسلم فانه يجوز ان يكون البصر جزءا

هذا المعنى انما هو من ذلك المعنى المطابق وان كان معناه هو المعنى المحل على الشيء الذي
 يحتمل ان يكون من المعنى المطابق كما هو كلام السيد في محله في قول هذا هو الذي هو الذي
 المتضمن في الدلالة لا ان المعنى او لا بد ان يكون الدلالة من المعنى لا يكون تصور له لا واجب
 التصور لكن من حيث كونه عليه من ان لا يصح ان يعبر عن الدلالة بعينه لان العمل بالماخوذ
 في الدلالة هو الذي يستلزم ان يكون او اخص لا بد قسم من المعنى الخارج عن المعنى ولا
 ان العمل ليس ما هو في هذا الدلالة نعم سبب الخبر لا بد من المعنى الا ان قيل ان اريد بالخبر
 وقع بوجه الخبر لا ان المعنى في الشيء لا يمكن ان يتصور ان يتصور كل ما به لا بد من تصور
 التصديق بانها ليست غير بل هي من غيرهم لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 من تصور في التصديق وعلى ما عليه ولا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 او ان مقتضى الدلالة في التصديق ان يكون في قول السيد الخبر لا بد من المعنى الا ان العمل في الحقيقة
 ما هو في الدلالة الذي يستلزم ان يكون في غيرهم لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 او ان لا بد من المعنى في غيرهم لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 ان الاول الماخوذ في الدلالة هو الذي لا بد من تصور في غيرهم لا بد من تصور في غيرهم
 من الدلالة انما هو من الدلالة على خبر الموضوع او خارجي لا يكون من الدلالة
 الموضوع لا بد من تصور في غيرهم لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 لانها عبارة عن الدلالة في خبر الموضوع او خارجي وان اراد معنى كونه فلا بد من تصور
 كما انهم من خبره العبارة لا تظاهرا ان قبله لا يتصور ان يكون لسان الاطلاق لا التصديق
 التعليل لا بد من تصور في غيرهم لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 محتمل ان يكون المراد منها مطلقا ولا يتصور ان قبله لا يتصور ان يكون لسان الاطلاق وكذا لا يورود

خبر

الخبيثة في الدلالة المراد على وجه الاحتمال فلا بد ان العالم بتغير خبره او بتغيره فلا بد ان
 يكون معناه ما ذكره في الاول المعنى اما بقية فلا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 ان يتصور خبره انما هو معناه ما ذكره في الاول المعنى اما بقية فلا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 لسان الاطلاق وعلى ما عليه من ان لا يصح ان يعبر عن الدلالة بعينه لان العمل بالماخوذ
 ان ارادتم بيان التصديق من الدلالة في بطلان الخبر ان لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 وتصوره او لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 لا يوجد بدون مطابقه فهو ان كان معناه في نفسه كذا لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 اراد ان مفهومه لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 فرد متصور الذي يكون متصورا على المعنى لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 خبره انما هو معناه لان كل فرد من المتصورات متصور على المعنى لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 بل في قول السيد انما هو معناه لان مفهوم الدلالة لا يوجد بدون تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 بدون مفهوم الدلالة وان اردت تفصيل الكلام في هذا المقام فانه في خبره المطابق
 من ان قوله خبره كذا قد يراد به بيان الاطلاق وان لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 من حيث هو انسان والموجود في خبره هو وجوده وقدره او ان التصديق في قوله ان لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 ان يصح وزوال عن التصديق موضوع المطابق وقدره او ان التصديق في قوله ان لا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 مستحسن في كل ما يشترط المطابق ان قوله فلا يكون التصديق كلية ان قوله فلا يكون التصديق
 ففصل كان معناه ان مفهوم الدلالة لا يوجد بدون تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد
 صفة لا يصح كبري الشكل الاول كان تعبلا او بعبارة وذلك لان المعنى ان
 ذات الدلالة مستصف بتفصيله حال كونه من صفاته بغيره الصفة فيلزم ما ذكره فلا بد من تصور في غيرهم ان تصور المعنى لا بد

في الحقيقة والكلية التي لها افراد بنفس الامر الا ان كانت
 الامور المذكورة تنال وكل على كثر من متعقبات الحقيقة فلهذا قد مر في مقولنا على كثر من
 متعقبات الحقيقة هو انه مقول عليها فقط فان قلت يكون في ذلك مستند كما في تعريف
 الخاص بنا على ان المتبادر هو ما اقتضى على تقديره ما لا يصل اليه التبادر الذي هو كونه متبادرا
 الى انهم على تقدير عدمه فيكون العقل على كثر من متعقبات الحقيقة معنى من غير ان يرضى به ولا في العقل على
 كثر من متعقبات الحقيقة لا بنفس تعريفنا بل بغيره فان الناس قد يكون للعقل في معنى
 على كثر من متعقبات الحقيقة في الجواب ما هو كونه الجواب الى ان المتعقبات في العقل واحد في الحقيقة
 الاول واجباته لا يتبادر الى كون متبادر واحد نوعا وعرضا ما باعتبار كثر من متعقبات الحقيقة
 متبادر واحد نوعا للحقيقة المتعقبات كونه متبادر في نفس الامر وان كان في الحقيقة
 البعد في تعريف الحقيقة على ان المتعقبات في ذلك الحس في تعريفها كونه متبادر في الحقيقة
 يصح للتبادر في الحقيقة كثر من متعقبات الحقيقة فلا عيب في تعريفها بغير التعريف
 على كثر من متعقبات الحقيقة في جواب ما قيل في تعريفها بغير التعريف في تعريف الحقيقة على
 مثل الاول في الحقيقة الى زيد والنس او كثر من متعقبات الحقيقة فيكون متبادر في الحقيقة
 اليها وليس كذلك وكذا يصح على التعريف في الحقيقة اليها وكذا يصح في تعريفها في
 العام على هذه الامور فانهم قد نظر في تمام الحق اقول يبقى في كلامه سبب في حقيقة التعريف ان في
 الحق وان كانت عامة ولكنها كثر من متعقبات الحقيقة ولا توافد الاعتقاد ان في واقع الشك
 فالاول هو ان كل فرد في الحقيقة في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة ان في الحقيقة
 الموصوفات في الحقيقة والخاصة بالاعتقاد ان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 الحقيقة والحقيقة ان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

انها

سنة

ان يصطليح على خلاف قوله فيقول ان هذا تعريف في الحقيقة
 المتعقبات ولا يحد من الحقيقة على ذلك اذ لا يلزم من كون الشيء ضروريا ان يكون متعقبا او اعتبارا
 لجواز ان يكون متبادرا عليه والمراد هو ما كان متبادرا عليه في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 واحد انما هو كونه متبادرا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 انما لا يصح في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 معنى به ودون ذلك في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 لم يكن هناك مثل في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 قولنا زيدان في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 حقيقة على ان وكيفية حقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 في الوجود الخارجي فانه اذا كان متبادرا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 مفهوم ليس هو كونه متبادرا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 ظاهر فانه اذا كان متبادرا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 بل هو ان المتبادر في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 ان يحد في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 كقولهم الانسان نوعا والحيوان نوعا في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 الكثرة من بين برهان الترتيب بينهما واقع في نفس الامر وقد يقال المراد من تعريفها وقولنا ان الترتيب
 في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 فالاولى ان يكون بعضا وفي كثر من متعقبات الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة
 صادق على الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة في الحقيقة

واذا كان اخص منه كان مميزا عن شريكه في الجنس ويمكن ان يقال كلامه في الشك بمعنى ان المقصود
 بالتعريف فصل الماهية الحقيقية في الاشياء من حيث ان المقصود بها يكون شاملا للماهيات
 الاعتبارية فان الرمز المذكور انما وقع في الماهية الحقيقية ولما الماهية الاعتبارية فالرابع فلا
 نزاع في جواز تركيبتها من متساويين فيكون الجمع في ذلك على هذه الفكرة ما لا يكون بين كلاً من
 تلكا بغير تفرقة ولا الفصل الاخر فصل في اجزاء المركب انما يقع في غير الكليات لزوم ما ذكره
 وسعد بوجوه وجهاً كل واحد منها من غير خلاف وجهاً ومنهم من قال الفصل الاخر هو الفصل الاول
 لعمدة الجنس في ذلك بان يفرق ان لا يكون العلة الاولى على الاولى وبني ذلك على خلافه من
 جهة الحقيقة من كلامه على شئ على فترت واهية لا يستلزمها ان الفصل على جهة الجنس
 وليس يصح لان ما تفرق عنه هو ان الفصل على جهة الحقيقة واقع ايهامه اذ بالضرورة يروى ايهامه
 ينطبق على نوعه واما كونه على جهة الحقيقة فيكون الجواب في ذلك ليس بصحيح اذ لا يتبادر بينهما في
 الوجود ولا في الجوهر الذي والارزاق من وجود الفصل فيه وجوده فبذلك لا يمكن ومنها ان الشك
 بوجوه الجنس المذكور لا يراه وهو وجه للوجود كما في فصل في شئ من جنس الجنس الواقع في
 تلك الحقيقة وبغير ذلك غامضه ونوعه على هذه الفكرة من تسليم امثالها وليست شئ من افاده
 اياه فلهذا وقع ما وقع في الاستغادة لاني الافادة والجملة ليست هي نفسها استخرج بناء
 عليها ثم ان ما جعله لازماً من ذلك هو انه لا يكون العلة على الاولى وعلى معنى قولهم لو تركب
 الفصل الاخير لم يكن الفصل الاخر فصل اخيراً هو انه لم يكن من العلة الاولى على الاولى ولا في
 ان ليس من العلة ولا في هذا المعنى ثم انه قال في حاشيته مع المطالع ان جنس الفصل في غير
 الاقسام الفصل يكون مشتركاً بين الفصل والنوع ونوع او مباين لان الجنسية لا تكون
 الى انواع متباينة فيكون مشتركاً بين الماهية وذلك النوع المباين لها لان المباين ان

مباين للماهية

مباين للماهية فيكون اما جنسها او فصل منها ولا شئ من اجزاء الجنس اخص من الفصل او الجنس
 ان يعتبر حراً وادنى ما يسهل الا ترى انه اذا تركب من جنس وفصل وتركب في انهما
 خبر في جنس يكون كل واحد منهما مشتركاً بينهما لم يكن تلك الماهية مركبة من اجزاء اقل من جهة فقط
 فلا يصح الفصل في جنس وانما يدرك الجنس اذا لم يدخل في جنس الجنس الفصل لم يدخل في الجنس
 فلو اشئ ليس محقق الوجود الفصل الميزان في الجنس الفصل ليس محقق الوجود
 اولاً وانما على حقيقة ذلك في ماهية الماهية الحقيقية وليس في ذلك ما يكمل حقيقة العقل في عاين
 انهم ادعوا ان المقولات النسقة الوهمية هي التي لا تلتزم بالماهية الحقيقية بل هي من ذلك ان يكون
 ما حكاه كلاً من الاخرين فيكون اشياء ذلك متوقف على ما تدل عليه
 وعاشي منها ليس فصلها من ان وتوقف هذا الذي عليها وعدم اشياء ليس مما هو باق
 كثر من الجنس المعبر عنه المركب منها في الماهية الاعتبارية فيحقق ولكن المركب في الامر المتكافؤ بينهما
 ايهاماً ما اتفق لعمدة على جوازه تركب ماهية حقيقة فيها الحقيقة لما سمعت من ان
 المركب منها في الماهية الاعتبارية جازاً فيقال انهم حرموا بان المركب الحقيقي بالوجه حقيقة ولم
 يوفق في كلامهم فترتب لها ولعلها عبارة مفروضة عارضة للمركب لم يرد في الماهية الحقيقية بالافق
 كما هو وجه الحقيقة انما يخص به كما في المركبات من العناصر الاربعة كالجوهر والنار والقيح والماء
 اما في غيرها ما لا ينبغي ان يكون له وجودها انما هي حقيقة مركبة من الانا والحقيقة لا يفرق عن الكليات ولا يفرق
 للمركب الذي هو الوقت في حصة الجسم مركب من انا والاخر او لكل جزء من الاجزاء فيكون على ما
 قد يكون ان المركب الاعتباري غير مركب من الانا والحقيقة لا يفرق في المركب الواحد على مركب
 اعتباري يمكن ان يكون المركب من الوجود والعدم وكل اعتباري محدود وليس للمركب والعدم انما
 منقسم مركب من الانا والحقيقة لا يفرق ضرورة وجوب اجتماعه بفصل الماهية الحقيقية فالوا

ان السواء ليس بالشيء الجوهري بل هو من جنس ابيض ولو ان نزول سواده
 العلة من الخارج واجب ان المراد بالجنس في المنع بالمراد الصافي المخصوص سواء كان
 بالجنسية او غيره فخره من ليس بهذا المانع وان تولد بالجنسية وان المراد بالسواء كونه كونه
 بطبيعته لا بغيره بل من لا ينافي ذلك على ان المراد بالجنس لا ينافي ذلك المانع العينية
 الموجودة اي طلق ولا شك ان كل ما يمتد به وجوده طلق سواء كان في الخارج او
 حوله من انشاءه بل هو فيكون العينية فاق الوجود المطلق شاع الوجود فيها ايضا
 في احوالها ان الوجود فيها ايضا وجود ذهني فلا ماله لما قيل في ان يخرج من التعريف لان
 الماهية الموجودة اي لازم الماهية الموجودة في الخارج لعل حصصه على سبيل الصلح
 الكمال لا يخرج فيه انه من الوجود الماهية الموجودة في الذهن كالكيفية للانسان فان
 ليس له ما يماهية من حيث هي الماهية الموجودة في الخارج محققا او مجردا الى الماهية
 الموجودة في الذهن بشرط الوجود وفيه ما يوجب ثبوته لانه لا يخلو كلامه بل على
 المراد بالوسط هو الاوسط ويريد بذلك ان التعريف لا يصدق على الوسط الواقع في
 الشكل الثالث والرابع وايضا الذي في الخارج اليه اللازم لعدم اليقين لانهم ان
 يكون شاعلا على الوسط بل يجوز ان يكون قياسا حساسا ويمكن ان يقال كل لازم غير
 بين كخارج فيه عدم الذهن باللازم الى الحد الاشكال الاخر فيصير عليه ان يحتاج الى وسط
 توفيقا لانه لا بد في كل شكل منها في بيان استمرارية العلم الى الشئ بالشكل الاول
 لكن يقع التمسك الاستثنائي هذا هو اللازم الذهني المحسوس من حيث شاعلا
 المعقولة ولا يلة الزعم ما هو من هذا اللازم منقطة عن الشيء الاول وليس
 فيها ان الشيء الكمال هو اللازم وامتناع الاعتقاد في صفه اللازم ويمكن ان يقال انه

العبارة

العبارة تستعمل ككيفية للشيء بقا له وجود الشيء الا ان الشيء يكون الشيء في ذلك
 قولنا في انك ريد العرا او صفاه لم يوجد زيد يكون الامارة وما هذا ان يمتنع يعني
 ان لا يوجد من اللازم كجود الشيء بما ذكره لانه من حيث المعنى ليس بها لنفس جميع الاقوال او
 لازم الماهية مثلا يجوز ان يكون كجود الشيء من تصور ما تصور له وان لا يكون كذلك لانهم
 الوجود الخارج في المناسب ان يخرجه لا لوجوده الذهني من حيث اللازم كجود اذ اوجد في
 الذهن كان متصفا بما كلفه والارادة وغيره مما في القهوات المذكورة في المطلق
 فلهذا هو صفه بها اذ وجدت كاشف متغيرا وادام يوجد لم يتغير به وايضا ما ذكره لا
 يتغير اللازم في الاقسام الثلاثة او على اللوازم الذاتية لا ان لا يتغير بها الماهية في الذهن
 ولا يكون تصور كاشفها لتصورها كالكيفية الجنسية غير داخل في شئ من الاقسام لا يمتنع
 ان يوجد احد الوجود من منقطة في ذلك اللازم واعلم انه لا يجب ان يكون اللازم في اللازم
 الماهية موجودا بالوجود بل يجوز ان يوجد ذهني فقط ولكن يحكم بغيره بالوجود في الخارج
 فكان متصفا به اللازم فانه لا وجه لادعاء الماهية الاربعة مع ان للجنس من حيث الماهية ان
 العدد ليس موجودا في الخارج فمما لا زعمه ما يماهية لا تعلم بغيره انه لو وجدته في الخارج كانت
 روحا كان متصفا به هذا هو اللازم واما وجود اللازم فليس لازم ولا يوجد في ذاته
 بل هو موجود في الذهن ان يكون مدركا مشعورا به فان الذهني لا يتغير الادراك
 وان كان الادراك مستمره بل يجوز ان لا يمتنع هذا هو الجواز ليس للاعتقاد الاعمال
 غير متحقق كجود الشيء لان الدوام لا بد له من علمنا فيكون يمتنع الاعتقاد بالذات
 وجواب ان اعمدة الدائمة من الضرورية انما هي كجود اللازم الذي من حيث الماهية لا يتغير العقل
 كان مطلقا هو افع لولاها كجود الشيء فيهما متساويان واشاع من المعقولة في ذلك في الخارج

على

على انوار حقيقة واحدة قبل الحقيقة المذكورة في التعريف اعلم ان يكون له
 او غير ذلك والامر يتناول بالتعريف خواص الاجسام فيكون ان يذكر في التعريف ما يدل على
 ان الخاصية متعلقة على افراد شئ مما حادثة بالنسبة اليه ولا يكون متعلقا على شئ آخر
 على التعريف المذكور ان يكون الماشي بالنسبة الى الانسان حادثة ولا يجوز اعتبار الحقيقة
 لان هذه الحقيقة موجودة فيه وانما جبره لو لم يكن موجودة ولا يفي انه اذا اريد الحقيقة كقولنا
 شئ انما يكون حادثة بالنسبة الى ما ثبت له متعلقا بالنسبة اليه على افراد حقيقة
 واحدة لا مطلقا والماشي النسبة الى الانسان فيمكن ان يكون متعلقا بهذه
 الحقيقة في حال متعلقه اليه لكن لا يخرج قولنا ان التعريف لا يصدق على خواص
 الاجسام فان مفهوم واجب الوجود حادثة هذه الذات المعقولة ولا يصدق عليه
 انه لا يصدق الا على افراد حقيقة واحدة لانها ليست بالواجب فيمكن ان يقال انما
 مفهومات هذه حقيقة هذه الذات كقولنا شئ على كل شئ فيصدق على افراد
 هذه الحقيقة فخطوط كمالها لا يخص الحقيقة الواقعة في التعريف بالحقيقة النوعية و
 التخصيص على ان يكون نوعا او جنسا او غيرهما فتأمل في معنى هذا كان الواجب
 بتدليل الخط الاول او بالحق في دفع في عبارة المصنف ان قلت الحقيقة لا مطلقا
 بالشئ بل بالنسبة الى جميع اعدادها كالنفس في الانسان وانما انها في الحقيقة هي التي
 اعتبارها كالشئ في هذا التعريف لا يتناول العلم انما فلا يكون بما معناه الحقيقة التي
 هي شئ الحقيقة الرابع هو الاول في المطلق والخاصة على المطلق والاول
 بالاشارة الى المطلق على ما يبيد من الشقاء كذا انما في الجملة الحقائق بالحدود والروم
 الحقيقة انما يكون كذا في حصول التعريف بوجوهها والاعرف لما فيه الحقيقة في علم

بوجودها

ع

تحدوها حدوسهم من حيثهم فيكون له الاسم في العلم بالوجود في الحقيقة
 اعتبارا في الاعتبار التي وفده في عقلاية الماشية الموجودة فاما ان اعتبارها بينهم لا يكون
 في نفس الامر باعتبار الحقيقة المعقولة لا بطلانها وانما مفهوم الحق في نفس الامر بدون اعتبارها
 ان لا يكون متعلقة كالجوهر والاشياء في الحقيقة في غير الامر الماشية الموجودة في الحقيقة والاشياء
 انما هي من ذاتها وانما هي من ذاتها في غايته والالكان فان ما بينها متعلقة في نفس الامر بدون
 اعتبار الحقيقة ان كان شئ في قولنا ان لا يكون شئ انما في الاعتبار الاول هو
 خبر اخر محمول في لا بد ان يكون حادثة وان هذا الاشراك والناقض بينهم ان يدخل مثل خبر
 في نفس الامر والامر انما هو فعل بعد احداثه ان ولم يغير في الحقيقة في نفس الامر ان يكون
 فبذلك والملاذ ان الدخيل متعلق بالحقيقة والفصل بمعنى انه يكون البعض باخر واجب وبعضها
 فبذلك او كما في فصل اولها لا سمحت في التراجع في كمالها من غير الفصل فقط في خصوص
 بالماشي الحقيقة واما الماشية الاعتبارية فبذلك فيقولوا انما في كمالها من غير الفصل او كذا
 جزان يكون اولا الماشية كمالها في فصل الحقيقة من بينا فبذلك في كمالها من غير الفصل او كذا
 لان قوامها في الماشية لا بد ان يكون كمالها فيقولوا او بعضها فيقولوا او بعضها اعتبارا لا بد
 ان يكون مخصوصا بالماشي الحقيقة واما الاعتبارية فلا بد ان يكون في كمالها من غير الفصل او كذا
 العوارضها او قد لا يكون في الماشية او قد لا يكون في الماشية او قد لا يكون في الماشية او قد لا يكون في الماشية
 في الماشية في غايته السقوط لان كلاهما في الحقيقة والواقع العلم سواء كان الاول او الثاني
 في مفهوم واحد فبذلك المصنف ان يقيم الحجة على اعتبارها في العلم والاشياء والاشياء
 في الحقيقة والواقع العلم انما هو في قولنا وهو ما حادثة او هو في كمالها من غير الفصل او كذا
 وفي الحقيقة على ان كلاهما في الحقيقة والواقع العلم انما هو في قولنا وهو ما حادثة او هو في كمالها من غير الفصل او كذا

والتي ما هي من افعالها لا تخصها في النفس بل هي من افعال النفس
وتسمى باعتبارها من افعالها باعتبار انهم لا يتناولون على حقيقة واحدة او اكثر كان الخارج به
الا اعتبارا من جهة افعالها
مفهوم الوجود لا يمكن ان يكون مفهوماً عاماً بل يكون مفهوماً خاصاً بل يكون مفهوماً
مستقيماً للمفهوم بل هو ملاحظه من الملاحظة في الكليات بل هو العقل في الاول الحكم في
الوجود وفي الثاني بالمتعلق بالعدم بل هو العقل في الملاحظة ان معناه انما هو انما
لهما ولا ملاحظة في الملاحظة بل هو ان يتخلف فيها الحكم بل هو ان وجوده وانما هو
عدمه في ان مفهوم ممتنع الوجود في الخارج بل هو ملاحظه ان فرد هذا المفهوم لا يمكن
وجوده في الخارج بل هو وجود هذا المفهوم لم وجوده في الخارج بل هو ملاحظه ان
فيكون ذكره غير مناسب في الخارج بل هو في حقيقة من الملاحظة بل هو انما هو
مفهومه بالذات في الخواص مستقيم احد الحكم بل هو في الملاحظة بل هو ملاحظه ان
وجوده في الخارج بل هو في مفهوم العالم بل هو في هذا القول انما هو غير مناسب بل هو ملاحظه ان
بكونه لا ان من قال بعدم الوجود بل هو ان يكون ذلك وهو ملاحظه ان التفسير في الوجود
من الابدان غير مناسب بل هو فيكون الاعداد في الملاحظة بل هو ملاحظه ان
الاداء لعدم ما في الوجود بل هو لا يتصل الى الوجود بل هو ملاحظه ان الاعداد في الوجود
المشابهة في الوجود بل هو فيكون في الوجود بل هو ملاحظه ان الاعداد في الوجود
اولاً وجوده في الحقيقة والوجود في الوجود بل هو فيكون في الوجود بل هو ملاحظه ان
والطبيعة بمعنى الحقيقة واما استعمال الطبيعة بمعنى الخارج بل هو ملاحظه ان
والصواب ان مفهوم بل هو في حقيقة من الملاحظة بل هو في الحقيقة بل هو ملاحظه ان

الطبيعي

الطبيعي وجوده في الخارج بل هو في الحقيقة بل هو ملاحظه ان
مفهومه بل هو ملاحظه ان
بكونه لا ان من قال بعدم الوجود بل هو ان يكون ذلك وهو ملاحظه ان التفسير في الوجود
من الابدان غير مناسب بل هو فيكون الاعداد في الملاحظة بل هو ملاحظه ان
الاداء لعدم ما في الوجود بل هو لا يتصل الى الوجود بل هو ملاحظه ان الاعداد في الوجود
المشابهة في الوجود بل هو فيكون في الوجود بل هو ملاحظه ان الاعداد في الوجود
اولاً وجوده في الحقيقة والوجود في الوجود بل هو فيكون في الوجود بل هو ملاحظه ان
والطبيعة بمعنى الحقيقة واما استعمال الطبيعة بمعنى الخارج بل هو ملاحظه ان
والصواب ان مفهوم بل هو في حقيقة من الملاحظة بل هو في الحقيقة بل هو ملاحظه ان

والوجود متباينان والتحقق الذي ذكره ارفع بعض هذا المواد كما لا يخفى بل لا بد
 من التخصيص في بيان السبب بين التعطين ايضاً بان يكون المواد من نوعها المتباين
 بيني والمتساويين ان يكون المتباينان وطالباً وفيان من العبادات العارضة في نفس الامر
 حتى من الاشياء وكذلك في باقي السبب اقول لما لم يكن التخصيص الاول كافياً في دفع الال
 عراض ولا بد من التخصيص انما كان المناسب ان لا يخص في الاول ويحقق في الثاني
 دفع عن التخصيص الاول كما لا يخفى في مائة على ان تلك العبادات المرحومة احوالاً والعارضة
 في قول في التعريف في نفس الامر على شيء بعبارة موجودة تبعاً كما لا يخفى في العبادات
 في معنى قولنا بعبارة متعلق بخلاف برهان في التعريف في قولنا بعبارة متعلق بخلاف
 انما على شيء من الاشياء والموجوده احوالاً فيقول عليه ان لم يكن ان الدار بالوجود احوالاً فيقول
 الاقوال الاعراض فلا يكون شاملاً لكل العبادات العارضة في نفس الامر على الاشياء مع ان المراد به
 الشمل كما هو المعلوم من السابق في الخارج بشئ منها كما هو المصريح في تعريف سبب التحقيق
 فان الغايه والمقصد هنا وان اقول يجوز ان سولد على الاستيعاط ولا يبرها على كون شيء
 الاقوال في النوم فلا يصدق على سببها ثم لا يوافق هذا التعريف في غاية العدم
 الاسم واحد فان قلت النسبة لا كسرى في الجوهري اذا صدق معتبر فيها كما فهمت من كلامه في
 دفع الاعراض على تعريف المتباين بالاشياء واللازم في الجوهري لا يوجب صدق فذلك كما في
 الكليات ولم يثنى في قولنا العقل لعدم صدق قول السيد لا اشياء والكلام في توجيه كلامه
 فصح ما لا يخفى انما اعتبر الصدق بناء على انه اعتبر النسبة في قلعه لوقال المنهون لم يعتبر
 الصدق في تعريفه اعتبر فيه وبذلك لم يبعد الجوهري الحقيقة وقد احيق في قولنا في مائة
 فان هذا العدم قد لا اعتباراً وهم قد اعتبروا النسبة الكسبية المتباينين بالاستيعاط فانهم

فان لا يكون

قال الموفق لفظاً كجاء يكون متساوياً للعرف فلا شك ان الحد الثاني من التعريف متساوياً
 متبايناً بالاعتبار بل قد جازاً بالاعتبار متساوياً لهما كما لا يخفى في قولنا في مائة
 هذا المصنف جميع فان الكثير من الماخوذ في تعريف الكل هو انما هي المتباينة بالاعتبار
 المتبادر لا صدق مع شرط ان لا يكون واحدة والمتحقق منهما هو الاول وانما
 يعتبر اشياء على الجوهري فقط فثبت فيه ان هذا التعريف انما دون لا بد من
 في السبب الكبير من البادى التصورية التي هي عبارة عن تعريفات الموصفات والميزات في المتباين
 في الوصفية التي هي عبارة عن الدليل عليها ولا بد في الاول من النظر في التصور في السبب
 في التصور في فلا بد من عدم فهم بعبارة النظر الواقع في الاول وحينئذ النظر في الثاني وفساده فيها
 وهو المنطق والمباين المتعلق بالاول مبايناً في التصورات وبالثاني المتعلق في تلك المباني في الحكم
 فثبت من مائة ومائة على ان لا يكون متساوياً في قولنا في مائة في مائة في مائة
 لبيان النظر والمباين الواقعي في تعريفها ومن لم يطلع على حادثة المرض ولا بان هذا التعريف
 بان التصورات والمباين المذكورة في مائة يكون متعلقاً بالوصف في التصور والاقوال ولا يخفى
 لها بالاعتبار احوالاً وانما ان المباحث المنطقية يكون متعلقاً بحال الموت والاعتبار بالان
 المنطقي محض على سبيل الاحمال غير ما ذهبنا فيه من ان نسبتها للعلل وغير صورتها والرتب
 الواقع فيها من حيث الصحة فلا يعلم بالمنطق مسئله من سبب الحكم في المعلوم حتى يترك ذلك
 المسئلة فيقول المنطق الحكم هو ان المبررة نظراً للمعرفة في مائة على انها المتباين
 الواقع في الحكم واجاب عن الاول بان هذا البحث انما وقع منها على سبيل الاستطراد او لا يخفى
 لا يصلح الى التصور على ان موضوع الوصف ومجربها وانما بان المراد من قولنا في مائة
 الحق الواقع في الدليل للمدعى وانما في الكلام لا يوجد شيء من الاشياء في مائة على الجواب

ع

ان كنهه العقل والكان بالصورة والمادة عبارة عن المكون المذكور والكنهه غير موصوفين
 للغير بل اعتبار حصوله في العقل اقل ليس يصح القول انه ان اراد في الجوهر والكنهه كونه
 مانعا من الوضوح المذكور او غير مانع حال كونه موجودا في النفس فالكنهه في شيئا ما وان كان اراد
 كونه المنهوم مانعا لو حصل فيكون غير لوازم الماهية وكذا يصح ان يجعل المقسم الحاصل في العقل في
 النوع او كنهه ان يجعل على المذهبين في خصوص الاول والاول والثاني في غير محله
 للعقل بل في الاشياء عاملة في النوع باعتبار ان تغير الكنهه والبرهاني في وجهه يكون من
 المتعولات المتأخرة وان يكون غير لوازم الماهية وانما العقل في الشيء فلا معنى لان يجعله
 في الماهية الحقيقية الطورية في الجوهر بانها من المتعولات المتأخرة انه ذهب في القول بالبرهاني
 بزم ان يكون واجب الوجود وموجودا في الشيء لان ذلك الشيء الاول لا يكون ان كنهه والبرهاني
 يكون الشيء عبارة عن الماهية المتروكة كما هو بل لا بد ان يكون شيئا موصوفا في الشيء الاول فيكون
 ما ذكره من كلامه ان اراده ان قلب الواجب كونه عبارة عن الماهية وشي آخر من نفس شيئا
 على ان الواجب يلزم ان يحمدا انه بشي على رابط وهو رابط بالبرهان بشي على الواجب عليه كما قيل
 لما هو في الواجب في غير ما في وجه المقصود ان يكون شيئا من الواجب الماهية الكلية مع
 شيء او كنهه بطلان اللازم في ان شيئا من الواجب في نفس الشيء ان لا يتصور شيئا عليه
 انه معنى في الخارج هو الماهية وجوده هو الشخص بل الوجود في الخارج هو هو الشخص الماهية العقل
 معصيا الى الماهية الكلية والشخص في الشيء الى معنى في الماهية الكلية في العقل وهو في
 الماهية في الخارج فلا مستطاع ان يكون شيئا من الواجب ان يكون عارضا لماهية فقد
 سهل لان مذهب الحكماء ان الواجب ليس له ماهية كلية املا وليس العقل كنهه الى الماهية الكلية
 والشخص في الماهية كنهه فان الشخص وان كان عين في الخارج لكن العقل كنهه الى ماهية

الكنهه

كلية وتخصف لماهية الكلية خبره حقا بها الشخصية والصورة الحقيقية كنهه الصورة
 الشخصية لا يكون كنهه لان خبرات الجوهر ايضا يحصل في العقل وكذا خبرات الامور
 كنهه لان الامكان ايضا يحصل فيه من ذلك في ما يشبه في العقل في آيات الانا في الاشياء
 الحقيقية ان كانت شمس في يد كنهه في المشر كنهه في الجبال وان كانت متعلقة بالشمس
 ما ذكره بالبرهان ومثله في حراة وان لم يكن محسوسة ولا متعلقة في شمس في العاقل وبيان
 ان الامكان مثلا معقول في خبره في لانه ان يكون في العقل حتى اذا ذكرنا امكان زيد مثلا
 واخره اليه ان كنهه في الامكان كان خبرا حقيقيا ومعقولا في الامور كنهه بالادراك
 بالادراك في الماهية المتصورة به في العقل كنهه في الماهية المتصورة اما يدرك شيئا ليس به املا
 لا امر الى خبره في الماهية العقل فاما في ان الصورة العقلية ليس معنى الا ان الصورة المتصورة
 في الماهية الحاصلة في العقل كنهه لا مشي حصول صورها في الماهية العقلية او غير منة القام بها كنهه
 صورة الجواهر الجوهر كنهه وكنهه في الماهية العقلية فاما ادركت او سمعت في النفس
 انما طلق في خبره المذكور والخالف انتهى وهذا النوع الحق في الماهية العقلية
 الذي يكون بشي موصوفا يدعي الماهية فلا ينتقض له واجب ولا بالشخص ومعناه انه يمدى
 عليه مجموع الاشياء في العقل على الشخص وهذا يدل على ان الشخص في غير حقيقة الشخص في
 في الماهية العقلية العقلية اذا حصلت في العقل لم يكن موصوفا كنهه في العقل كنهه في الشخص
 او اراد على الطبيعة النوعية كنهه في الماهية العقلية او كنهه في الماهية العقلية او كنهه في
 ماهية عقلية في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في
 والشخص في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في
 الا ان الشخص ليس في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في الماهية العقلية كنهه في

من الجنس ان النوع افرز يفرز على الماهية الجنسية التي هي الغرض واما متخذان في الخارج بالذات والاعتبار
وقد سبق الاشارة الى ان هذا هو الحق لكن الاشبه بكلام النور انه زائد على الطبيعة النوعية
في الخارج لا يشترط قوله هو النوع المقتدر بعقائد عر فيه كيفية اقول التعريف صارت على الاثر
الاشبه بالذات لا يميز صنفها يمكن ان يكون على العالم بواسطة حمل الالف على اقل الحمل
هو الاشارة الى الوجود وهو صنف ما ذكره بزم ان يكون اتحاد الحيوان في الوجود كالحجج مع زيد بواسطة
اتحاد الانسان معه وليس كذلك فان اتحاد الحيوان معن الوجود لا يشترط في ان يميز الا يرى انه
لا يميز في ان يميز ان كان قريبا لكان الحيوان المطلق متحد معه وما ذكره في التسمية لا يدل على
هذا اذ في بزم قد عدهم صنف على الحيوان الذي ليس بان عدم حمل الحيوان المطلق وما قال الفاعل
سلامه بغيره في النوع ان قال قال الشيخ في السقاء الفصل الثاني في بيان كون الانسان
لا يميز حمل الالف ما دون الاخير ثم قال انه يمكن ان لا يميز انما لا يميز انما لا يميز انما لا يميز
الالف في جنس على ما ذكرناه لانه ما يمكن الانسان جسمه كجسم الحيوان فان الجسم ليس بجسم و
الحيوان لم يفرق في ذلك عالم بهذا المقام ثم يميزه في الجسم المعنوي والجسم المادي والمازاه بضم
ثبوت الانسان على ثبوت الحيوان لانه الجسم المعنوي المحل فثبوت الانسان على ثبوت الحيوان فان
ما يمكن جبره انما يمكن انما فان الجسم المعنوي ليس بحيوان لا يمكن على الانسان اصلا فبقية نظره لا يميز
ان الجسم المادي ليس بحيوان لا يمكن على الانسان وما ذكره الدليل لا يدل عليه قوله وايضا النوع ما كان
وهذا ما ليس بجنس اعترض بانه اذا كان الجنس متضايف للنوع الاشارة في بعضه ان لا يذكر في تعريف
النوع اذ لا يجوز احد الماهيات في تعريف الالف واجبة الظاهر ان الجنس الماخوذ في النوع
اخر للجنس المتضايف لانه لا يميزه فيها هو متضايف للنوع ان يكون مقولا على كدهي مختصين
في جرات هو بدون المستل عنده هو الكه في عتبا القولية على الكه واندرجه كنه جنس متضايف

لا يميز

لا يميز القولية على الاشخاص المختلفة المحبقة واندرجه كنه وبقية نظره في الماخوذ في النوع ان يكون
متولا على كنهين متضايفين في جرات هو سواء كان ذلك لكثير من المستل عنهم كجرات او ان كان
فصل القولية على الكه ليس بغيره ومعتبر في تعريف الجنس المتضايف للنوع الاشارة في بعضه ان يكون
المطلوب ان يميزه ان السوال اما وقع في الكه لاجب بان لو كان كذلك بزم متحقق النوع الاشارة
انه موزع على الاشخاص وقع في الجنس جبره عنها لان الجنس كنهين متضايفين واحد المتضايفين في بزم
متحقق الاشارة في كون المتضايف متضايفين بان يكون مقولا على كنهين متضايفين غير متضايفين على الظاهر
الرجوع على النوع في بزم يكون النوع انما في ان الفاعل الماخوذ في التعريف لا يجب ان يكون
يشمل الماهية الكلية النوع الاشارة في الصورة المذكورة متحقق ايضا لانه لا بد من كل واحد من
الشخصين من حقيقة نوعية الا ان يراوا المتحقق ومنها على انه لم يمتنع في كلامهم للجنس معنوي بل لم
يتمتع الا بالمعنى العام وذلك لان النوع لما كان عام ما يمتنع جميع افراده على اي
افراده المتضايف الا افراد التي هي نوع الجنس البها فليروا انه ليس عام ما يميز افراده الضيقية
والحيوان نوع الجنس الى حقيقة وليس عام ما يميز جميع افراده فتبين ان يكون النوع في اقل
اذا ثبت ان لا يكون المعنوي نوعا حقيقيا بل حقيقيا وزم الخلفه تحت المطر ب هو ان لا يجوز
ان يكون نوع النوع الحقيقي نوع حقيقيا ولا يميز الى قوله فتبين الى قوله فلو فرضنا كنهية
الذي نزل لو فرضنا ان فرقه نوع حقيقيا يوجب ان يكون الحيوان جنسا عام ما يميز على فرد من
افراد الانسان ويرجع واقل في بيان اسمها الاشارة ان كانت كافية في تحقيق ما يميز يكون الا
نوع خارج عنها فلا يكون عاما ولا جزوا وان لم يكن كافيه في تحقيقه الى طرح يكون على واحد منهما
جزا ما يميز لانه ما يميز
وع ان كان اقل لا يخفى ان الكلام السابق كافيه انما
المراد لا يميزه انما يميزه قبل افراد وان الجزا انما يميزه لانه ما يميزه كنهية كنهية عليه قوله

ف

ان كان الجوانب لان الجوانب من الانسان فليكن كمن نال الماهية والجزءان الماهية والجزءان
 عام الماهية او فوض ان الكلي يتماثل عام الماهية واما او انتم على امر اريد على الماهية فمجرد ان يكون
 الجوانب الماهية وانت حبر ان المراد من الجوانب على انفس نوعه الحقيقة بالجنس الى افراد كل فرد هو
 نوع حقيقة ابعاد الماهية الانسان غير متقور في هذا النوع ان يكون هناك نوع نوع نوع
 والحاصل ان الترتيب النوع والجنس انما يتحقق باعتبار صفة الاضافة الى الشيء وانما النوع الكلي
 بسبب ان يكون النوع فليكون ترتيبه ترتيب الماهية وانما للجنس الى شيء يقتضي ان يكون
 الجنس فمجرد فليكون ترتيبه ترتيب الحقيقة فمجرد متنازلة ومفوضا عدة متعول على اي ترتيب ترتيب
 النسب الى امر ما يكون المفوض في ذلك الترتيب كالمضاف اليه حتى على الخارج المتعول على امر
 بان في هذا الاعتبار كذا اول كانت فليكن العقل جنسا لهما كمن كثر نوع لان معنى كون النوع
 تحت شيء ان يكون ذلك الشيء جنسا لكون ذلك النوع نوعا اضافيا بالجنس اليه وهذا
 المتعول العشرة وان كانت انواعا على هذا التعريف واختص العقل ايضا لكن العقل جنسا لهما فلم
 يكن كنهنا بالمتن المذكور ولما في تلك الصورة فلهذا المراد بالصورة صورة البرهان في القوة
 التي يتحقق البرهان في ضمنها فلا يكون انما فتمت الى الدعوى انها قد سايند في الذي ملائمة اي صورة
 يتحقق بها ذلك الدعوى فعلى ان يكون خبر الدعوى اعترض به الشيء لا المنطق كما يتصور فكذلك كذا
 بعض الافانسي اما وجود النوع الاضافي في برون الحقيقة فان ذلك النوع الاضافي لا يمكن ان يوجد
 برون النوع لان كل شيء نوع حقيقة بالجنس الى حقيقة قبل المراد النسبة بين ما هو نوع في
 نفسه لما هو نوع باعتبار العقل قال في حاشية نوع المطلب الحقيقة افراد باعتبار ما فيها اذا
 احدية غير حيث وانها كانت على الشيء واذا اعتبر معها افرادها ما هو خارج عنها كانت افراد
 لا بالجنس الاخر بل كنهنا الاعتبار فيكون نوعية لها باعتبار برون الحقيقة والمفوض وبيان

النسبة

النسبة بين ما هو نوع في نفسه لما هو نوع باعتبار العقل والا كمن اثبات وجود الاضافي برون الحقيقة
 بل يكون الحقيقة المراد في واحد من الكليات الاخرى الباقية لانها كلها انواع حقيقة بالجنس الى افراد
 باعتبار ما فيها التي هي حقيقة فانها انواع حقيقة المفوض منه ان معناه ان نفس نوع
 المفوضات انواع حقيقة كذا ما في السيد بان هذا انما يكون اذا كان كل منهما عام ماهية افراد
 ولا ينبغي ان لا يتحقق الى توافيق حتى يتحقق النوع الحقيقة برون الاضافي بل لا بد من وجود نوع
 حقيقة ليعطى في كل فرد من الافراد او لا بد لكل فرد من الافراد ماهية كلية سواء كان كنهنا
 الحقيقة او منفعة ولا يكون نوعا اضافيا والا كان مركبا من جزئين فليس نوعا بل ان يضاف
 بجزان لا يكون لافراد ماهية كلية اصلا كذا الواجب فليكون مركبا من الجنس والفصل
 لا ينبغي انهم لا يدعون الالباب الى الخارجة في هذه الاشياء وهي انما في التركيب من الجنس والفصل
 الذي هو افراد ماهية في تسمية اليد في الحقيقة بكونها مركبة من اليد ان يكون ليد طائفا جها
 واور وبيد على ذلك وقال في حاشية نوع التعريف هذا هو المطلب في قواعد الحكم وان لم يطابق
 والباقي كونه مطلقا او اعمد كنهنا في كنهنا نوع المطلب واما ما يقال في عدم منع بطلان اللازم
 بان التركيب العقلي لا ينافي البسائط الخارجية فالحق ما فاداه اليد والفصل الحقيقة بين نفسه
 فلهذا هو وجوه المعقول على العلاقة العقلية وان الوضوح في هذا الكلام انه وقع في كلام الطائفة
 من المنطقيين ما يشبه ان المتعول في جواب الماهية الذاتي وجوب بان الفصل ذاتي وليس يقول في جواب
 ما هو بعضهم الى ان المتعول في جواب هو الذاتي الا انهم فرد النوع عليهم ان فصل الجنس كانه
 مثلا ذاتي اعم وليس يقول في جواب ما هو ذاتي ما هو سؤال عن الماهية يجب ان يكون الجواب ماهية
 وفرد في المتعول في جواب ما هو والداخل في جواب ما هو الواقع في طريق ما هو فان فصل الجواب
 غير الدخلى في الجواب والواقع في طريقه يعني انهم لم يفرقوا بين فصل الجواب التي هي الماهية وبين

الداخل فيه والواقع في ذاته الذي هو الذاتي أي في ذاته فبذلك لا يمتنع في ذاته
المدلول عليه لطابقه ونحوه المتفاوت في ذلك انتهى وقد سمعت ممن نقل إلى غير بعض
الأحوال أنه يقول لا فائدة في هذا الاصطلاح ما يستلزم ظهور الشيء بزم من غير التعريف
محقق في صورة التسمي كمثل الجوانب الناطقة فيها كغيرها من الناطق لا يمتنع أن تصور
المعروف واجب بأن تصور الماهية قد يحصل بدون الحرف كظهور ما لو جاز الباقى على الكتب فإن ظهور
الشيء بجماله لا يستلزم ظهوره مفصلا ورفع بأن تحقق ظهور الحرف من حيث هو حرف ليس بالظهور
معرفة فظهور الشيء إلى ما هو من التعريف بجماله لا يكون إلا بالظهور معرفة مفصلا فقد استلزم
تصور الحرف بظهور معرفة استلزم المحلول للعدو قد يوجب أيضا أن المراد من الاستلزام استلزام
المسبب عن أيضا بأن تصور الجسم الناطق والجسم الناطق مثلا غير أن ينسب إلى يطلب
تبرئة لا يستلزم حضور الإنسان في ذهن فكيف يستلزم ظهوره بغير الحقيقة أو اعتبارا به غير
معداه والواجب أن إذا كان المراد من الاستلزام ما يكون بطريق النظر يكون مضافا على ما ذكرناه
يستلزم الاستلزام ومنهم من قال إن الشيء إنما يكون معرفا نسبة إلى المطلوب بغيره قبل الجسم
الناطق إن اعتبر نسبة إلى الالف في تقديره إذا اعتبره غير كل معداه والاعلام أنه معرف
ولو سلم تخلفي الاعتبار أنه يحصل في صورة لا يصدق على غير المطلوب ولا كما أنه لا يحصل في
الجسم الناطق مثلا يصدق على غير الالف وهو باطل ظاهر أقول قد سمعت فيما نقلت من
المراحم وشرحه ما يدل على أن الاستلزام مذهبنا بمعنى الاستعداد لا معناه الحقيقي مع أن
النقص المعروف بالنسبة إلى الحرف والمفردات العلة الدوام لأن الاستلزام مذهبنا حقيقة
لابغى الاستعداد لأنك إن الماهية المتتام مثلا علم نفسي والعلم الحاصل بالحدود
الجمالية لا يمكن اجتماعهما أن واحد لا بد أن يكون كل واحد منهما في أن ولا بد أن يكون في

الاشي

الاشي زمان فلا يكون بينهما استلزام حقيقة إذ معناه الحقيقة اشباع الاشياء كغيرها من
الاشياء أن كل نظر صحيح في الحقيقة لا يفتقر عند العلم كنوم أو موت أو عقلة مقيد للعلم فانه انما يمكن
تخلف ذلك الاستلزام بوسيلة كمال الزمان بينهما وعدم كون الاستلزام بينهما حقيقة ولا
بأن تصور الماهية لا يتخلف في مادة النفس أي في ظهور المذموم الذي يستلزم ظهوره لا زمة ولكنه
لا مطلقا قد يستلزم بعدا من بكماله قد ان الاستلزام بما يكون بطريق النظر لا في جميع الاوقات
ولذلك حكوا عن عرض بأن حكمهم بأن الاخص لا يصح التعريف ليس بمعنى على الاعتبار المذكور
لأنه وان لم يوصل إلى كماله المعروف لكنه يجب اعتبار ما به الموقوف غير جميع معداه أو لا وجه في ذلك
الاخص في شيء من اعتباره لا يرى أنهم لم يذكروه في وجه عدم كونها على التعريف بل ذكر كون
اضحى اللهم الا ان يقال ان اعتبار الشيء إنما يحقق إذا صار جميعا فثبتا به تمازا والاصح
تبرئة الموقوف على التعريف بالاخص ولحق ان الاخص محتمل لعدم لان معنى المجرى غير جميع الاعيان
ان لا يصدق على شيء لا يكون متافرده واما الصديق على جميع الافراد فغير محتمل فيه
أولا يمكن ان يكون كجزء ان يتصور الشيء على وجه الشبهة لا يكون متمازا عن الشيء والتولى
باعتباره غير افراد لكشي غير صحيح لان افراده فردا لشيء الا ان يقال الكلام في الشيء الذي
الاعتبار في نفس الامر على اعتبار غير جميع الاعيان المراد من الاستلزام مجرد الاعتبار
غير افراده فيصور بكماله الحقيقة والاعتبار احد اليقين متمازا لاف وبكون
الخاصة معولا لا يمكنه أي كماله على وجه التخييل لا يمكنه المتماز للموجبة فانك قد سمعت متمازا كجزء
ان يكون الخاص ملحوظا بذاته بأن يكون متمازا بنفسه في ذهن بدون ان يكون الشيء له
الملاحظة ولا شك ان هذه الملاحظة ملاحظة بالكملة المتماز للموجبة وربما يوجد
العام في العقل أقول يجوز ان يكون الشيء لازما على العام فلا يوجد بوزن قال التسم فان كل

Handwritten text in Persian script, appearing as a list or series of entries, possibly related to a calendar or administrative record. The text is written in a cursive style and is partially obscured by dark ink smudges.

Handwritten text in Persian script, likely a signature or a short note. It includes the word "وفا" (Wafa) and mentions "مهر و مظلوم" (Mehar and Mظلom).

Handwritten text in Persian script, including a large, stylized signature or seal at the bottom. The text is written in a cursive style and is partially obscured by dark ink smudges.

۲۲۵

